

الكتب القانونية

عيسى يوسف اللبوشى

أزمة

الأنظمة الديمقراطية

مظاهر أزمة الأنظمة النيابية في الدول الديمقراطية الغربية منذ بداية هذا القرن - الانتقادات الموجهة إلى تلك الأنظمة وبيان قيمتها . أهم وجوه العلاج لتلك الأزمة

الدكتور عبد الحميد ستولى

أستاذ (غير متفرغ)

للقانون الدستوري والأنظمة السياسية
بكلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

عيسى يوسف اللبوشى

توزيع / النصارف بالاسكندرية

جلال حزى وشركاه

محمّد يوسف اللواتي

أزمة الأنظمة الديمقراطية

مظاهر أزمة الأنظمة النيابية في الدول الديمقراطية الغربية
منذ بداية هذا القرن - الانتقادات الموجهة إلى تلك
الأنظمة وبيان قيمتها . أهم وجوه العلاج لتلك الأزمة

الدكتور عبد الحميد سولي

أستاذ (غير متفرغ)

للقانون الدستوري والأنظمة السياسية
بكلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

توزيع **للشأن** بالاسكندرية

جمال حزي وشركاه

للمؤلف

- الديمقراطية وتمثيل المصالح في فرنسا (بحث في القانون العام والفلسفة السياسية) بالفرنسية : طبع بباريس سنة ١٩٣١ (وله تقدمه بقلم الأستاذ بارتلى عضو المجمع العلمى الفرنسى والأستاذ بكلية الحقوق بباريس ووزير العدل سابقا) .
- أزمة القانون الإدارى (بحث نشر بمجلة القضاء ببغداد عدد ديسمبر سنة ١٩٣٦) ومطبوع على حدة . الطبعة الثانية بالاسكندرية ١٩٥٥ .
- القانون الإدارى للعراق . الجزء الأول طبع ببغداد ١٩٣٧ .
- القانون الإدارى المصرى . الجزء الأول ١٩٣٨ .
- سلطة الوزير في إيقاف الموظفين للأحالة على التحقيق الإدارى (بحث منشور بمجلة المحاماة بمصر عدد يونيه سنة ١٩٣٩) . ومطبوع على حدة .
- مهمة السلطة التنفيذية (مجموعة محاضرات ألفت سنة ١٩٣٩ بكلية البوليس على قسم حملة ليسانس الحقوق) .
- مشكلة اصلاح نظام الانتخاب في مصر . بحث منشور بمجلة الحقوق (التى يصدرها أساتذة كلية الحقوق بجامعة الاسكندرية) عدد يناير — مارس سنة ١٩٤٨ ومطبوع على حدة .
- أصل نشأة الدولة (بحث في الفلسفة السياسية وتاريخ القانون العام) نشر بمجلة القانون والاقتصاد (التى يصدرها أساتذة كلية الحقوق بجامعة القاهرة) عدد سبتمبر وديسمبر سنة ١٩٤٨ والبحث مطبوع على حدة .
- المفصل في القانون الدستورى . الجزء الأول سنة ١٩٥٢ .
- محاضرات عن مشكلة اصلاح نظام الانتخاب في مصر . (ألفت في يونيه ١٩٥٢ بناء على طلب جمعية هيئة التدريس بجامعة الاسكندرية وطبعت ١٩٥٣) .

- الأنظمة الجمهورية في مختلف صورها (محاضرة أقيمت بناء على دعوة من مدير جامعة الاسكندرية، في الحفل الثقافي الذي أقامته جامعة الاسكندرية احتفالاً بقيام جمهورية مصر). منشورة بمجلة الحقوق عدد ديسمبر ١٩٥٣ — ومطبوعة على حده .
- الوسيط في القانون الدستوري — ١٩٥٦ .
- الوجيز في النظريات والأنظمة السياسية — ١٩٥٩ .
- مبدأ المشروعية ومشكلة المبادئ العليا غير المدونة في الدستور (بحره منشور بالعدد الثالث والرابع من السنة الثامنة بمجلة « الحقوق » سنة ١٩٥٩) .
- القانون الدستوري والأنظمة السياسية — الجزء الأول . الطبعة الثانية ١٩٦٣ — حصلت الطبعة الأولى منه على جائزة الدولة للقانون العام (قانون دستوري ، وإداري) لسنة ١٩٦٢ .
- مصادر الأحكام الدستورية في الشريعة الإسلامية — في العصر الحديث ، بحث نشر بالعدد الأول والثاني من السنة الحادية عشر بمجلة « الحقوق » ، يناير ١٩٦٣ .
- نظام الحكم في إسرائيل (تحت الطبع) .
- مبادئ نظام الحكم في الإسلام — مع المقارنة بالمبادئ الدستورية الحديثة (تحت الطبع) .

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الاولى

هذا الكتاب الذى أقدمه اليوم للقراء كتبته منذ عامين « فصلا » من باب من أبواب كتاب ، ^(١) على أنه كذلك بل وقبل ذلك نافذة من تلك النوافذ التى تشرف على ميدان معركة من أعنف للعارك الدستورية والسياسية والمذهبية التى تدور رحاها حول الانظمة النيابية الديمقراطية ، منذ عدة سنين وبخاصة منذ أوائل هذا القرن العشرين .

أما ذلك الكتاب فقد نفذت طبعته منذ عام ونصف ، ولم أجد فراغا من وقع ولا دافعا من ضرورة إلى إعادة طبعه ، إلا أنى تبين لى أخيرا أن ذلك « الفصل » من ذاك الباب يشرف الآن كذلك على جزء ربما صح اعتباره أم أجزاء الدراسة الدستورية فى ظروفنا الحالية التى تفصل ما بين دستورين بل وما بين عهدين من جهود تاريخنا السياسى والدستورى . وبعد تردد وصل لى أحيانا حتى حد الاحجام أقدمت على إعادة طبع ذلك الجزء وحده أى ذلك « الفصل » منفصلا عن « الفصل » ^(٢) ، إذ تبين فى إعادة طبعه واجبا يفرضه لى ضميرى العلمى وواجبى الوطنى معا .

(١) كان الفصل الأخير من الباب الثالث والأخير من كتابنا « الفصل فى القانون الدستورى » الجزء الأول ، وقد تم طبعه فى مارس سنة ١٩٥٢ .

(٢) نفى كتابنا « الفصل فى القانون الدستورى »

« وبعيد عن الادعاء بأن وفيت البحث في كل ما بحثت ، وإذا كان هذا الكتاب قد قصر رغم طوله عن أن ينال غاية ما تناولت فاني أرجو أن يوفق من يأتي بعدي من الباحثين إلى سد كل منفذ من منافذ النقص فيه . وإلى ملافاة كل مأخذ من المآخذ لم أوفق إلى تلافيه ، كما أرجو أن أوفق في القريب إلى العودة إلى معالجة بعض مواضعه لاسيما الأخيرة منها بتفصيل أشمل وأوفى مما لم توفقني بعض ظروفي له الآن والله الموفق وهو المستعان . » كان ذلك مما اختتمت به « المقدمة » التي كتبها منذ عامين لكتابي « الفصل » .

وهكذا يرى القراء أنني كنت قد وعدتهم بالعودة إلى معالجة ذلك « الفصل » الأخير من كتاب الأمر الذي هو وحده دون بقية الفصول موضوع كتاب اليوم « بتفصيل أشمل وأوفى » . ولكن الزمان الذي منح بعض الناس فراغا طويلا لم يمنحني منه إلا قدرا ضئيلا ، ذلك بأن بحثا آخر من الأبحاث قذف به إلى شاطئ الفكر يمار أتهار الأحداث قد استحوذ على رأسي ونفسي فلم يدع لي إلى ما أردت وما وعدت سبيلا ^(١) ، والله الموفق إلى سوى السبيل .

عبد الحميد متولي

مارس ١٩٥٤

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

مكتبتي الخاصة

على موقع ارشيف الانترنت

الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

(١) أتى هنا أشير إلى كتاب « الثورات » التي كنت في ذلك الحين أشتغل بتحضيره

مقدمة الطبعة الثانية

هكذا شامت لى الأقدار مرة أخرى غير الذى كنت أشاء ، وغير الذى كنت قد وعدت به القراء ، حين ظهرت بحوث هذا الكتاب للمرة الأولى فى صورة فصل أخير من فصول كتابنا « المفصل فى القانون الدستورى » ، (فى مارس ١٩٥٢) إذ كنت وعدت القراء فى « مقدمة » ، ذلك الكتاب أن أعيد طبع ذلك الفصل الأخير (أزمة الأنظمة الديمقراطية) « بتفصيل أشمل وأوفى » .

مم كان أن ظهر هذا البحث كتابا مستقلا فى طبعته الأولى عام ١٩٥٤ ، ولكن دون أن يتاح لى من الوقت ما يهبى لى زيادته تفصيلا كما وعدت .

ومنذ نحو عام وثيف ترمى لى أنفى قد أتيج لى من الوقت ما لم يتح لى من قبل ، فاتفقت بل وتعاقدت مع « دار المعارف » ، على إعادة طبع هذا الكتاب طبعة ثانية « مزينة ومنقحة » . غير أن بعضا من البحوث الجديدة قد برزت وفرضت نفسها فرضا على فكرى وقلبى ، وليست ارادة الباحث أو الكاتب هى وحدها التى تسيطر على فكره وقلبه ، وليست ارادته وحدها التى تبين له دائما فى طريق البحوث أو الكتابة مكان خطوات قدمه . ولما كنت قد تبينت أخيرا أن هذه البحوث الجديدة تستغرق منى وقتا لا أستطيع تحديده ، وإن كنت أستطيع أن أتبين طولها ، لذلك فقد رأيت بل اضطررت أن أعيد طبع هذا الكتاب فى غير زيادة أو تعديل^(١) . ذلك لأنى تبينت أن الكتاب مع ذلك لا يزال يسد فى

(١) اللهم لا إذا استثنينا الشيء القليل بل الضئيل من الإضافة أو التعديل فى

فيضان علم الأنظمة السياسية فراغا ، فلا تزال سهام الانتقادات التي وجهت إلى الأنظمة الديمقراطية منذ أوائل هذا القرن العشرين محتفظة حتى اليوم بجدتها ، ولا تزال مختلف المناقشات والآراء التي أبديت حولها منذ ذلك الحين محتفظة حتى اليوم بجدتها .

لذلك كله أصبحت أعتقد أنه إذا كانت إعادة طبع هذا الكتاب تعد من الأمور التي يفرضها علينا الضمير العلي ، فأنها تعد كذلك ، ما يفرضه علينا الضمير الوطني نحو التنقيف السياسي العلي لأبناء هذا الجيل ، والله الموفق إلى سوى السبيل

عبر الحمير متولي

أغسطس ١٩٦٣

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

مكتبتي الخاصة

على موقع ارشيف الانترنت

الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

مقدمة

كان النظام الديمقراطي النيابي لفترة تبلغ نحو القرن هو النظام السائد في العالم المتمددين ، ولكننا نجد منذ فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى لسنة ١٩١٤ (وبخاصة منذ فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية لسنة ١٩٣٩) أن هذا النظام أصبح يعاني أزمة .

فما مظاهر هذه الأزمة ؟ ما أسبابها أو بعبارة أخرى ماهي المساوئ أو مواضع النقص في تلك الأنظمة الديمقراطية ؟ ثم أخوها ماهي وسائل العلاج لتلك المساوئ ؟ (١) .

المبحث الأول

مظاهر الأزمة

أما القول بأن أزمة فالقصود بذلك أن الثقة في تلك الأنظمة قد اتناها الضعف في أغلب الدول التي زاولتها وذلك رغم ذبوع تلك الأنظمة وانتشارها لاسيا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى . وفي ذلك يقول الأستاذ الكبير بارتلى : « لقد كان لبعض المفكرين الأحرار في القرن التاسع عشر ثقة بالغة بنظام الحكومة الديمقراطية النيابية ، ولكن حرارة تلك الثقة قد عاجلها الهبوط والفتور

(١) نحن هنا اتنا تتكلم عن الديمقراطية الغربية (الكلاسيكية Classique) كما اتنا بكلامنا في هذا البحث اتنا نغنى بوجه خاص النظام النيابي البرلماني الذي يعد الصورة الأكثر ذبوعا وانتشارا لتلك الديمقراطية الغربية . أما الكلام عن مصر فموضعه كان في كتابنا « الوسيط في القانون الدستوري » طبعة ١٩٥٦ .

في العصر الحديث ، (١) .

وإذا كنا قد رأينا عقب نهاية الحرب العالمية الأولى أن النظام الديمقراطي النيابي قد بلغ أوج ازدهاره وانتشاره إلا أن ذلك لم يلبس سوى فترة قصيرة حتى رأينا الأزمة أخذت في الظهور ، أى أخذت تظهر روح عدم الثقة في ذلك النظام: إذ رأينا كثيرا من البلاد تنبذ هذا النظام الديمقراطي عن طريق إلجائها إلى حركات ثورية أو انقلابية (Coup d'Etat) انتهت بها إلى وضع أنظمة دكتاتورية كما كان الشأن في ألمانيا واليونان ورومانيا حتى أن البلاد التي ظلت محتفظة بالنظام الديمقراطي (البرلماني) كانت تعد بمثابة استثناء ، ولقد كان يرى

(١) بارثلمى Barthélmy « القانون الدستوري » طبعة باريس ١٩٣٣ ص ١٨٠ ، ١٨١ .
ويقول العلامة دوجي (مطول القانون الدستوري . الجزء الثاني ، ص ٦٥٩) « إذا كان الآباء والأجداد قد أبوا بلاء طويلا وثاروا كثيرا في سبيل الحصول على الديمقراطية النيابية فهل يستطيع الآن أحد أن يفكر لحظة في تضحية نفسه من أجل الإبقاء على الحياة النيابية القائمة وقد فترت جذوة النشاط الديمقراطي »

ويقول الأستاذ بيردو (Burdeau) في كتابه (Manuel de Dr. Const. éd.)
(1947 p - 83)

« كان النظام الديمقراطي النيابي — فترة هرب من قرن — النظام الحكومي السائد ، ولكننا نجد قبل حرب سنة ١٩٣٩ أن مكائنها قد هبطت إلى حد كبير فن ناحية نجهدها موضع نقد من الناحية المذهبية والنظرية ، ومن ناحية أخرى نجد من الناحية الواقعية أنها قد زالت من كثير من الدول لتحل محلها نظم سياسية أخرى مادية لها ، ومن ذلك فتح باب أزمة النظام الديمقراطي النيابي » . ويضيف بيردو إلى ما تقدم :

« لقد ذكر جفرسون Jefferson (أحد الرؤساء السابقين لجمهورية الولايات المتحدة) أن الهيئات النيابية هي أخوف ما يخاف منه وسيظل هذا شأنها مدى سنوات =

البعض أن هذا النظام آيل إلى الانقراض نهائيا من الوجود ، ولكن هذه الحرب العالمية الأخيرة (الثانية) وقد انتهت بهزيمة البلاد الدكتاتورية أدت في الوقت نفسه إلى إخفاق الحركة المعادية للأنظمة الديمقراطية البرلمانية كما أدت إلى عدم وقوع ما كانوا يتنبئون به عن مصير تلك الأنظمة الديمقراطية (أى عن مآلها للزوال)^(١) .

على أن عددا غير قليل من البلاد - رغم ذلك - قد نبذت هذه الديمقراطية (الغربية) واستظلت بظلال أنظمة ذات نزعة ماركسية وهى ما يطلق عليها

= طوال « - ثم نجد الأستاذ لورانس لوويل Lowell (في كتابه الترجمة إلى الفرنسية : *L'opinion publique et le gouvernement populaire* éd: 1924 p:122) على ذلك بقوله : ولقد مضت سنوات كثيرة وهذا الشعور أخذ في الازدياد ، بعبارة أخرى أن ثقة الشعب في هذه الهيئات تنقضى بسرعة آخذة في الازدياد والاضطراب في هذه السنوات الأخيرة حتى أنه يخشى أن ينتهى الأمر بالشعب الأمريكى أن يفقد الثقة في النظام الديمقراطى النيابى « وفصلا نجد من مظاهر تلك الأزمة في أمريكا اتجاه الانظار هنالك - كما هو معروف - إلى أساليب الديمقراطية شبه المباشرة (أى الأخذ بنظام الاستفتاء المسمى وملحقاته) ، كوسيلة من وسائل علاج مساوىء النظام النيابى (كما سيأتى بيان ذلك في البحث الأخير).

(١) بارثلمى (طبعة ١٩٣٢) ص ٢٥١ ، ولافاريير Laferrière « القانون

الدستورى » (طبعة باريس ١٩٤٧) صفحة ٨٢٥ - ٨٢٩ .

ولقد ورد في بعض الصحف المصرية (الصادرة في ٣٠-١١-١٩٤٦) نص خطاب لاتيورى قبولا رئيس جامعة المعارين القدماء (في إيطاليا) ذكر حتى عام ١٩٣٥ كانت جميع صحف العالم وجميع كتاب العالم يحسدون إيطاليا فيه « أنه على أن حاكمها هو « الرجل المصلح موسوليني » بينما كانت إيطاليا تعاني طوال هذه المدة مظالم « الحاكم المستبد موسوليني » .

بالديموقراطية الضعيفة (كدول أوروبا الوسطى والشرقية التي تخضع (ما عدا
يوغوسلافيا) لنفوذ السوفييتي ، والتي تقلدت الحكم فيها الأحزاب الشيوعية) .
وهي بلاد ذات صبغة دكتاتورية .

ثم أنه بما يضعف الثقة في الأنظمة الديمقراطية « أن الدول الديمقراطية
ذاتها — كما يقول الفيلسوف والمفكر الانجليزي الدوس هكسلي — محبة للاستعمار
ثم أن الحرب (بل وأحيانا مجرد الاستعداد للحرب) أمر من شأنه أن يحول
الديموقراطية إلى دكتاتورية لأن الحكومة ترى إذ ذاك ضرورة تركيز السلطة في
يدها والحد من كثير من الحريات (١) .

ثم أن تلك البلاد التي ظلت محتفظة بالأنظمة الديمقراطية النيابية (وبخاصة
البرلمانية) لم تطبق مبادئها تطبيقا صحيحا .

فاذا نظرنا مثلا إلى بلد كفرنسا نجد أحد كبار مفكرها وعلماء الاجتماع فيها
(وهو الدكتور جوستاف لوبون) يقول :

« ليس ثمة ما يجعلنا على اعتبار فرنسا بلدا ديموقراطيا اللهم إلا في الخطب ،
أود في الكلمات » (٢) .

(١) الدوس هكسلي (Aldous Huxley) كتاب Ends & Means
الترجمة العربية للاستاذ محمود محمود بعنوان « الوسائل والغايات » (من
مطبوعات لجنة التأليف والترجمة عام ١٩٣٩) ص ٣٩ ، ٥٤ ، ٥٥ .

(٢) جوستاف لوبون La Révolution Fr. et la—Psychologie des Rév.
(Paris éd, 1925) p.304, 305.

« فنحن إذا أردنا أن نبث (كما يقول بصفحة ٣٠٤ من مؤلفه) عن
البلاد التي تمتد ديموقراطية فأننا لا نجد سوى إنجلترا والولايات المتحدة حيث
نجد هنالك المبادئ الحقة للديموقراطية وأهمها مبدأ حرية الرأي ، ثم أن كل
فرد يستطيع هنالك أن يصل إلى أرفع مكان في أي فرع من الفروع أو أية
مهنة من المهن إذا هو حصل على المؤهلات المطلوبة ، لذلك لا نجد في إنجلترا =

هذا هو ما ذكره العالم الكبير منذ هذه سنوات . ولا تزال حتى اليوم نرى
أساتذة الفقه الدستوري يرددون مثل ذلك الرأي . فنجد مثلاً الأستاذ سير
(Sibert) يقول :

« إننا لا نجد في فرنسا إلا آثار أو بقايا للنظام البرلماني ، ^(١) — ويرى
الأستاذ بيردو أن النظام الديمقراطي البرلماني الفرنسي (منذ دستور سنة ١٨٧٥)
يعانى في تطبيقه من الناحية العملية غير قليل من « التشوهات » أو « الانحرافات »
(déformations) التي أفسدت هذا النظام ^(٢) .

ونجد الأستاذ إميل جيرو E. Giraud (الأستاذ بكلية الحقوق بجامعة
Rennes) يقول : « أن الولاء للديموقراطية واحترام القانون أمر نجده في فرنسا

= وأمريكا مثل الذى نجده في فرنسا من شعور المحققين الطبقات المختلفة » .
يجب ألا يفوتنا هنا ملاحظة أن الرأي السالف الذكر صدر عام ١٩٢٥ .

(١) سير Sibert : La Constitution de la France

طبعة ١٩٤٦ ص ١٦١) .

(٢) وفي مقدمة تلك التشوهات (كما يقول الأستاذ بيردو في كتابه في القانون
الدستوري ص ١٧٧) أن النائب أصبح يفكر في ارضاء أنصاره الناخبين
الذين يطلبون منه قضاء مصالحهم الخاصة ، وفي ذلك مصدر من مصادر التوصيات
والمحسوبيات التي من شأنها أن تؤدي إلى عرقلة التوجيهات الحكومية « ثم
يقول : « فإذا كانت الوكالة الإلزامية قد حرمت من الناحية النظرية فأنتا
نجد من الناحية العملية الواقعية أن النائب خاضع لخاصية « أى ، أن نظرية
الوكالة الإلزامية التي كانت سائدة قبل عصر الثورة الفرنسية (والمنافية للنظام
النيابي لأنها تلزم النائب باتباع تعليمات ورغبات الناخبين) نجدها متبعة في الواقع » .

ويقول الأستاذ نوجارو Nogaro (الأستاذ بكلية الحقوق بجامعة باريس

ووزير المعارف سابقاً) في مؤلفه La Révision de la Constitution

طبعة ١٩٣٥ صفحة ٥٨ : أن عدم الاستقرار الوزاري هو أكبر مظهر من

مظاهر اضطراب سير النظام الديمقراطي البرلماني في فرنسا .

يقول كثيرا من حيث العمق في النفوس أو الانتشار بين الأفراد عما هو مشاهد في الديمقراطيات الأنجلوسكسونية . وأنه وإن كان لا يوجد في فرنسا نسبيا إلا قليلا من الخصوم الألداء للديموقراطية إلا أننا نجد بعضا من البيئات أو الهيئات المختلفة لا توافق على الديموقراطية إلا بشروط معينة (كشرط أن يتولى حزبهم الحكم مثلا)^(١) . « وكنا نجد حوالى آخر القرن الماضى أن مدرسة حزب الأكسيون فرانسيى (L'Action Française) وهو الحزب الملكى فى فرنسا) توجه نقدا شديدا إلى النظام الديموقراطى والجمهورى ، ولقد كان لها نفوذ كبير فى بيئات مختلفة لا سيما فى البيئات المحافظة المثقفة . ومنذ ظهور الفاشستية فى إيطاليا وانتشار الدكتاتورية فى العالم (قبل الحرب العالمية الثانية) نجد أن روح المعارضة للنظام الجمهورى والديموقراطى قد انتشرت انتشارا كبيرا فى بيئة الطبقة البورجوازية التى أصبحت تنزع إلى قلب النظام الديموقراطى ليحل مكانه نظام دكتاتورى^(٢) . »

(١) جيرو: « السلطة التنفيذية فى ديموقراطيات أوروبا وأمريكا » طبعة باريس ١٩٣٨ ، ص ١٨٣ - ويضيف إلى ما تقدم : « لقد كنا نجد فى بداية عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة نزاعا حادا فيما بين الملكيين والجمهوريين . ولكن أغلب المحافظين (الملكيين) قبلوا بعد عام ١٨٩٠ النظام الجمهورى بناء على نصيحة البابا . على أن موافقتهم على ذلك النظام الجمهورى لم تكن لأمن باب الخضوع لإرادة البابا وكذلك نظرا لأنهم تبنوا عدم جسدوى محاربتهم للنظام الجمهورى . »

(٢) جيرو . المرجع السابق ص ١٨٣ .
ويضيف إلى ما تقدم : « أن النزعة المعادية للديموقراطية تجد لها تبدو سافرة فى تلك البيئات وإنما تخفيها عن الظهور نزعة الحرس على الفوز فى الانتخابات لاذ أصبح من الضرورى للمرشحين — من أجل ضمان انتخابهم — أن يظهروا أمام جمهور الناخبين فى مظهر الولاء للنظام الديموقراطى الجمهورى ، ولكننا لاذ ألقينا نظرة على الصحافة والمطبوعات والمحدثات الخاصة لتبين لنا أن شعور العداء نحو الديموقراطية يبلغ فى النفوس مبلغا كبيرا ثم أن لدينا =

وحتى انجلترا التى تعد مهد النظام الديموقراطى البرلمانى وموطنه الأول والى
كانت تعد - إلى عهد قريب جدا - فى نظر الكثيرين مثالا للبلد الذى يسير فيه
ذلك النظام على خير مثال ، حتى انجلترا هذه نجد بها أن قواعد هذا النظام قد بدأت
- بعد الحرب العالمية الأولى - تهتز وتضطرب ، إذ نجد مثلا : (١) أن مبدأ التضامن
الوزارى قد انتهكت حرمة حيث نرى وزراء يهاجمون مشروعات زملاء لهم فى الوزارة
سواء كان ذلك فى البرلمان أو الإجتماعات العامة ، كما نرى بعض الوزراء يصوتون
ضد المشروعات الهامة للحكومة ، أو أنهم يقومون بحملة انتخابية (فى الانتخابات
الفرعية) ضد أشخاص مرشحين يؤيد ترشيحهم وزراء آخرون (أى أعضاء فى
الوزارة ذاتها) (ب) كما نجد المسئولية الوزارية السياسية قد تفكك كذلك عراها
فالقاعدة البرلمانية تقضى بضرورة تقديم الوزارة لإستقالتها حين تقترح الأغلبية
البرلمانية ضدها بعدم الثقة أو بصدد مسألة هامة ، ولما كنا نجد فى عام ١٩٢٩ أن
الوزارة ظلت قائمة فى الحكم رغم اقتراح المجلس ضدها بصدد مشروعين هامين
من المشروعات التى قدمتها للبرلمان (٢) .

= حزبين هامين متطرفين من أحزاب اليسار (وهما الحزب الشيوعى والحزب الاشتراكى) وهما
حزبان ثوريان (ولو أن الحزب الإشتراكى تتنازع رجاله الزعمتان المتناقضتان : النزعة الثورية
والنزعة غير الثورية) .

(١) سيبير . المرجع السابق صفحة ١٢٠ .

ويقول جننجز Jennings فى كتابه Parliament must be reformed
طبعه ١٩٤١ م ص ٧-١٠ : «أن الكثير من مميزات (أو مبادئ) النظام البرلمانى قد أوقف
العمل بها فى أثناء الحرب وذلك نظرا لقيام وزارة ائتلافية تضم جميع الأحزاب الرئيسية إذ أن
فى هذه الحالة ينعدم وجود المعارضة المنظمة ومثل تلك المعارضة هى أساس ذلك النظام البرلمانى»
ويرى «أن الطريقة التى لبأ إليها البرلمان أثناء الحرب من الإكثار من عقد الجلسات السرية =

وحق الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد في نظر الكثيرين في مقدمة الدول التي نجح فيها النظام الديمقراطي (لاسيما نظراً لاستقرار أداة الحكم بها) نقول حتى تلك الدولة نجد الكثير من ضروب الفساد لا يزال يشوب حياتها السياسية ، ولا يزال يلعب كبار أصحاب رؤوس الأموال فيها دوراً كبيراً في افساد الذمم والضمائر . وحسبنا بياناً لذلك أن نشير إلى ما كتبه مدير إحدى الجامعات الأمريكية إذ يقول : « إن الأقدار السعيدة إذا قدرت أن يكون لنا زعيم عظيم ذو ذكاء كبير وشجاعة أدبية وفكرية كبيرة فسوف يسير وراءه جمع هائل حين يعمل على كنس نظامنا السياسي وعلى الإلقاء به في صندوق القمامة^(١) ».

فاذا انتقلنا إلى مصر^(٢) في عهد نظامها البرلماني (طبقاً لستور ١٩٢٣) نجد أنها لا يمكن بداهة أن تكون بمنأى عن تلك الازمة العامة للديموقراطية البرلمانية.

= هي طريقة منافية لروح النظام البرلماني لاذ يجب أن يكون الجمهور على دراية بما يبديه البرلمان من الآراء . »

(١) ذلك هو ما كتبه Murray Butler مدير جامعة كولومبيا بالولايات المتحدة في صحيفة ديلي تلجراف عدد ١٠/٥/١٩٣٢ — وكان ذلك نقلاً عن مؤلف الأستاذ بارتلي (المرجع السابق) ص ١٥٤ ، ١٥٥ .
وراجع كتاب يرمو *Traité de Science Politique* الجزء السادس طبعة باريس ١٩٥٦ ص ١٣٢ بالهامش حيث يقول : « بمناسبة وفاة J. Forrestal كتب J. Aslop في صحيفة نيويورك هيرالد تريبون عدد ١٩٤٩/٥/٢٤ يقول : لقد اعتدنا أن نعتبر كبار الموظفين لدينا (في أمريكا) بمثابة عصابة من المأجورين (المرتقة) :

une bande de mercenaires

(٢) الكلام عن مصر خصيلاً سيكون موضعه في مؤلف آخر خاص بالنظام الدستوري المصري .

ولقد كان في مقدمة مظاهر تلك الأزمة عدم الإستقرار الوزارى وما انتاب الحياة البرلمانية منذ ١٩٢٤ من اضطراب : من تعطيل وإيقاف وإلغاء ، ولم تكن اليه البريطانية - سافرة حيناً ومستترة أحياناً - بعيدة عما انتاب نظامنا البرلمانى من هزات وأزمات .

ولقد بلغ ضعف الثقة بهذا النظام لدى البعض أن رأينا أحد الوزراء ورؤساء مجلس الشيوخ السابقين يصرح في إحدى جلسات مجلس الشيوخ بأن « الأمور كانت تسير في عهد الغصب والاحتلال البريطانى خيراً منها في عهد حكومة شرعية » (١) .

وإذا تابعنا تطور حياتنا البرلمانية (منذ عام ١٩٢٤) فإنه يقين لنا أنها كانت في الكثير من عهودها لا تكاد تختلف كثيراً عن الأنظمة الدكتاتورية . يصف الأستاذ مارليو (عضو المجمع العلمى الفرنسى) حياة الأنظمة الدكتاتورية وأسايلها فيقول : أن الدكتاتور يعد مقدساً وليس للبرلمان (إذا وجد) استقلال ما عنه (أى أنه خاضع لمشيئة الدكتاتور) ، والحكومة لا تطبق المعارضة ، والمعارضون يعدون في نظرها خونة ، والعمل الرئيسى للحكومة هو الدفاع عن نفسها ضد خصومها المعارضين ، ويعنى الدكتاتور نهاية كبيرة بالعمل على أن يكون محبوباً من الشعب ولا يحب في الوقت نفسه أن يوجد شخص آخر سواه يصح أن يكون موضع المحبة الشاملة الكاملة من الشعب ، والبوليس هو المهاد الأساسى - بعد الحرب - للحكومة وهو يقوم بحراسة الدكتاتور في جميع تنقلاته

==
واندزى أن ننشر بحثاً خاصاً عن أزمة النظام الديموقراطى في مصر في العام القادم إذا شاءت الأقدار ونرجو أن تقدر .

(١) جلسة مجلس الشيوخ في ١٨ مارس ١٩٤٠ .

ومن مهامه (مهام البوليس) الأساسية الجاسوسية على هيئات المعارضة وهناك
عناية فائقة بتنظيم المتنافسات ومضاغفة الحساس كلما ظهر الدكتاتور أو تكلم أمام
الجمهور كما أن هناك في البلاد الشرقية وفي بعض بلاد أوروبا الوسطى « ندابات ،
(des pleureuses) مهتمن العمل على تنظيم حركة العويل ومضاغفة كيسة
الدموع في المآتم ، والأنصار عليهم واجب الطاعة الشامة للدكتاتور ، ويعتمد
الدكتاتور على الشيبة ولها دور كبير في العمل على تأييد نظامه كما أن لها نصيبا
كبيرا في وظائف الحكومة ، الخ . . . (١)

وإننا لنجد - كما قدمنا - الكثير من هذه المميزات للدكتاتورية باديا
في وجه الكثير من مهود حياتنا البرلمانية ، وإن اختلفت بعض تلك المميزات
حدة أو شدة باختلاف تلك المهود (٢) .

(١) وهذا فضلا عما هو معروف بداهه من تهديد الحزبات واجتماع كل السلطة (أو على الأقل
السلط الأكبر منها) في قبضة يد الدكتاتور .

راجع فيها تقدم كتاب الأستاذ مارليو :

Dictature ou Liberté (Ed. de Bibliothèque de Phil. Scien-
tifique) Paris 1940. p. 80 - 95

وللدكتاتورية خصائص أخرى (ليس هنا مكان يانها تفصيلا) منها أنها ليست
كالديموقراطية « فردية » *Individualiste* فليس في الدكتاتورية (كما كان الحال في
الفاشية) حق فردى يعلو على الدولة إنما تعد الحريلت بمثابة منح من الدولة للأفراد . منح
تقررت من أجل الصالح العام . في النظام الدكتاتورى تقدم الحقوق الجماعية على الفرد ومن
ذلك كانت تسمى الدكتاتورية *Etat totalitaire* .

(٢) راجع فيها بعد موضوع « الدكتاتورية البرلمانية أو الشعبية »

المبحث الثاني

أهم المساوىء (أو الانتقادات) التي توجه الى الانظمة الديمقراطية

في مقدمة المساوىء التي تنسب الى الانظمة الديمقراطية تلك الانتقادات المعروفة التي توجه الى مبدأ سيادة الأمة ، فالنظام الديمقراطي انما يقوم من الناحية القانونية — كما هو معلوم — على أساس مبدأ سيادة الأمة ، أو بعبارة أخرى أن مبدأ سيادة الأمة انما هو التعبير القانوني عن نظام الحكم الديمقراطي ولقد سبق أن عرضنا لبحث هذه الانتقادات وتفصيلها وتفسيرها وتمحيصها (٢) ولا نرى لها مكاناً هنا ، لذلك ننتقل الى غيرها من المساوىء (أو الانتقادات) التي توجه الى الانظمة الديمقراطية .

وسنقسم هذا الموضوع (أي هذا المبحث الثاني) الى قسمين أو فرعين : الفرع الأول . نعرض فيه لبيان تلك المساوىء ، أما الفرع الثاني فيكون موضوعه تمحيص هذه المساوىء ووزنها لبيان حقيقة معدنها وقيمتها .

الفرع الاول

الاحزاب السياسية

الاحزاب السياسية — كما هو معلوم — هي النظام الديمقراطي الغربي (وبخاصة النظام البرلماني) عماده وسناده . ولقد كانت الاحزاب دائماً

(١) راجع في بيان الانتقادات الموجهة الى مبدأ سيادة الأمة صفحة ٣٢٩ وما بعدها

من كتابنا «المفصل في القانون الدستوري» طبعة ١٩٥٢

موضع ربية وموضوع نقد ، حتى أن مؤسسى جمهورية الولايات المتحدة كانوا ينظرون الى الأحزاب نظرة شك بها وخوف منها ، فنجد مثلا أول رؤساء تلك الجمهورية (وهو الرئيس واشنطن) قام بتحذير مواطنيه من « النتائج السيئة للروح الحزبية » ، إذ يرى أن « الروح الحزبية فى البلاد الديمقراطية النيابية — هى روح يجب عدم تشجيعها » (١)

الفقر الاول : الاحزاب تسيطر عليها اقلية

تتهم الاحزاب بأنها فى كل زمان ومكان — حتى فى أكثر البلاد ديمقراطية ... انما تسيطر عليها وتوجهها فى الواقع أوليغارشييه أى أقلية من الأفراد (هم زعماء الحزب) . ذلك هو ما يبينه لنا ييانا وافيلا الأستاذ روبرت ميشيل (الأستاذ بجامعة تورين) فى مؤلفه القيم عن الاحزاب السياسية : كما يبين لنا أنه كلما اتسع نطاق دائرة الحزب كلما قوى سلطان تلك الأقلية أى كلما كان ذلك الحزب الكبير أسلس قيادا وأسهل أستعدادا لأن تسيطر عليه أقلية (٢)

(١) جارنر (الترجمة الفرنسية من الانجليزية) ص ١٣٣ ، ١٣٤ .

Garnier. Idées et Institutions politiques Américaines.

(٢) روبرت ميشيل Robert Michel : « الاحزاب السياسية »

(الترجمة الفرنسية)

Les partis politiques. Essai sur les tendances oligarchiques

(des démocraties

وهو مؤلف ترجم من الايطالية الى كثير من اللغات الأوربية بعد الحرب العالمية الأولى وأحدث دويا كبيرا فى البيئات العلمية .

ويضيف الأستاذ روبرت ميشيل الى ما تقدم قوله (ص ١٦ — ١٨ من كتابه السابق ذكره) أن كثرة عدد أفراد الحزب ليست وحدها هى التى تدعو الى ما ذكرناه من تقسيم تلك الجماعة (أى رجال الحزب وأتباعه) الى فئة صغيرة تحكم وتؤس وطاقمة كبيرة تحكم وتؤس ، بل كذلك مما يدعو الى حدوث ذلك التقسيم نوع أولئك الاتباع فرغا من أننا نجد لوائح نظام تلك الأحزاب —

ونجد المسيو مازاريك Mazaryk (أحد كبار المفكرين والساسة الغربيين السابقين) في تعليقه على هذا الرأي يبدى موافقة عليه ثم يقول «أن الاوليجارشيه

= تمس على أن جميع تصرفات قادة الحزب تخضع لرقابة بقية الأعضاء ، فالواقع أننا نجد أن ذلك الخضوع هو أمر نظرى صورى بحث ، فإذا كان رئيس الحزب — من الناحية النظرية — ماهو الا مجرد فرد تتلخص مهمته في تنفيذ تعليمات وورغبات جمهور الأشخاص المنتمين للحزب ولكن نجد في الواقع أنه كلما كبر الحزب كان حق الرقابة المترفع به لذلك الجمهور صوريا أى أنه ينتهى به الأمر الى الاكتفاء بالاطلام على بيانات غاية في الإيجاز تتعلق بأعمال الحزب كما أنهم يكتفون باناطة مهمة الرقابة ببعض لسان (مكونة من عدد قليل من الأعضاء) ويمكننا يعتاد رئيس الحزب على القيام بعمل كثير من المسائل الهامة دون عرضها على جمهور الأشخاص المنتمين الى الحزب » .

ونجد الأستاذ نوجارو Nogarو (الأستاذ بجامعة باريس وأحد الوزراء السابقين) يرجع سبب سيطرة تلك الأقلية الى أن « برامج الأحزاب — كما يقول — إنما تعتبر عادة من وجوه الاختلاف في الآراء النظرية المثالية فهي غالبا لا تذكر شيئا عن المشاكل التي تعد أكثر أهمية بالنسبة للأمة في مجموعها فنظرا لأن برنامج الحزب لا يتضمن خططا معينة بعدد تلك المسائل الهامة فإن النائب الحزبي إنما يعمل طبقا لتعليمات مرتجلة تصدرها له قيادة الحزب ، فالنظام الذى يعد عاملا يعمل على قوة الجيوش نحمده في الهيئات النيابية يعمل أحيانا على انتشار الجهالة فيها . أن ذلك النظام يهيم للزعماء سلطانا كبيرا على اتباعهم الذين هم عادة غير متعلمين تعليميا كافيا والذين درجوا على طاعة الزعماء أكثر مما درجوا على توجيه النقد اليهم ، ولذلك كثيرا ما وجدنا جماعة مكونة من عناصر طيبة — يقودها زعيم شرير — تعمل على مناصرة قضية تظن (الجماعة) انها تعمل على مكافحتها » — راجع في ذلك رسالة صغيرة للأستاذ نوجارو بعنوان « آراء عن الإصلاح الدستورى » Vuon sur

هى التى تحكم فى الواقع سواء كان نظام الحكم ديموقراطيا أو أوتوقراطيا (١)

بل أنا كنا كثيرا ما نجد فيما مضى أحزابا تخضع لزعامة زعيم واحد أى
لدكتاتور فكنا كثيرا ما نجد الأحزاب الاشتراكية تمزج بين ذاتها وذات زعيمها
حتى أن الحزب كان يتخذ له اسما اسم الزعيم كأنما كان الحزب شيئا يعد ملكا له (٢)
على أن تسمية الأحزاب بأسماء الأشخاص — كما يلاحظ الأستاذ روبرت ميشيل
— أصبحت فى دور الزوال ، ومرد ذلك إلى بعض أسباب فى مقدمتها أن
الحزب بعد أن كان يخضع — فيما مضى — لزعامة ودكتاتورية زعيم واحد أصبح
فى هذا العصر يخضع لزعامة بضعة من زعماء تدب فيما بينهم نزعات الغيرة والمنافسة
نظرا لعدم وجود شخصية قوية تستطيع أن تفرض على الحزب سلطانها فلا
يستطيع أن يقوم أحد منافسا لها (٣)

(١) راجع مؤلف مازايك : *Les problèmes de la Démocratie* (Paris: éd. 1924, p. 31) والمسيو مازاريك هو مؤسس جمهورية تشكوسلوفاكيا

بعد الحرب العالمية الأولى وأول رئيس لجمهوريةها .

(٢) فكان هنالك فى ألمانيا قبل عام ١٨٧٠ حزب الماركسيين والساليين ،
نسبه الى ماركس Marx وللى لسال Lassal ، وكما كان هنالك فى فرنسا
حتى عهد غير بيد حزب الجورسين ، نسبة الى جوريس Jaurès . أحد كبار
زعماء الحزب الاشتراكي الفرنسى (وقد قتل عام ١٩١٤) راجع فيما تقدم
مؤلف الأستاذ روبرت ميشيل صفحة ٤٢ .

ومما تجدر ملاحظته أن تسمية الأحزاب بأسماء أحد الزعماء انما لوحظت فى
الأحزاب الاشتراكية . وفى مصر كنا لا نلاحظ هذه الظاهرة الا بصدد حزب السمدين .

(٣) روبرت ميشيل المرجع السابق صفحة ٤٢ .

الفقر الثاني : الأحزاب ليست دائماً مرآة صادقة للرأى العام بل

بالعكس تحمل على تزيفه

ير البعض أن القول بأن الأحزاب (أو بعبارة أصح : حزب أو أحزاب الاغلبية) تعبر تعبيراً صادقاً عن الرأى العام هو قول لا يعدو كونه مجرد افتراض مجازى أو خيالى (fiction)

وبيانا لذلك يجدر بنا (أولاً) أن نبين ماذا يقصد « بالرأى العام » بعبارة أخرى متى يصح القول أن ثمة حقاً « رأياً عاماً » بمعناه الصحيح ، ثم يجدر بنا (ثانياً) أن نمالج الناحية العملية ، أى أن نعرض الأحزاب من حيث سيرتها وحياتها العملية السياسية .

أولاً — ماهو الرأى العام

من أجل أن يوجد فى بلد ما « رأى عام » يجب أن يكون ثمة « رأى » وأن يكون ذلك الرأى « عاماً » ، ففى يصح القول بأن ثمة « رأياً » وأن ذلك الرأى يعد « عاماً » (١)

(١) ونحن فى مجال ذلك التحليل والتفسير « للرأى العام » انما نرجع الى عمدة المراجع فى هذا الموضوع وهو كتاب الأستاذ لورانس لوبل (مدير جامعة هارفارد بالولايات المتحدة) : « الرأى العام والحكومة الشعبية » وقد ترجم الى الفرنسية (تحت اشراف الأستاذ جيز الأستاذ بكلية الحقوق بجامعة باريس) عام ١٩٧٤ . ونحن هنا انما نرجع الى هذه الترجمة الفرنسية .

Lawrence Lowell - l'opinion Publique et le gouvernement populaire

١ — ولنبدأ ببيان متى يعد الرأي « عاما » ،

يذكر الاستاذ لورانس لويل بعضا من الشروط والاعتبارات التي تبين أن رأي الأغلبية ليس كافيا دائما لتكوين رأي « عام » ، فن أجمال أن يعد رأي الأغلبية رأيا « عاما » ، — يجب أن تتوفر الشروط التالية :

الشرط الاول : أن توجد حكومة منظمة ، فمن ضروب السخف كما يقول الاستاذ لويل — أن يوصف رأي بأنه رأي عام في بلد لا توجد به أية حكومة منظمة ، وهو يقدم لذلك مثلا جزيرة في هزلة عن العالم بها بعض من آكلي لحوم البشر وقد وقع بين أيديهم بحار نجوا من سفينة غارقة ففي هذه الحالة لا يصح أن نقول بوجود رأي عام انعقد على اعتبار هذا البحار صنفا من صنوف الطعام وأن على الأقلية أن تخضع لرأي الأغلبية أي للرأي العام ^(١)

وهنا يجب الا نفوتنا ملاحظة أن المقصود بحكم الرأي العام أن ثمة واجبا أدبيا أو سياسيا مفروضا على الأقلية باحترام رأي الأغلبية ^(٢)

الشرط الثاني : يجب ألا توجد بين اهالى البلاد انقسامات وفوارق

(١) لورانس لويل . المرجع السابق صفحة ٣ — « وإذا قابل اثنان من قطاع الطريق (كما يقول لويل) أحد الافراد في بقعة نائية من الأرض خالية من السكان وأرادا أن يخفيا منه أمباء ما يحمل في جيبه من حافظة نقود وساعة فأمن خطأ الرأي — كما هو بين — أن تقول بوجود رأي عام (في هذه الجماعة المكونة من ثلاثة أفراد) قد انعقد على إعادة توزيع الملكية بين هؤلاء الأفراد الثلاثة ، ومن ضروب السخف أن نطالب الأقلية — بناء على ذلك — باحترام رأي الأغلبية » .

أنظر لويل . المرجع السابق صفحة ٣ .

(٢) لويل صفحة •

كبيرة من حيث الجنس أو الدين أو النزعة السياسية بحيث يكون من شأن تلك الفوارق أن يقسم البلد إلى طوائف أو جماعات متباعدة متعاضدة إلى حد لا يمكن معه أن يقوم فيما بينها اتفاق بصدد المسائل الأساسية ، كما كان الشأن في امبراطورية النمسا والمجر (قبل معاهدة فرساي عام ١٩١٩) وشأن الهند (قبل استقلالها وانقسامها إلى دولتين بعد الحرب العالمية الثانية)^(١) بعبارة أخرى أن الرأي العام من أجل أن يكون حقيقة « عاما ، فإنه لا تكني الأغلبية العديدة بل يجب أن يكون رأى الأغلبية بحيث تشعر الأقلية (التي تخالف الأغلبية رأيها) أن من واجبها أن تحترم هذا الرأي ، وبازع من حاسة الشعور بالواجب لا بدافع الرهبة من سلطان القوة^(٢) .

(١) وكما كان الشأن في الولايات المتحدة في العهد الذي تلا الحرب الأهلية الأمريكية (الذي يطلق عليه Reconstruction) فلم يكن يصح أن يقال في ذلك العهد — كما يقول لويل — أن الرأي العام في ولاية من ولايات جنوبي الولايات المتحدة يناصر فكرة منح الزوج حق الانتخاب (مع العلم بأن عدد الزوج في تلك الولايات يكاد يكون مساويا لعدد « البيض » ، وان كان يصح ان يقال بأن هنالك رأيا عاما فيما يتعلق بالبيض أو بالزوج ولكن لا يصح أن يقال بوجود رأى عام في الولاية فيما يتعلق بهذين الجنسين معا . — راجع لويل صفحة ٢ ، ٤ ، ٥ .

(٢) لويل صفحة ١٣

فإذا كانت الأقلية لا توافق على رأى الأغلبية السائد ولكنها تشعر مع ذلك أن رأى الأغلبية يجب طاعته واحترامه فإنه يصح أن يقال بأن الحكومة إنما تسير طبقا لرأى عام أما اذا وجدنا أن الأقلية لا تقبل ذلك الرأي السائد (للأغلبية) وأنها كانت تقاومه بالقوة لو أنها وجدت الى ذلك سبيلا ووجدت ذلك السبيل بالنصر كفيلا ، فإنه يصح القول في هذه الحالة أن الحكومة أنها تقوم على أساس القوة ولكن هذا لا يعنى حتما أن الحكومة غير شرعية =

ذلك المبدأ القائل ، بأن الرأي العام الحقيقي لا يمكن أن يوجد في بلد إلا اذا كانت الأقلية تحس أن واجبها أن تحترم رأي الأغلبية ، ذلك المبدأ ترتب عليه النتائج الآتية :

(أ) أنه حيث تشتد نزعة أو نكرة الجنس (le sentiment de race) بحيث نجسد المواطنين الذين ينتسبون الى جنس معين ينزعون الى السيادة على مواطنيهم الآخرين المنتسبين الى أجناس أخرى تنزع الى المساواة مع ذلك الجنس فأننا نجد في مثل هذا البلد أنه لا يمكن أن يوجد رأي عام حقيقي في ميدان المسائل المتصلة بالأصل أى بالجنس^(١) (race)

ولا نفوتنا هنا ملاحظة أن اختلاف الجنس ليس دائماً حائلاً يحول دون الانسجام أى هون وجود رأي عام ، ذلك ما يتبين لنا في سويسرا حيث توجد ثلاثة أجناس مختلفة تتنازعها عقيدتان دينيتان ، ويسود رغم ذلك فيما بينها انسجام تام^(٢) .

= أو أنها على غير حق في تنفيذ ارادتها رغم معارضة الأقلية ، وأنها لا يصح

القول أن ثمة رأياً عاماً لوويل صفحة ٩ ، ١٠

ولا يفوتنا أن نذكر أن الهند حصلت على استقلالها في ٥ أغسطس ١٩٤٧

(١) لوويل صفحة ٣٢ - « أن من الظواهر التي تسترعى الاضطرار في النصف

الثاني للقرن التاسع عشر (كما يقول ص ٣١ من كتابه سالف الذكر)

هي ظاهرة الزيادة المطردة في نزعة أو نكرة الجنس » .

وفي موضع آخر (ص ٣١) يقول : « أنه حيث تشتد تلك النكرة الجنسية

نجدها تدخل الاضطراب في سير نظام الحكومة الشعبية كما كان الشأن في النمسا

حيث أدت تلك النزعة الى افساد سير النظام البرلماني أذ نجد هالك الأجناس

المختلفة (من المواطنين المتساويين) تتطاحن من أجل غايات لا يمكن التوفيق

فيها بينها » .

(٢) لوويل ص ٣٥ ، ٣٦ - « فالجنس - كما يقول بعد واحد بين عدة =

(ب) هناك مذاهب سياسية تحول دون تحقيق رأى عام حقيقى .

فى العصر الحديث - كما يقول لوبيل - توجد جماعات (أو احزاب) على قسط كبير من الاهمية فى كثير من الأمم ، ترفض رفضا باتا الموافقة على ماتراه الأغلبية بصدد المسائل الاساسية : مثل شكل الحكومة ومشروعية سلطة الهيئة الحاكمة^(١) . وذلك هو شأن حزب الملكيين (L'Action Francaise) فى فرنسا فهو عبارة عن أقلية حصية على الاتفاق (irréconciliable) مع الاحزاب الأخرى فيها يتعلق بشكل الحكومة الجمهورى فوقف الأقلية هو دائما موقف عدائى للأغلبية ، وطالما ظل الأمر كذلك فانه لا يصح القول بوجود رأى عام صحيح بهذا الصدد^(٢) .

وهناك مثال آخر يذكرونه بهذا الصدد : الالزاسيون فى المانيا قبل معاهدة فرساي عام ١٩١٩^(٣) (أى فى الفترة التى تقع فيها بين الحرب السبعينية التى انتهت بضم الالزاس واللورين الى المانيا وما بين نهاية الحرب العالمية الأولى التى انتهت

= عوامل من شأنها أن تعمل على أحداث الانقسام بين الشعب ، ولكن هذا العامل يزول أثره حيث يتوفر عامل أعم وهو أن تهدف جميع طوائف (أى أجناس) الشعب المختلفة الى أهداف عليا مشتركة من شأنها أن تنزع من نفوسهم تلك النزعات الموروثة (من أصل كل جنس أى من تلك الخلافة أو المنازعات الجنسية) . »

وفى مواضع آخر (ص ٣٧) يقول « أن النزاع بين الأجناس المختلفة المسكونة للإمبراطورية النمساوية قد ازدهرت تأثيرته تحت ظلال الأنظمة النيابية . »
(١) تلك الجماعات — كما يقول لوبيل (ص ٣٣) لاتدعن لارادة الهيئة الحاكمة الا لأنها غير واقعة من فوزها فى مقاومتها لتلك الارادة .

(٢) راجع : Barrett Wendell ; The France of Today أشير اليه فى

كتاب لوبيل ص ٣٣ .

(٣) لوبيل ص ٣٣ .

بمهادت فرسای التي قررت اعادة الالزاس واللورین الى فرنسا) .

وفي العصر الحديث يصح أن تضاف الأحزاب الشيوعية الى المثالين السابقين .
فلا يصح القول — طبقاً لرأى لوريل — بوجود رأى عام صحيح بصدد موضوع
المسكية الفردية في بلد نجد فيه حزباً شيوعياً على قسط كبير من الاهمية

(ج) مسألة القيود أو الشروط المتعلقة بحرية المعتقدات الدينية لا يمكن أن
يتكون بصدها رأى عام حقيقى (وذلك في بلد يعتنق أهله مذاهب دينية مختلفة)
فهذا موضوع لا يمكن فيه للأقلية أن تحس بأن واجبها أن تخضع بصده لارادة
الأغلبية ، فكل فرد في العصر الحديث يرى أن ليس للدولة أن تتدخل في حرية
المعتقدات الدينية^(١) .

الشرط الثالث : أن يكون للأقلية (أى للمعارضة) حرية التعبير عن آرائها
بجميع الوسائل السلمية ، اذ بدون ذلك لا تستطيع الأقلية (كما يقول لوريل) أن
تقتنع أن سياسة الحكومة انما تمثل رأى الأغلبية بعد سابق تمحيصه تمحيصاً تاماً

(١) فقد تقرر ذلك الفصل بين السلطات الروحية والسلطات الرمنية (أى الحكومات)
منذ عهد العصور الوسطى ، وقد زاد من ذلك الفصل ما حدث بعد ذلك من زيادة
حدة الخلاف بين المذاهب الدينية فقد حاولت كثير من الحكومات في كثير من البلاد
عقب عصر « الإصلاح » (Le Réforme) أن تفرض على الشعوب مذاهب دينية
واحدة ولكن تلك المحاولات منيت بالفشل لذلك قنعت الحكومات بالتساعح الدينى .
ولقد كان من شأن تقرير مبدأ حرية المعتقدات الدينية أن رقع عقبة كبيرة في طريق
الحكم القمى نظراً لإيجاد السياسة من التدخل في موضوع لا يمكن للأقلية أن تحس
أن من واجبها أن تخضع بصده لرأى الأغلبية .

أى تمثل رأيا عاما حقيقيا ترى الأقلية واجبا عليها أن تخضع له^(١) اذ أن الأقلية (للمعارضه) لما الحق أن تعتقد أنه لو كانت حرية ابداء رأى مكفولة لاستطاعت أن تقنع الاغلبية برأيها وتضمها إلى جانبها (جانب الأقلية) بصدد بعض المسائل. وبذلك فإنه لا يصح القول بوجود رأى عام حقيقى فى البلاد ذات الانظمة الدكتاتورية وقبل أن ننتهى من هذا البحث بصدد العلاقة بين رأى العام ورأى الاغلبية يجدر بنا أن نشير إلى تلك الظاهرة التى لاحظها العالم الاجتماعى الكبير تارد (G. Tarde) وهى أن درجة قوة أو عمق الايمان أو الاقتناع بفكرة تعد عاملا هاما من حيث أثره فى نشر تلك الفكرة^(٢). وبالتالى فى تكوين رأى العام.

إن رأى السائد — فيما يقول لوييل — هو أن رأى العام انما يتخذ أساسه أو مقياسه من مجرد عدد الاشخاص ، ذلك رأى السائد — فيما يرى لوييل — غير صائب ، فان مبلغ قوة أو عمق الايمان بالفكرة له من الامية ما لمبلغ عدد الافراد ، وذلك فيما يتعلق بتكوين رأى العام^(٣) ، الخلاصة ان الآراء لا

(١) لوييل صفحة ١٣٧ — ويقول لوييل (ص ٣٨) أن حرية رأى يصح أن توجد فى غير الحكومات الشعبية (أى الديمقراطية) فالامبراطورية الزومانية (كما يقرر العلامة الاجتماعى تارد فى Tarde فى مؤلفه *Les Transformations du Pouvoir* صفحة ١٨٣) كانت تفوق غيرها من الحكومات فى مبلغ ما كانت تمنحه للشعب المختلفة الخاصة لسلطانها من الحرية فى ابداء آرائها .

وفى موضع آخر (صفحة ٣٩) يقول لوييل أن حرية ابداء رأى تفررت فى انجلترا قبل أن تتمقر للبرلمان السيادة والسلطان بمدى طويل من الزمان .

(٢) G. Tarde - *les Transformations du pouvoir* p. 24

وقد أشار إليه لوييل (صفحة ١١) مؤيدا إياه .

(٣) فإذا كان هنالك فى بلد من البلاد ٤٩٪ من أفراد الشعب ليسهم اقتناع أو إيمان عميق بصدد مسألة من المسائل بينما هنالك ٥١٪ لهم رأى مخالف ولكنهم يعتقدون رأيهم بروح فائرة فانتا نجد أن رأى الأول — رغم أنه الأقل أنصارا — يعد الأكبر قوة =

« تعد ، فحسب ، بل يجب كذلك أن « توزن » ، فإذا كان هنالك فرد يعتقد رأيا بايما فغير يساوى عدة أشخاص لا يعتقدون رأيهم ولا يدافعون عنه إلا بروح من الفتور (١) .

الآن وقد انتهينا من بيان متى يعد الرأي العام « عاما ، حقا ، ومن بيان أن الأغلبية غير كافية أو كافية دائما لكي يعد الرأي « عاما ، فننتقل الآن إلى بيان متى يعد الرأي العام « رأيا ، بمعناه الصحيح .

٢ — الرأي العام يجب أن يكون « رأيا ،

يجدر بنا — بيانا لذلك — أن تكون تحت أنظارنا الاعتبارات أو الحقائق الآتية :

== الأكثر وزنا وأملا في الانتصار والانتصار آجلا لمن لم يحرز النصر عاجلا . وكذلك نجد أفكار الأفراد الذين يملون الماما قنيا بموضوع ما لها كذلك وزن أكبر مما تزن أفكار عدد مساو من الأفراد الذين يجهلون ذلك الموضوع ، فإذا كان الأطباء مثلا (ومن ورائهم الطبقة المثقفة) يرون أن توزيع الماء غير النقي على السكان يؤدي إلى انتشار الحمى التيفودية بينما نجد بقية أفراد الشعب لا يؤمن بهذا الرأي ، ففي هذه الحالة لا يصح القول بأن الرأي العام معارض لذلك الرأي (وأنه يجب الخضوع للرأي العام أى الأغلبية) .

أنظر لوويل صفحة ١١ .

(١) فان هذا الرجل يضطر عادة أولئك الأشخاص المدة على الظهور بمظهر الموافقين على رأيه أو هو يضطرم — بالأقل — إلى السكوت والوقوف موقفا سلبيا .

وهذه الظاهرة تفسر لنا — كما يقول لوويل — تلك السهولة التي قد يصدر بها قانون من القوانين في حين نجد صعوبة في تنفيذه : إذ أن القانون قد يكون صدر بناء على جهود أقلية نقطة متحمسة شديدة الإيمان برأيها بينما لم تكن أغلبية جمهور الشعب تحفل بأمر تنفيذ

القانون ولا تريده . « لوويل ص ١٢ ، ١٣

(أولاً) أن الآراء (في ميدان الحياة السياسية) لا تصدر إلا جزئياً عن الفكر (أو العقل) .

إن من الأمور الثابتة في هذا العصر لدى علماء النفس الحديث أن جزءاً ضئيلاً من أعمالنا هو ثمرة الفكر ، وأن جزءاً ضئيلاً من أفكارنا هو ثمرة تفكيرنا الخاص ، وأن غالبية أفكارنا إنما ورثناها أو أخذناها عن الغير (سواء كان ذلك في مجموع الفكرة أو بعض أجزائها) ^(١) .

(ثانياً) أن الآراء (السياسية) المأخوذة عن الغير يصح أن تكون د آراء ، حقة أي تكون رأياً ، هاما بمعنى الصحيح ، وذلك بشرط مراعاة بعض اعتبارات أو شروط معينة :

وهنا يجدر بنا أن نشير إلى ما ذكره الدكتور جوستاف لوبون من أن الثورات إنما تقوم بها عادة أقلية نشطة متحمسة مؤمنة بالفكرة أو الحركة التي ثارت من أجلها — راجع في ذلك كتابه :

La Révolution Française et la Psychologie des Révolutions.

طبعة ١٩٢٥ ص ٤٢ .

وكذلك ص ٨ حيث يقول : « إن التاريخ يبين لنا كيف أنه لا توجد قوة تستطيع أن تقاوم عقيدة عميقة قوية . »

(١) لوبل ص ١٥ « أن من الأمور الثابتة اليوم (كما يقول لوبل) أن المدرسة القديمة لفلسفة السياسة والاقتصاد قد خانتها التوفيق حيث زعمت أن الإنسان مخلوق يقوده العقل وحده وأنه لا يسعى إلا وراء غايات أو أهداف قمية ، فالواقع أنه مخلوق قائل للايمان والتأثير ، وكثير من المؤثرات التي يعمل بوجهها تهدف إلى غايات خيرية غير قمية : ذلك ما أثبتته لنا التجارب الحديثة وعلم النفس الحديث » .

(١) في بعض المسائل أو المشاكل نجد أن من العناصر التي تعمل على تكوين الرأي عنصران فنيا يقبله عادة بناء على الثقة التي توليها لأحد الرجال الاختصاصيين الفنيين ، ففي هذه الحالة لا يصح القول أنه ليس للانسان رأى شخصي في الموضوع لمجرد أنه قد أخذ عن الغير جزءا من العناصر المكونة لذلك الرأي . (ب) ولكن إذا كان الفرد يقبل جميع العناصر المكونة لرأيه (بصدد مسألة من المسائل) عن طريق مجرد الإيحاء من شخص آخر أو لمجرد علو مكانة هذا الشخص أو لنفوذ ، ففي هذه الحالة لا يصح القول أن للفرد حقا رأيا ، وبناء عليه لا يصح القول بوجود رأى عام في مثل هذه الحالة إذا كان غالبية الأفراد في مثل حالة ذلك الفرد . وكذلك الشأن في حالة ما إذا كان الفرد يبدى رأيه بالموافقة على تلك المسألة لا لسبب إلا لأن الحزب الذي ينتمى إليه يوافق عليها ، أو لمجرد أن الرجل الذي ينشر الدعاية لهذه المسألة رجل طيب قدم لنا خدمات ، ففي هذه الحالة يصح أن يقال أن للفرد رأيا بصدد الثقة بحزبه أو بذلك الرجل ولكن لا يصح القول أن للفرد رأيا ، في هذه المسألة .

الخلاصة : أنه من أجل أن يكون ثمة حقا رأى عام بصدد مسألة ما فإنه يجب أن يكون في مقدور جمهور الشعب أن يكون جزءا أساسيا من العناصر المكونة لرأيه . استنادا لمعلوماته الخاصة أو بناء على موازنته للأدلة المختلفة ، وبإستطاعة جمهور الشعب أن يكون له رأيا حينما تكون مسألة من المسائل موضعنا للنقاش العامة إلى حد تصبح معه موضوعا يلم به كل فرد (١) .

(١) لوويل ص ٢٣ - ٢٥ - ٥٤ - وراجع ص ١٨ من كتابه حيث يقول « لأن الجماهير قبل عادة - دون مناقشة جدية - جميع المبادئ السياسية الأساسية (مثل اعتناق مبدأ نظام الحكم الملكي أو نظام الدولة الاتحادية (الفيدرالية) أو نظام الاقتراع العام الخ ...) قبلها عادة كأنها حقائق تفرضها أو تنزل بها البداة فلا يصح أن يرفع إليها الشك » ثم يقول « ونجد أن الأبواب التي يستند إليها اللعب تبريرا لقياس تلك الأنظمة أو المبادئ السياسية هي في الواقع أسباب غير كافية بل تدعو إلى السخرية لاذ نجد أن الواقع يكذبها أحيانا وأحيانا نجد أنه لا صلة بتأينا بين تلك الأنظمة وبين ما ينسب لها من مزايا » .

(ثانياً) الناحية العملية :

اما وقد عرفنا متى يوجد حقاً في بلد من البلاد « رأى عام » ، فأتنا ننتقل الى بيان ما اذا كانت الاحزاب تعد حقاً - في حياتها العملية السياسية - معبرة عن ذلك الرأى العام .

= ويقول (صفحة ١٩) « وأنه مما يبينه لنا علم النفس التجريبي أنه لا يمكن - كقاعدة عامة - أن نحمل فرداً بطريق الإيجاء على قبول فكرة تكون مناقضة لصفاته الخلقية ، وتلك قاعدة صحيحة بالنسبة للجماعة كما هي صحيحة بالنسبة للأفراد .. ولقد يحدث أن أمة من الأمم ترى أن سياسة معينة أو نظاماً معيناً شيء مخالف لمذنبته ، وذلك دون سابق بحث أو تمحيص عقلي لتلك السياسة أو لذلك العمل ، فالشعب الأمريكي لم يرفض مثلاً مبدأ تعدد الزوجات لأنه أخذ في دراسة هذا المبدأ ونتائجه دراسة عقلية » . ويقول لوبيل (صفحة ٢١) « أن العقل البشري قادر أن يشتق مبادئ متناقضة فيما بينها دون أن ينتبه الى ذلك » .

ومن المفيد بهذا الصدد من الناحية التاريخية — أن نشير في إيجاز الى آراء روسو بصدد الرأى العام الذى كان يطلق عليه « الارادة العامة » أو « الارادة المشتركة » *La Volonté Commune* . لقد كان روسو يرى أن لأفراد حين يكونون دولة فأنما يقصدون تنفيذ تلك « الارادة المشتركة » وأن الفرد حين ينفذ تلك « الارادة المشتركة » (التى تظهر عادة فى صورة قانون) فأنما ينفذ لمرادته الخاصة حتى ولو كان من الأقلية المعارضة (لذلك القانون أى لتلك الارادة المشتركة) ، إذ يقول روسو أن الشعب حين يصوت على مسألة معينة فإن صوته لا يبين رأيه بصدد هذه المسألة ولأنما يبين رأيه بصدد تلك « الارادة المشتركة » ولذلك لا يصح أن نعد رأى الأقلية قد عورض أو أهمل وانما تعدد الأقلية قد أخطأت فى معرفة تلك « الارادة المشتركة » (أى الرأى العام) . فرأى روسو قائم على أساس الاعتقاد بوجود اتفاق أو انسجام بين مصالح الأفراد فى الدولة . ونجد المدرسة الاقتصادية للفيسوقراطيين *Les physiocrates* الفرنسيين فى القرن الثامن عشر قد اقتبسوا فكرة روسو الى تقدم يانها لئذ كانوا يرون أنه ما دامت مصالح جميع الأفراد تصل فى النهاية الى

وبيانا لذلك حسبنا هنا أن نستعرض الحقائق التالية كما يقدمها لنا بعض كبار أساتذة الفقه الدستوري وبعض كبار المفكرين والساسة الغربيين .

==الاتفاق والانسجام فأن ما يحدث فيما بينهم من اختلاف في الآراء لا يرجع إلى اختلاف المصالح (إذ لها — كما قدمنا — متفقة في النهاية) وإنما يرجع إلى اختلاف آرائهم عما عساه تكون تلك المصالح المشتركة لجميع الأفراد أو عما عساه تكون خير وسيلة لتحقيق تلك المصالح المشتركة . لذلك نجد أتباع تلك المدرسة الاقتصادية « من المتفائلين » (optimistes)

وما تجد ملاحظته أن بعضا من مبادئ الديمقراطية تستند إلى تلك الفكرة لذلك نجد كما كذلك تضييع روح التفاؤل ، مثلا المبدأ القائل أن الشعب في مجمله لا يمكن أن يريد إلحاق الضرر بنفسه وأن الرأي العام هو لما دائما على صواب إذا ما عملنا على تنويره ، مثل هذا المبدأ يكون صحيحا لو أن الشعب كانت تجمع بين أفراد رابطة تضامن أساسية أساسها أن المصالح الحقيقية لجميع أفراد الشعب واحدة متفقة مشتركة . ولكن إذا لم يكن ذلك صحيحا فأن ذلك المبدأ ينهار حتى أساسه . إذ الواقع أن الأغلبية قد تقصد — دون مسوغ — إلى الأضرار بالأقلية ، كما أن أفراد الشعب في الجيل الحاضر قد يؤدي بهم حرصهم على مجرد مصالحهم العاجلة إلى تضحية مصالح الأجيال الآجلة .

على أنه لا يفوتنا أن نذكر أنه إذا لم يوجد قسط من التوافق في المصالح بين أفراد الشعب فأنه لا يمكن أن يصيروا أى قسط من المدنية بل ولما أمكن لهم أن يعيشوا معا فالإنسان بطبيعته مخلوق اجتماعي ؛ وجميع الكائنات الحية التي تعيش في جماعات كبيرة إنما تفعل ذلك لأن ما بينها من مصالح مشتركة يفوق ما بينها من مصالح متضاربة وبالعكس نجد أغلب الحيوانات آكلة اللحوم تعيش في عزلة أو في جماعات صغيرة وذلك لأن مصالحها — ولا سيما فيما يتعلق بأمر الغذاء — متضاربة ولو كان ذلك هو حال الإنسان أيضا لكانت معيقتة دائما بتلك الصورة ذاتها .

أن أشد أنصار الحكم الشعبي حارما يقرون بأن مصالح جميع أفراد الشعب ليست متحدة دائما . ولو أن الأفراد يعملون في غالب الأحيان على تنطية مصالحهم الخاصة بشتار من التوأيا التي يعلنون أنها ترمى إلى المصلحة العامة « .
راجع فيما تقدم لـ « ٦ ، ٧٨٠ ، ٣٠ »

١ — الادعاء بأن مبادئ (أو آراء) الحزب تمثل مبادئ (أو آراء)

مناصريه أو مؤيديه في الانتخابات ، هو ادعاء غير صحيح في غير قليل من الحالات :

(فأولا) أن التحاق الفرد بحزب من الأحزاب كنتيجة تفكير مستقل هو من الأمور الاستثنائية النادرة . « أنه حتى الصفوة الممتازة (élite) - كما يقول لنا أحد العلماء الفرنسيين (الاستاذ ايو بير Hubert -) قلما تعرف ذلك التفكير المستقل ، فهي - في الغالب جدا - إنما تخضع لنير طائفة من التقاليد والذكريات العائلية القديمة ومصالح الطبقة التي تنتسب إليها كما تخضع لبعض النزعات العاطفية وبعض الأفكار ذات اللون البراق والمظهر الخداع (١) .

« اتنا إذا تساءلنا - كما يقول الاستاذ بارتلى - لماذا يلتحق فرد من الأفراد بحزب من الأحزاب كان الجواب في الغالب أن سبب ذلك إنما يرجع إلى مجرد نفور ذلك الفرد من الأحزاب الأخرى ، وقد يكون سبب التحاق ذلك الفرد بذلك الحزب راجعا إلى إعجاب الفرد بمبدأ أو بند واحد من برنامج الحزب الذي يتضمن نحو عشرين بندا . فإذا أضفنا إلى تلك العوامل عامل الديماجوجية la démagogie (أى تعلق الساسة للجماهير) استطعنا أن نفسر سر تلك الظاهرة العجيبة التي نلاحظها أحيانا إذ نرى مزارعين من أصحاب الأملاك (في فرنسا) ممتلئين حماسا وحرصا على الملكية وعلى الاحتفاظ بالأمن الذي يحمي تلك الملكية ثم نجدهم رغم ذلك ينتخبون نوابا من الشيوعيين الثوريين (٢) .

(١) R.Hubert:Le principe d'autorité dans l'organisation: بروير
démocratique. (Paris éd. 1926), p. 112.

(٢) Barinolémy : Valeur de la liberté, éd. Paris 1935, p. 232

ومن الناحية الأخرى نجد كثيرين من الناجحين - كما يقول الأستاذ جيرو Giraud^(١) (الأستاذ بكلية الحقوق بجامعة Rennes بفرنسا) - هم في باطنهم من رجال اليسار ولكنهم رغم ذلك يؤيدون أحزاب اليمين . وذلك ما يعبر عنه الكاتب السياسى الكبير أندريه سيجفريد Siegfried بعبارة طريفة :

«... le français avait le coeur à gauche, et la poche à droite».

(أى « ان الفرنسى قلبا الى اليسار وجيبا الى اليمين ، ..II »^(٢))

ويقول للمسيو شارل بنوا Charles Benoist (أحد كبار الساسة والمفكرين الفرنسيين فى الربع الأول من هذا القرن) « ما أكثر ما نجد بين الناجحين من لا رأى لهم أو من ليس له سوى رأى سقيم أو من له أكثر من رأى يغيره طوعا لاتجاه الرياح أو تبعا لآخر من يتكلم ، ..II »^(٣) .

هذا فى فرنسا ، أما فى أمريكا فنجد الأستاذ جارنر يقرر بأن الناجحين الشباب

== ونجد الأستاذ جيرو (فى كتابه عن « السلطة التنفيذية فى الديمقراطيات الأوروبية والأمريكية صفحة ١٨٣) يؤيد تلك الملاحظة إذ يقول : « رغم أن الحزب الشيوعى (فى فرنسا) هو حزب ثورى فأن كثيرين من الناجحين (الذين يعطون أصواتهم لمرشحي هذا الحزب) غير ثوريين » .

Giraud: le Pouvoir Exécutif dans les Démocraties d'Eu- (١)
rope et d'Amérique, éd. Paris. 1938, p. 183, 187.

Sigfroid: Tableau des partis politiques, p. 89 (٢)

وقد أشار اليه الأستاذ جيرو فى كتابه السابق الإشارة اليه « السلطة التنفيذية فى الديمقراطيات الأوروبية والأمريكية » صفحة ١٨٧ .

Benoist: les lois de la politique française «éd. Fayard. (٣)
Paris. 1928», p. 249.

ينضمون عادة الى هذا الحزب أو ذاك بناء على اعتبارات متعددة ولا يوجد بينهم سوى عدد قليل بل ضئيل هو الذى يقيم بناء رأيه على أساس مبدأ أو عقيدة ولقد تبين من بعض الابحاث التى أجريت بهذا الصدد بين طلبة إحدى الجامعات الكبيرة بأمريكا - كما يقول جارنر - أن الطلبة يختارون حزبهم كما يختارون دينهم أى أنهم يلتحقون بالحزب الذى كان التحقق به آباؤهم وأجدادهم ، كما أن بعضهم يخضع لسلطان البيئة أو العاطفة (١) .

وفي إنجلترا يرى الاستاذ لاسكى Lascki (الاستاذ بمدرسة العلوم السياسية والاقتصادية بلندن ، وكان الرأس المفكر لحزب العمال قبيل وفاته فى السنوات الأخيرة) أننا نجد أحيانا اتجاه أغلبية الناخبين نحو حزب معين بمجرد نتيجة لنفورهم من حزب الوزارة ولغير سبب سوى أن الوزارة ظلت فى الحكم أمدا

(١) Carnar جارنر : «آراء وأنظمة سياسية» (الرجع السابق) صفحة ١٤٦ ، ١٤٧ « فثلا - كما يقول جارنر - نجد من الطبيعي أن الطلبة البيض الذين نهأوا وربوا فى إحدى ولايات الجنوب (من دويلات الولايات المتحدة) يؤيدون الحزب الديمقراطى وذلك نظرا لموقف الحزب الجمهورى من الزواج وميله الى مناصرتهم - كما بين الأستاذ جارنر فى مؤلفه المشار اليه (ص ١٤٨ ، ١٤٩) أن عامل الأصل أو الجنس Race له تأثير كبير لدى بعض طوائف أخرى من الناخبين ، فالناخبون الذين هم من أصل أرثدى نجدهم ينضمون الى الحزب الديمقراطى بينما نجد الناخبين الذين هم من أصل ألماني ينضمون عادة الى الحزب الجمهورى » - ويقول الأستاذ لوويل (فى مؤلفه : «الرأى العام والحكومة الشعبية» ص ٨٧) « أن كل ناخب (أو على الأقل أغلبية الناخبين) يجذبه اليه حزب من الأحزاب على تفاوت فى درجة تلك الجاذبية ، ولكن حركة ذلك الجذب تبلغ حدا يعجز معه الناخب من تكوين رأى مستقل بعدد المسائل العامة أو بعدد مؤهلات المرشحين » .

طويلا (١). (ولذلك يعتمد الناخبون لانتخاب رجال الحزب المعارض للوزارة)؛ ويرى المؤرخ الانجليزي رمزي موير أن الناخب لا يحدد أحيانا مرشحا يمثل آراءه ويكون موضع ثقته فيصبح حقه الانتخابي قاصرا على أن يختار بين اثنين من المرشحين يسكره كليهما (٢).

— ثم أن الانتخابات — كما يقول لورانس لوويل (مدير جامعة هارفارد) إنما يدور موضوعها عادة حول عدد معين من المسائل المختلفة ، ولكننا نجد أحيانا واحدة من تلك المسائل — دون غيرها — هي التي تتبوأ للكان الأول من الأهمية بالنسبة للمسائل الأخرى وأن الناخبين يتجهون أحيانا إلى هذا الحزب أو ذاك لا لشيء إلا بسبب برنامجهم لحل تلك المسألة التي تتبوأ المكان الأول من اهتمام الرأي العام وقت اجراء الانتخابات . لذلك يبدو لنا أن من ضروب المغالطة أن يقال أن حزب الأغلبية يظل معبرا عن الرأي العام بعد الانتهاء من حل تلك المسألة الهامة المعينة ، أو حتى قبل حل تلك المسألة فإن من ضروب المغالطة كذلك أن يقال أن حزب الأغلبية يمثل الرأي العام فيما عدا تلك المسألة من المسائل الأخرى (٣).

(١) لاسكي « الديمقراطية في أزمة » Democracy in Crisis ص ٦٨ .

(٢) راجع للاستاذ رمزي موير Muir (أستاذ التاريخ الحديث بجامعة مانشستر سابقا

كتابته . « النتائج السياسية للحرب العظمى » السابق ذكره ص ١٦٥ .

ويقول الأستاذ لاسكي (صنحه ٦٩ من كتابه السابق ذكره) . « أن من الأمور

المعروفة في الانتخابات البريطانية أن أغاب الناخبين لا يحضرون بتاتا الاجتماعات الانتخابية وأن بين تلك الأقلية التي تحضرها نجد أغلبها إنما تحضر اجتماعات الأشخاص (المرشحين

لليابة) الذين تكون تلك الأقلية عاقدة العزم من قبل على انتخاباتهم » .

(٣) لوويل صفحة ٣٧، ٧٨ .

وفي الانتخابات التي جرت في بريطانيا صيف عام ١٩٤٥ وأسفرت عن فوز حزب =

(ثانيا) أن الأحزاب تعمل على تزيف الرأى العام ، ولهذا التزيف صور شتى :

(١) — منها أنه قد يحدث أن يختلف أعضاء الحزب فيما بينهم أختلافا كبيرا فيما يتصل بموضوع البرنامج الذى سيتقدم به الحزب فى الانتخابات ، ولكننا نجد أن ما لم يكن ذلك الخلاف كبيرا الى حد أن يحدث علانية إنقساماً بين أعضاء الحزب ، نجد أن جهودا جبارة تبذل — كما يقول لوريل — لتسوية ذلك الخلاف حتى يبدو أعضاء الحزب أمام أعين الرأى العام تسودهم الوحدة والانسجام فيما يتخذون من قرارات ، ولكن الواقع والحقيقة غير ذلك (١).

(ب) ومنها أن الخلافات الحزبية — كما يقول الاستاذ سيبير — كثيرا

العمال ذكرت الصحافة الانجليزية أن الانتخابات هناك إنما يدور موضوعها فى الواقع حول المسائل الداخلية البعثة كالتعبير والتموين ومكافحة البطالة والتأمين والشئون الصحية وماليتها فلم يكن فى برنامج أى حزب من الأحزاب المتنافسة ما يأتى شيئا من الضوء على المسائل المتصلة بالسياسة الخارجية ، وفى ذلك كتبت صحيفة المانستر جاردريان (فى يونيه سنة ١٩٤٥ قبل إجراء الانتخابات مقالا تقول فيه : « لو أننا تساءلنا أى ضوء تلقىه نتائج الانتخابات القادمة على موقف الشعب البريطانى من المسائل الكبرى كقضية الهند ومشكلة سوريا ولبنان ومستقبل مصر وغيرها من الدول العربية واليونان ومطالب يوغوسلافيا الاقليمية فى ترينستا والمسألة البولندية الخ ٠٠ لما ظفرنا بجواب على هذا السؤال وسيكون للحزب الذى ينتهى اليه الأمر فى يوليو القادم مطلق الحرية فى معالجة هذه المسائل بدون أى اعتداء برأى الناخبين » (مقال لصحيفة المانستر جاردريان نقلت ترجمته بمجريدة الأهرام عدد ٣٢٥٥ يونيه سنة ١٩٤٥) .

(١) لوريل صفحة ٨٩ — « فكل حزب (كما يقول صفحة ٨٠ من مؤلفه) فى أمريكا غير متعهد تماما على معينة لاذ أنه يضم بين دفتيه خلافا كبيرا فى الآراء » ١

ما تخفى وراءها خلافاً في الشهوات لا في الآراء (١) .

حتى في عصر الثورة الفرنسية : ذلك العصر الذي بلغ فيه الإيمان بمبدأ سيادة الأمة غايته وذروته ، نجد الاحقاد بين الأحزاب لم تكن ترجع فحسب — كما يقول جوستاف لوبون — الى خلاف في المعتقدات أو الآراء السياسية ، إنما كانت ترجع كذلك الى عوامل أخرى وهي نزعات الغيرة والطمع والانانية ، (٢) .

ونحن لا نستطيع صحة الحكم على الأمور — كما يقول بحق الدوس هكسلي — إلا اذا تخلصنا من الحقد والطمع والغضب والخوف وما شابهها من الشهوات أو النزعات (٣) .

(ج) ثم أن الدعاية التي تقوم بها الأحزاب لها كذلك أثرها في تزييف الرأي العام ، فمن طبيعة الجماهير — كما يقول الدكتور جوستاف لوبون — أنها سهلة التأثير عليها ، ولا يلعب العقل أو البرهان دوراً كبيراً في سبيل ذلك التأثير أو الاقتناع ، إنما نجد أكبر عوامل التأثير على الجماهير — كما يقول

(١) سبير *la Consitution de la France* صفحة ١٠٢ ثم يردف الى ما تقدم فوله : « وقد تبدو هذه الخلافات أحياناً في صورة بالغة القسوة فالمنازعات بين حزب الجبل *les Montagnards* وحزب الجيرونديين *les Girondins* أدت الى تقديم أعناق الحزب الثاني الى جبل المشتقة » ثم يضيف : « الواقع أن تلك المناقشات السياسية وتلك الحرب الحزبية *les guerres de parti* إنما تدور في جوهرها حول كراسي الحكم وما يقتضيه من المزايا على الجالسين عليها وعلى أنصارهم » .

(٢) جوستاف لوبون : الثورة الفرنسية ونفسية الثورات ص ٦٩ .

(٣) الدوس هكسلي *Ends & Means* الترجمة العربية « الوسائل والغايات » ،

هى التأكيد ، التكرار ، القدوة l'exemple ، علو المكانة (Le prestige)^(١)
لقد تستطيع العناية الماهرة المنظمة — كما يقول هتلر فى كتابه المعروف
(« كفاحى ») أن تجعل شعبا يرى النعيم بينما لا يوجد أمامه سوى
الجهيم وأن تقنعه أن حالته الحاضرة هى السعادة وملذاتها ، وإن كانت فى حقيقتها
هى التبعاسة ذاتها .

وكثيرا ما نجد هذه الدعاية تلجأ الى أساليب الكذب والخداع والديماغوجيه

(١) جوستاف لوبون : *psychologie Politique* 1, (طبعة ١٩٢٩)
صفحة ١٣١ . ويضيف لى ما تقدم قوله أنه نظرا لذلك الدور المعروف عن « التأكيد
والتكرار » *la fixation et la répétition* فأنتا نجد اعلانات تتكرر كل يوم
فى الصحف عن فوائد أدوية هى فى حقيقتها خيالية غير صحيحة . وهذا ما يفسر لنا كيف
أن بعض الصحف فى مصر (كما هو الشأن فى جميع أقطار العالم) كانت تدأب على نشر
أكاذيب وتكرارها حتى ينتهى الأمر بالرأى العام الى تصديقها . وراجع صفحة ١٢٧ من
مؤلفه سابق الذكر حيث يرى « أن الخطاب الذى يستطيع التأثير على الجماهير ليس ذلك
الذى يخاطب عقولهم وذكاهم إنما هو الذى يخاطب مشاعرهم وعواطفهم » — ولقد جعل
الدكتور جوستاف لوبون شعار كتابه تلك العبارة التى وضعها بحروف صغيرة تحت عنوان
كتابه *La raison crée la science. Les sentiments et les croyances mènent l'histoire*

« أى أنه إذا كان العقل هو الذى يوجد العلم فأنتا العواطف والشهوات والعقائد هى
التي تسيطر على حياة الجماعات وتسطر تاريخ الأمم » ومن هذا يتبين أننا لم
نترجم تلك العبارة حرفيا ، كما أنتا نوجه النظر لى أن الدكتور لوبون يستعمل
كلمة *Sentiments* بمعنى واسع بحيث تشمل أيضا الشهوات *les passions*
' وراجع بوجه خاص كتابه *Les Opinions et les Croyances* éd. 1918
حيث نجد مالمج تفصيلا (فيما بين صفحة ١٩٤ ، ٢١٠) الكلام عن تلك المؤثرات
الأربعة : التأكيد — التكرار — القدوة — علو المكانة .

(أى تملق العامة للجماهير) وكذلك الرشوة (١) . ، فالأموال التى تنفقها الاحزاب فى الدعاية الانتخابية لها أثر فى تزيف الراى العام حتى أننا نجد البعض فى أوروبا — كما يقول الاستاذ الأمريكى جازنر — يرى أن نتيجة الانتخابات (فى البلاد الاوربية) إنما تنفرد بناء على الأثر الذى تلعبه النقود أكثر من أثر غيرها من العوامل ، (٢) .

(١) وفى ذلك يقول الأستاذ جيز Jèze (فى كتابه : (القانون الادارى) صفحة ٤١٥ : « أن أساليب مكتساب عطف الجماهير هى الملقى الذئب وأحيانا هى وسائل الضغط أو الرشوة ، أما الخلق والضمير والقيمة الشخصية فأهميتها ثانوية » ونجد فى موضع آخر (صفحة ٢٠٧ ، ٢٠٨ من مؤلفه سابق الذكر) يتساءل قائلا : « هل هناك كثير من الانتخابات لم يكن فيها الناخبون ضحية للكذب والفساد وعوامل الإفساد ؟ أليست المارك الانتخابية مما تنفر من قذارتها النفوس ؟ كم يمكننا أن نحصى عدد أولئك المرشحين الفائزين فى الانتخاب ولم يلجأوا فى سبيل فوزهم الى أساليب وحيل غير شريفة ؟ أليست طلاقة اللسان واللباقة والجرأة والحداع هى الصفات الأساسية التى تكفل النجاح ، وأن الذكاء والمعرفة والخلق هى صفات تأتى فى المقام الثانى » ثم يقول : أن تلك الأمور غير قاصرة على فرنسا ونظرا لحالة التعليم العامة ولتقص الخبرة السياسية للجماهير ولعمقها بالتهريج charlatanisme والفصاحة ، ولضعف مستواها الخلقى فأتنا لا يمكننا أن نتنبأ — من الآن حتى زمان طويل — عن أوان تبدل هذه الأحوال . لذلك يبدو لى من المضحك أن نتكلم عن « لمادة الأمة » وأن « النواب يعبرون عن لمادة الأمة » .

(٢) جازنر « آراء وأنظمة سياسية أمريكية » طبعة ١٩٢١ م ١٦٥ : « أن النفقات التى تنفق — كما يقول — فى المعركة الانتخابية هى نفقات طائفة ، وفى ذلك ما يهيبه فرصة الفوز للرشح أو للحزب الذى يمتلك ثروة أكبر . وهكذا نجد بين الأوربيين من يرون أن نتيجة الانتخابات إنما تقرر على الأثر الذى تلعبه النقود أكثر من أثر حامل سواها من العوامل » .

(د) — وهناك صورة أخرى وأخيرة من صور تزيف الأحزاب للرأى العام : تلك هى — كما يقول لوييل — نزعة كل حزب الى أن يترك قيادته بأيدي العناصر المتطرفة ، فكما أن الآراء (فى ميدان الانتخابات) — كما قدمنا — إنما « توزن » فى الواقع أكثر مما هى « تعد » ، فكذلك الشأن فى ميدان الحزب (أى فى ساحته أو داخله) فالعنصر المتطرف داخل الحزب هو عادة عبارة عن أقلية نشطة ذات حماس وجرأة ، ولهذا العنصر عادة — كما يلاحظ الأستاذ لوييل — نفوذ وتأثير داخل الحزب يفوق كثيرا ذلك الأثر أو التأثير الذى يتناسب مع عدد افراده بحيث نجد العناصر المعتدلة داخل الحزب (وهى عادة أغلبية) كثيرا ما ترى تفضل الانضمام الى العنصر المتطرف من أن تفصل — ترى الرابطة بينها وبين الحزب ، ومن ذلك نجد أن تلك العناصر المعتدلة كانت تدل بأصواتها فى البرلمان بصورة أخرى لو أن الأحزاب كانت غير موجودة (١) .

٢ — أننا اذا سلطنا جدلا أن مبادئ الحزب تمثل حقا مبادئ انصاره وأنه لا أثر هناك للرشوة ولا تأثير عليهم فى الانتخابات لغير الضمير والفكر

(١) « ولذلك — كما يقول لوييل (ص ٩٤، ٩٥) نجد أن البلد قد تكون محكومة فى الواقع بواسطة أقلية صغيرة تحرز سلطانا لا يتناسب مع نسبتها العددية وبذلك ينتهى الأمر الى جعل السلطان لرأى يختلف مع الرأى العام الحقيقى — وأهم مثال يضرب بيانا لهذه الظاهرة يقدمه لنا تاريخ الثورة الفرنسية حيث نجد أن مقاليد الحكم أخذت تدريجيا تنتقل الى أيدي طائفة متطرفة ثم الى أيدي طائفة أخرى أكثر تطرفا وهكذا حتى انتهى الأمر بالعناصر المعتدلة أن نفد صبرها فحزمت أمرها ، وجعت شملها وقامت فى وجه نظام حكم الارهاب (la Terreur) فوضعت حدا له بأن قررت لإعدام زعماء ذلك

النظام وهم المعروفون باليموقيين » Jacobins

الحر المستقل وأنهم بنسأء على ذلك لا يؤيدون الحزب الا نظرا لمبادئه وبرامجه
اذا سلطنا جدلا بكل هذه الوقائع التي يعكس بها حقيقة الواقع فإنه تبقى حقيقة
لا سبيل للشك فيها وهي أن الاحزاب قلما تظل وفية لمبادئها وبرامجها أى قلما
تظل متمسكة بها منفذة لها (١).

(١) يقول الأستاذ Jouvenal في كتابه *La République des camarades* صفحة ٥٦ « أن الاحزاب تحرص على أن تكون لها برامج واضحة وتحفل
بأمر تنفيذها » — ونجد الأستاذ جيرو (في كتابه عن الساطة التنفيذية « ص ١٨٨
بالهاش رقم ٢) بعد أن أورد ذلك الرأي كتب معلقا عليه مؤيدا له — وفي أمريكا نجد
جارنر (في صفحة ١٤١ ، ١٤٢ من مؤلفه السابق ذكره) يقول « أن الحزبين الكبيرين
(في أمريكا) لم يظلا متمسكين بمبادئها وبرامجها ثابتين عليها سواء من الناحية النظرية
أو الناحية العملية » ونجد في موضع آخر (ص ١٥٧ ، ١٥٨ من مؤلفه) يقول : « أن
برامج الأحزاب تتغير دائما — حين الانتخابات — تعهدات ووعدا ليس في نية المرشحين
بتأنا أن ينفذوها فبرامج الأحزاب تعد قبل كل شيء وسيلة لأجذاب تأييد الناخبين أكثر
منها أداة للتعبير حقيقة عن آراء الحزب . ولقد بدأت أغلبية الناخبين تنبه إلى هذه الحقيقة »
وجاء في كتاب مونبني Monypenny عن حياة دزرائيلي : « لم يكن من المصادفات
ما كان يحيط بأخلاص كبراء ساستنا أمثال غاتهام وبث Pitt والمرستون ودزرائيلي وغلادستون
لمبادئ أحزابهم من الفموض والابهام ، وما عهد في أحد منهم أنه تقيد بتلك المبادئ .. الخ »
وردت هذه العبارة في رسالة أحد عظماء ساستنا القدماء المفطور له السيد عبد العزيز عزت (أحد
الأوصياء على العرش سنة ١٩٣٦) التي عنوانها : الاختيار قبل الانتخاب « (طبعت عام
١٩٣٨) صفحة ١٢ .

ويقول الأستاذ ايوبير Hubert ص ١١٥ من مؤلفه السابق ذكره : « أن مبادئ
الأحزاب يختلف الأفراد في فهمها وتفسيرها باختلاف المديرات التي يقطنونها وباختلاف ما اذا
كانوا من سكان المدن أو من سكان الريف ، ولذلك يغدو أحيانا من صعب الأمور على
الحزب أن يحدد برنامجا ووسائل العمل ، ولا يكاد يوجد سوى الأمور السلبية
(les négations) هي التي تبرز مغزى واحد واضحا في أفهام جميع من ينتسبون للحزب =

وإذا سلمنا جدلاً بنزاهة وصحة ودقة ما تقوم به الأحزاب من الدعاية فإن الواقع أن تلك الدعاية لا تصل إلا إلى جزء يسير صغير من الناخبين (١).

النقد الثالث : الذى يوجه الى الأحزاب يتلخص فيما يراه البعض من أن اختلاف الأحزاب وتنافسها وتطاحنها مما يؤدى بالأمم الى فصم عرى الوحدة بين بنيتها وإلى اضطراب أداة الحكم فيها ، وأنه لاشر يحق بمدينة (٢) كما يقول أفلاطون أكبر من ذلك الذى إذا نزل بها فرقها شيئا وأحزابا ، ولا خير تنعم به مدينة أعظم من ذلك الذى إذا حل فيها ربط أجزاءها بعضها ببعض وجعل منها وحدة متماسكة (٣) .

= فهم يعرفون ما لا يريدون خيرا من معرفتهم ما يريدون ، ولذلك نجد الحزب حيال المشكلات الصعبة المقدة يلجأ إلى عبارات مبهمه يصح أن تطوى تحتها مختلف الزمات والآمال والمصالح لمختلف أفراد الحزب ، ومن ذلك نشأ صوبه الانتقال من ميدان البرامج الانتخابية إلى ميدان التنفيذ العملى .

(١) رمزي موير Muir (أستاذ التاريخ الحديث بجامعة منشتر سابقا) : « النتائج السياسية للحرب العظمى » ترجمة الأستاذ محمد بدران (طبعة ١٩٣٦) ص ١٦٥ حيث يقول : « أن الدعاية التى تقوم بها الأحزاب السياسية لا تصل إلى جزء من عشرة أجزاء من الناخبين » وفى موضع آخر (ص ٦٩ من كتابه السابق ذكره) يقول : « أن من الأمور المعروفة فى الانتخابات البريطانية أن أغلب الناخبين لا يحضرون بئانا الاجتماعات الانتخابية — ولأن بين تلك الأقلية التى تحضرها نجد أغلبها إنما تحضر لاجتماعات الأشخاص المرشحين للنيابة) الذين تكون تلك الأقلية عاقدة العزم من قبل على انتخابهم » .

(٢) يلاحظ أن أفلاطون يعنى هنا بالمدينة Cité أى « دولة المدينة » وهى عبارة عن الدولة الصغيرة المعروفة قديما ، كدولة أو (بعبارة أصح «دولة») أثينا أو أسبرطة .

(٣) عبد العزيز عزت : « الاختيار قبل الانتخاب » (الرسالة السابق =

ويرى الدكتور جوستاف لوبون أنه « منذ عهد اليونان في العصور القديمة حتى البولنديين في العصر الحديث نجد أن الشعوب التي لم تعرف أن تتخلص من انقساماتها الداخلية قد انتهت بها أمرها إلى السقوط تحت نهر الاستعباد ، وفقدت من حقوقها حتى حقها في أن يكون لها تاريخ ، (١) .

وفي ألمانيا كان تطاحن الأحزاب الحنسة المتنافرة في سياستها أهم سبب أدى إلى فشل الديمقراطية الألمانية التي تقرر بدستور فيمر Weimar (٢) (الذي قرر لألمانيا نظاما جمهوريا ديمقراطيا عام ١٩١٩) .

وفي فرنسا نجد البعض (وهم رجال اليمين) يرون في الأحزاب أنها عوامل انقسام ومعامل دسائس (٣) .

الفقر الرابع : أن تعدد الأحزاب وهي ظاهرة عامة في كافة البلاد الديمقراطية (اللهم الا القليل النادر) (٤) . . امر منجم عنه عدة آثار سيئة أخصها عدم الاستقرار الوزاري .

== (ذكرها) ص ٣ — نريد هنا أن نوجه الأنظار إلى أن أفلاطون وغيره من الأقدمين يقصدون « بالمدنية » الدولة الصغيرة كما كان شأن دويلة أثينا أو أسبرطة قديما .

(١) جوستاف لوبون Les Lois Psychologiques de l'évolution des Peuples الطبعة ١٨ (لسنة ١٩٢٧) ص ١٤ .

(٢) « المثل الديمقراطية والتربية » (من مطبوعات الجامعة الأميركية بالقاهرة عام ١٩٤١) ص ١٢ للدكتور تشارلز وطحن (مدير الجامعة الأميركية في ذلك الحين) (٣) جيرو : « السلطة التنفيذية » ص ١٧٦ حيث يقول : « أن الأحزاب لا تغطي في فرنسا بكثير تقدير ، فرجال اليمين يصفونها بأنها عوامل انقسام ومعامل دسائس ، ويرون في المنتسبين للأحزاب (Comitards) وصولين بأساليب حقيرة وحقين من السياسة .

== (٤) جارنر Garnier صفحة ١٤٠ « أن تعدد الأحزاب — كما يقول — هو

وليس ثمة بلد يعادل فرنسا في مبلغ تعدد الاحزاب والجماعات البرلمانية (Groupes parlementaires) ففي عام ١٩٣٤ مثلا - كما يذكر لنا الاستاذ جيرو - أنه كان بها لا يقل عن ١٩ هيئة سياسية في المجلس النيابي منها ٩ احزاب و ١٠ من الجماعات البرلمانية (١) ، أما عن تلك المساوية أو الآثار الشيئة التي تنجم عن تعدد الاحزاب فهي تتلخص في أنه يصعب عادة مع هذا التعدد أن يحرز أحد تلك الاحزاب الاغلبية المطلقة للقاعد البرلمانية (٢) ، الامر الذي يترتب عليه حتما تشكيل وزارة ائتلافية (أي تجمع بين عدة احزاب) مع ما يصحبها من تعقيدات وتوزيع للمسئوليات (٣) ، وعدم استقرار وزارى . وثمة عدة مساوى لعدم الاستقرار أهمها أنه يؤدي الى فقدان روح الاستمرار في الحياة السياسية والادارية وبذلك يؤدي الى كثير من المضار سواء من الناحية الداخلية أو من الناحية الخارجية : (١) فمن الناحية الداخلية يجب أن نذكر (كما يقول الاستاذ سيبير) أن الوزير هو الرئيس الادارى في وزارته ، ولذلك يترتب على عدم الاستقرار أنه يترك الوزارة أحيانا قبل أن يتاح له اوقت الكافى حتى لمجرد الألم بالمسائل التي يطلب اليه أنجازها ، (٢) أما من الناحية الخارجية ، فإن هذه

== القاعدة في القارة الاوروية (اللهم اذا استثنينا انجلترا) — ويقول (س ١٣٩) « يوجد في الولايات المتحدة خمسة احزاب على أنه لا يوجد منها سوى اثنين قوين : الحزب الجمهورى والحزب الديموقراطى » .

(١) جيرو « السلطة التنفيذية » ص ١٧٨ .

Capitant ورنج رينه كايتان : « اصلاح النظام البرلمانى »

La Réforme du Parlementarisme ص ٢٣ .

(٢) ففي بلد كفرنسا مثلا نجد أن أكثر ما يصل اليه حزب من الاحزاب في

الانتخابات أن يحصل على ربع عدد مقاعد المجلس النيابى (راجع جيرو صفحة ١٧٨)

== (٣) جيرو صفحة ١٧٩ : « ... »

الشئون الخارجية — كما يقول بارتلمى — تتطلب أكثر مما هداها من الشئون روح استمرار فى الاتجاهات (1) *Continuité des vues*

واذ يشعر الوزراء أنهم لا يستطيعون القيام بسياسة يسودها روح الاستقرار والاستمرار نجدهم — كما يقول الأستاذ بيردو — يفقدون الشعور بالمسئولية ، اذ يجب ألا يفوتنا أن سقوط الوزارة يعفى الوزير من مسئوليته السياسية عن تصرفاته فى الوزارة المستقبلية حتى ولو أنه اشترك فى الوزارة الجديدة التى خلفتها وأننا لنجد لذلك أن فقدان هذا الشعور بالمسئولية عن شئون الحكم قد طبع بطابعه (فى فرنسا) — كما يلاحظ الأستاذ بيرود — مختلف درجات السلم الإدارى : الأمر الذى يودى الى عدم الاهتمام بأمر الصالح العام (2) — ثم أن من شأن عدم الاستقرار الوزارى (وهو عبارة عن كثرة وسرعة تغيير الوزارات) أن يزيد ويجدد من شهوات المستوزرين من أعضاء البرلمان — كما يلاحظ الأستاذ بارتلمى — كما أن من شأنه كما يقول : د أن يحيط النظام البرلمانى باطار من عدم الثقة يدهو البعض الى البحث عن صورة أخرى من صور الحكم الديمقراطى أو الى البحث عن نظام للحكم غير النظم الديمقراطية (3) ، لذلك نجد العلامة مارليو يقول بحق ، أن عدم الاستقرار هو الداء المميت للنظام البرلمانى لا سيما فى أوقات الأزمات ، (4)

وبعد الاستقرار فى مقدمة العوامل التى أدت الى نجاح النظام الديمقراطى

(1) سيبير : « دستور فرنسا » ص ١٧٢ - ١٧٤ ، وبارتلمى : القانون الدستورى طبعة ١٩٣٣ ص ٨٢٣ ، ولاغاريير ص ٦٤٣ .

(2) بيردو صفحة ١٧٩ .

(3) بارتلمى . المرجع السابق صفحة ١٨٢ .

(4) مارليو : « الدكتاتورية أو الحرية » صفحة ١٩٣ ، ١١٤ .

في سويسرا وأمريكا وإنجلترا ، وكذلك في الممالك الصغيرة الخمسة لاوروبا الشمالية (وهي السويد والنرويج والدانمرك وهولاندا وبلجيكا) .

أما سويسرا فقد قرر الدستور السويسري للسلطة التنفيذية بها استقرارا محدودا بمدة معينة (٤ سنوات) ، ولكن الواقع أن رجال السلطة التنفيذية يعاد دائما اختيارهم عند انتهاء مدتهم (أى السنوات الاربعة) لذلك نجدهم في الواقع ينعمون باستقرار نادر لا تعرفه بلد آخر من البلاد فتوسط المدة التي يقضيها الوزير هناك هي ١١ سنة ، ويعرف عن أحدهم أنه قضى في الوزارة ٣٢ سنة ، فالوزراء هنالك لا يتغيرون الا بسبب الوفاة أو بسبب رغبة أحدهم في عدم تجديد اختياره ، ويندر جدا أن يرجع سبب اهتزال أحدهم الوزارة الى عدم موافقته على سياسة الحكومة (١) .

وفي أمريكا نجد — كما يقول الاستاذ جيو — أن الاستقرار هو الميزة

= وراجع أيضا رينيه كايثان الاستاذ بكلية الحقوق بجامعة ستراسبورج وعمدسة العلوم السياسية : « اصلاح النظام البرلماني » La réforme du parlementarisme طبعه ١٩٣٤ ص ١٤ حيث يقول : « أن النظام البرلماني بحاجة الى استقرار ولا فإذا يفيد وضع سلطة بسين أيدي الوزراء اذا لم يكن لدى هؤلاء الوقت الكافي لمزاولة تلك السلطة ؟ » .

وراجع جيو المرجع السابق ذكره صفحة ١٢٠ حيث يقول بأن من المأثور عن فالديك — روسو Waldek-Rousseau أحد رؤساء الوزارات السابقين النابيين في فرنسا في بداية هذا القرن أنه قال : « ان خير الوزارات ما كان أطولها عمراً » .

(١) جيو صفحات ٨١ ، ٨٨ ، ٩٣ .

وكما يقول برايس Bryce (في كتابه Modern Democracies, t. ler. P. 491)

أن المجلس القيدرالى (أى السلطة التنفيذية) يظهر هنالك بمظهر « الوزارة المستديعة » .

التي تجعل للحكومة الرئاسية قسما من الجاذبية في أعين البلاد البرلمانية ، فـ رئيس جمهورية الولايات المتحدة مطمئن الى البقاء ٤ سنوات وقد يعاد انتخابه وبذلك يظل ٨ سنوات متتابعة في الحكم ، والوزراء يظلون في كراسيهم طالما هم حائزون على ثقة الرئيس فليس الوزراء هنالك - كما هو معروف - تحت رحمة مزاج رجال المجلس النيابي وبذلك نجدهم ينعمون عادة بالاستقرار في مقامهم -
الوزارية (١) .

وفي انجلترا ينعم الوزراء هنالك كذلك باستقرار كبير فتوسط عمر كل وزارة يبلغ نحو ٣ سنوات وشهرا (٢) ثم أننا نجد غالبا الوزراء السابقين هم الذين يعودون لتولى الحكم حين يعود اليه الحزب الذي ينتسبون اليه ،

(١) جيو ص ٤٦ .

يجب الا يفوتنا هنا أن نذكر أن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية هو رئيس للحكومة كما هو رئيس للدولة ، فالرئيس هنالك إنما يختار من أجل سياسته معينة عليه أن يتبعها مدة رئاسته لذلك كانت له حرية اختيار وزرائه وهو يقوم بتعيينهم وعزلهم ،
لذا أنهم يتدبرون بمنا بة سكرتيرين له

(٢) جيو صفحة ١٦٠ - ١٦٢ . « ففي بحر ١٣٦ سنة وشهرين (من ١٧ مارس ١٨٠١ الى ٢٧ مايو ١٩٢٧) - كما يقول - لم تؤلف سوى ٤٤ وزارة فحسب أى أن متوسط عمر كل وزارة يبلغ ٣ سنوات وشهرا ! على أن هذا المتوسط لا يعدنا بفكرة صحيحة صادقة عن مدى استقرار الحكومة في إنجلترا اذ كانت هنالك بعض وزارات قامت في فترات انتقال ولم تلبث سوى بضعة شهور ، ولقد حكمت إنجلترا وزارات استقرت كل منها في الحكم أمدًا طويلا فهناك ١٣ وزارة توات الحكم مدى ٨٤ سنة أى متوسط حكم الوزارة كان ٦٠ سنة سنوات ونصف ، هذا فضلا عن أن بعض الزعماء رأس عدة وزارات مختلفة » .

اما البلاد التي اصابها داء عدم الاستقرار الوزاري فهي الاغلبية الكبرى من الدول الديموقراطية ، وتعد فرنسا أكثر الدول اصابة بهذا الداء بل البلاء ، حتى أن عدم الاستقرار أصبح يعد — كما يقول الأستاذ جيرو — من خصائص النظام البرلماني الفرنسي ، فتوسط عمر الوزارة — في الفترة التي تقع بين الحربين العالميتين الاولى والثانية كان يبلغ نحو خمسة شهور^(١) .

ومن المأثور عن المسيو تارديو Tardieu (أحد رؤساء الوزارات السابقين) قوله : « اني لم أعرف مدى ثلاثين سنة سوى وزارتين عرفتا الاستقرار وهما وزارة كلنسو سنة ١٩١٨ وذلك لأن البلاد كانت تخشى الهزيمة في الحرب العالمية الاولى ، ثم وزارة بوانكاريه سنة ١٩٢٦ وذلك لأن البلاد كانت تخشى الافلاس المالي^(٢) ، وهناك (في فرنسا) بعض وزارات عمرت ثلاثة أيام وبهذهذا عمرت يومين وهناك وزارة عمرت يوما واحدا^(٣) .

(١) جيرو صفحة ٢٢٧، ٢٢٨ : « منذ إعلان الجمهورية في سبتمبر ١٨٧٠ حتى تأليف وزارة دلاديه Daladier الثالثة في ١٠ أبريل ١٩٣٨ أي في بحر فترة تبلغ نحو ٦٧ سنة ، ٧ شهور تابعت على كرسي الحكم ٩٩ وزارة أي بمتوسط وزارة كل ٨ شهور ، ٦ أيام . على أننا نجد منذ الحرب العالمية الأولى (حتى قبيل الحرب الثانية أي تاريخ طبع كتاب الأستاذ جيرو) أن ظاهرة عدم الاستقرار الوزاري أخذت في الأزدیاد فمئذ ٢٠ يناير ١٩٢٠ الى ٩ أبريل ١٩٣٨ نجد أن متوسط عمر الوزارة يهبط الى ٥ شهور ، ١٨ يوما ولا نجد وزارة واحدة طيلة عهد الجمهورية الثالثة (أي من عام ١٨٧٠ — ١٩٤٠) عمرت ٣ سنوات « — وراجع لا فاريير صفحة ٦٤٣ حيث يقول : « منذ ١٨٧٨ — ١٩٤٠ شكلت مائة وزارة » .

(٢) بارتلي القانون الدستوري (طبعه ١٩٣٣) ص ٧١٧ .

(٣) بارتلي ص ٧١٧ .

التفرد الخامس : يقولون أن الحزب يميل الى خنق حرية النائب (من رجال الحزب) في ابداء رأيه بالبرلمان ، بعبارة أخرى أن الحزب يرغم النائب على التصويت في البرلمان بغير الرأى الذى يقتنع به (١) .

ويشاهد ذلك الداء حتى في انجلترا التى يغمطها الكثيرون على مبلغ دقة نظامها الحزبى وعلى مبلغ ماينعم به الافراد داخلها من الحرية .

ففي انجلترا — كما يقول الاستاذ لوريل — يتبع النائب رأى الحزب الذى ينتسب اليه اللهم الا في حالات نادرة وذلك حين يقتنع تمام الاقتناع أن سياسة الحزب بصدد مسألة معينة سياسة خاطئة فاسدة (١) .

ولقد صور أحد أعضاء البرلمان في انجلترا تلك الحالة تصويرا طريفا اذ قال :
« لقد سمعت في مجلس العموم كثيرا من الخطب التى غيرت رأىي ولمكننى لم أسمع

(١) لوريل صفحة ١٢٦ ، ١٢٧ حيث يقول : « أننا لا نستطيع أن نتغاضى عن مبلغ أثر الأحزاب في الحد من حرية النائب في إتيامه بعمله » — وراجع روبرت ميشيل (ص ١٥٨) حيث يقول : « كثيرا مانجد رئيس الحزب يمزج بين الحزب وشخصه فاذا بلسان حاله يقول : « أنا الحزب » le parti c'est moi فنجد بعد كل نقد موجه للحزب كأنما وجه لى لشخصه ، وكل نقد موجه لشخصه كأنما وجه لى الحزب » « وما تجدر ملاحظته — كما يقول الأستاذ — أن مثل هذا المزج كان يصدر لدى بعض الزعماء عن حساب وتفكير وتدبير ، ولكنه كان يصدر لدى البعض الآخر عن نزعة تعصب عمية أو عن إيمان عميق .

(١) لوريل ص ١٢٦ ، ١٢٧ : « وأن من واجب النائب في انجلترا أن يقوم بتعزيد زعماء الحزب الذى ينتسب اليه وإلا فقد أولئك الزعماء مراكرهم وأعتبر من المارقين الخائنين .

مخطبة واحدة غيرت صوتي ، (١) .

النقد السادس : ان الاحزاب السياسية تنزع - حين يتبوأ الحكم - نزعة استبدادية تميل بها لى اضطهاد خصومها من الاقلية السياسية (أى المعارضه) .
ان النظام البرلمانى هو نظام حزبى يتبوأ الحكم فيه حزب (أو احزاب) الاغلبية ، فإذا كانت الاغلبية التى تحكم تنزع أحيانا نزعة استبدادية فأن ذلك يعنى أن البرلمان ينزع نزعة استبدادية أو دكتاتورية ، وهذا يحتم علينا أن نذكر كلمة موجزه عما يطلق عليه « الدكتاتورية البرلمانىه » .

الركائز البرلمانية او الشعبية

أن الفكرة التى يعتنقها الكثيرون وهى أن الشعب حين يتولى السلطة لا يمكن أن يكون الحكم على يديه الا حرا أى غير استبدادى ، وأن الشخصيات (رؤساء الحكومات أو الجمهوريات) المنتخبة من الشعب وكذا البرلمانات لا يمكن لى أن يكون حكمها الا حكا حرا وذلك لأنها منتخبة من الشعب ، وأن مبدأ سيادة الأمة يصح من طبيعته اذأ أن يكفل الحرية ، تلك الفكرة اذ كان الكثير

(١) فالين Wline : « الاحزاب ضد الجمهورية » صفحة ٦٣ - قلا عن كتاب القانون الدستوى للدكتور عثمان خليل عثمان والدكتور سليمان محمد سليمان الطبعة الثانية ١٩٥٠-١٩٥١ ص ٢٦٠ .

ولا يقف الأمر بالحزب عنه الحد من حرية النائب بل يتعداه كذلك الى الحد من حرية الناخب ، وفى ذلك يقول سير فرانك فوكس : « غير صحيح أن النظم البرلمانى فى بريطانيا العظمى يعطى الناخبين شيئاً من الحرية فى اختيار من يرونهم أهلاً لأن يسكوبوا فى المستقبل من الزعماء السياسيين فى الأمة أما القول بأن لهم مطلق الحرية فى الاختيار فبعيد عن الحقيقة فحريتهم مقيدة وأنظمة الأحزاب ذاتها تملى عليهم حدود اختيارهم » - راجع رسالة 'خفور له السيد عبد العزيز عزت (السابق ذكرها صفحة ١٨ ، ١٩) - .

كما قدمنا — قد آمن بها وصدقها فإن التاريخ قد كذبها ، وحسبنا — بياناً
لذلك — أن نورد الأمثلة التاريخية التالية : —

(١) الديمقراطية القديمة لم تعرف المحيصة

الديموقراطيات القديمة (كما كان الشأن في اليونان وروما والولايات
الويسرية قديماً) متطرفة في النزعة الديمقراطية إذ كانت تتخذ صورة
الديموقراطية المباشرة كما هو معروف ، على أنها لم تكن تكفل مع ذلك حرية
الأفراد ، فقد كان الفرد في هذه الديمقراطية المباشرة^(١) خاضعاً للدولة في كل شيء

(١) في الديمقراطية المباشرة يقوم الشعب ذاته (أو بعبارة أدق « جمعية الشعب »
المكونة من جميع المواطنين الذين يتمتعون بالحقوق السياسية) بإدارة شؤون الدولة أى
بالتصويت على القوانين بمعنى أنه لا يوجد في هذا النظام نواب ينتخبهم المواطنون (كما هو
الشأن في الديمقراطيات النيابية السائدة في العصر الحديث) . فكل مواطن هو كذلك
عبارة عن نائب في الوقت ذاته ، ولذلك لم يكن من المستطاع عملاً تطبيق هذا النظام (نظام
الديموقراطية المباشرة) إلا في الأزمنة القديمة حين كانت تلك الديمقراطيات قليلة بل ضئيلة
العدد كما كان شأن دويلة أثينا وغيرها من الديمقراطيات اليونانية ، على أن هذا النظام
يعطى في العصر الحديث في بعض الولايات الصغيرة السويسرية — وما تجدر ملاحظته أن
« جمعية الشعب » في هذا النظام تقوم كذلك بانتخاب رجال السلطة التنفيذية ورجال القضاء
أما الشؤون الإدارية فهي تترك عادة لرجال السلطة التنفيذية .

وهكذا راجع بارنلى (طبعة ١٩٣٣) صفحة ٦٣ حيث يقول : « لقد كانت قديماً
أبعد الأنظمة عن الحرية أشدها ديمقراطية ولقد ظل شأنها كذلك زمناً طويلاً »
« Longtemps les régimes les plus antilibéraux ont été les régimes
les plus démocratiques »

وما يجدر ذكره هنا أن عهد الديمقراطيات القديمة لم يعرف شيئاً باسم نظرية
أو مبدأ سيادة الأمة ، فهذا المبدأ لم يعرف — كما قدمنا — إلا في عصر الثورة الفرنسية =

كل الخضوع فلم يكن ثمة حد لسلطة الحكام أو للقانون فيما يتعلق بحريات الأفراد وذلك رغما من أن الحرية كما يقول العميد دوجي Duguit^(١) لم يناد بها ولم يسمع بذكرها في فقرة من التاريخ أكثر مما نردى أو سمع بها في تاريخ تلك الدول القديمة ، فقد كان تعريف الحرية - في تلك الديمقراطيات - مشتقا من المساواة ، بمعنى أن الفرد كان يعد نفسه حرا إذا كان تصرف الدولة إزاءه لم يكن سوى مجرد تنفيذ أو تطبيق لقاعدة عامه وضعت لجميع الأفراد على السواء (أى دون تمييز بين الأفراد)^(٢) .

ولقد كان يقصد بالحرية قديما أن يقوم الشعب بحكم نفسه وباختيار حكامه :
هذ، هى ما يطلق عليها الآن « الحرية السياسية » ، بعبارة أخرى أن الحرية قديما

ولذلك قيل بحق أن الديمقراطية عرفت قديماً (أى في عصر اليونان القديمة وغيرها من الدول القديمة) كنظام قائم فعلا (en tant que fait) لا كذهب أو نظرية أو مبدأ (et non en tant que doctrine)

راجع دوجي : مطول القانون الدستورى . الجزء الأول الطبعة الثالثة صفحة ٧٢ • •

(١) راجع مؤلفه Duguit : L' Etat... etc..

(٢) دوجي • المرجع السابق صفحة ٦٦ حيث يقول :

« L'homme se considère libre si l'action de l'Etat à son égard n'est que l'application d'une règle générale formulée pour tous »

ملحوظة : مما يجدر هنا معرفته أن كلمة « الديمقراطية » كانت في الأزمنة القديمة مرادفة لنظام الحكم الديموقراطى المباشر ، وكذلك كان الشأن في القرن الثامن عشر حتى عصر الثورة الفرنسية . أما في العصر الحديث « فالديموقراطية » تشمل أيضا نظام الحكومة النيابية كما هو معروف .

Lafferrière: Manuel de Dr. Constitutionnel. éd. 1947. p. 386

وراجع كذلك مؤلفا عن الديموقراطية وتمثيل المصالح في فرنسا (بالفرنسيه) طبعة

لم تكن تشمل سوى الحرية السياسية أما غير هذه من أنواع الحريات المعروفة في العصر الحديث فلم تكن معروفة قديما ، فلم تكن تعرف الحرية الشخصية ولا حرية المعتقدات الدينية ولا حرية أو حرمة الملكية الخ . فلم يكن ثمة حدود أو قيود لسلطة الحكام فيما يتعلق بتلك الحريات فكان الفرد خاضعا للدولة في كل شيء .
كل الخاضوع ، بعبارة أخرى أن سلطة الدولة كانت استبدادية .

فثلا لم يكن هنالك حرية للمعتقدات الدينية بمعنى أنه كان على الفرد أن يعتنق دين الدولة ولقد كان تشريع بعض تلك الدول القديمة ينص على عقاب الأفراد الذين يتخلفون عن إقامة الشعائر الدينية .

ولم تكن ثمة حرية شخصية إذ كان يصح نفي أى فرد (بموافقة الشعب) دون محاكمة بل ودون أن يتهم بارتكاب جريمة معينة وذلك لمجرد كونه شخصا ذا أطاع كبيرة يخشى خطرهما أو أنه نظرا لما أذاه للشعب من خدمات كبيرة قد تعلق به الأمة تعلقا يجعل من السهل عليه امر قياده لها وانقيادهـا له انقيادا يخشى معه استبداده بالامر (وذلك ما يطلق عليه في أثينا ارستراسزم Ostracisme ^(١) ، ولم تكن الحياة الخاصة للأفراد بمنأى عن هذه الساطة المطلقة ، لدولة فكثير من حكومات المدن القديمة اليونانية (الديموقراطية) كانت مثلا تحرم على الإنسان أن يبقى أعزبا ^(٢) .

(١) المعنى الحرفى لكلمة Ostracisme « نظام المحار » ، وباليونانية المحار معناها Ostrakon وذلك لأنهم كان من عاداتهم في هذه الحالة (أى حالة تنظر الأثينيين القدماء في أمر ذلك الشخص الذى يخفون من استبداده المحتمل) كان من عاداتهم أن يدعوا جميعهم الشعبية إلى الاجتماع لتقرر ما إذا كان يجب نفيه من أثينا فكان كل مواطن يعطى صوته بلا أو أو نعم كتابة على محاره ، وقد أخذ الاثينيون بهذا النظام بعد حكم الطاغية Pisistrate (الذى توفى عام ٥٢٧ ق.م.) وبعد حكم ولديه .

(٢) وكانت الدولة تتدخل حتى في صفريات الأمور ففى بعض تلك الديموقراطيات القديمة =

أما القول بأنه لم تكن هنالك حرية أو حرمة للملكية فحسبنا بياننا لذلك أن نذكر أن ثروة الفرد كانت تحت تصرف الدولة فإذا كانت الدولة في حاجة إلى مال كان لها أن تأمر النساء بتسليم المجوهرات اليها وأن تأمر الدائنين أن يتنازلوا عن ديونهم للدولة (١) .

إلى مثل ذلك الحد بلغت تلك السلطة المطلقة للدولة .

د أنه إذا كانت هنالك حكومة من الحكومات يجدر بنا أن نختاط من استبدادها وأن نتخذ لذلك أقوى الضمانات — كما يقول دوجي — فإن تلك الحكومة إنما هي الحكومة الشعبية لأنها أكثر الحكومات ميلا إلى الاعتقاد بأن سلطانها يجب أن يكون مطلقا (غير مقيد) (٢)

== كان ملبس الأفراد مقرا طبقا لنموذج خاص ، وكان مثلا يحرم على الافراد شرب الخمر غير المزوج بالماء . وكان التنريم في سبارتا مثلا يقرر للنساء نظام تسريحة الشعر . ونجد في تاريخ سبارتا ظاهرة كان من العجيب أن نجد لها موضع اعجاب بلوتارك Plutarque وجان جاك روسو : ذلك أنه حدث أن سبارتا مزمت في إحدى المواقع الحرية . وقد مات في تلك الموقعة كثير من أبنائها فقررت حكومة سبارتا أنه يجب على أهالي الموتى أن يظهروا بوجوه ضاحكة متبشرة وأن الأم التي يكون لديها قد نجا من الموت يجب عليها عند لقائه أن تلاقيه باكية !

لرى مما تقدم إلى أى حد بلغت تلك السلطة المطلقة للدولة التي كانت تأمر بقلب أوضاع العواطف البشرية الطبيعية وكانت مع ذلك تطاع .

راجع في كل ما تقدم .

Fustel de Coulanges: La Cité Antique p. 265 à 266.

(١) وكانت بعض هذه الديموقراطيات القديمة لا تحتل فيها الدولة أن يكون أبناؤه مشوهي الخافه فكانت تلزم الوالد بأن يقتل ولده إذا ولد مشوها .

راجع فوستيل دى كولانج : المرجع السابق صفحة ٢٦٥ ، ٢٦٦

(٢) = Duguit Traité de Dr. Constitutionnel. 3me éd. t. I. p. 57.

(ب) دكتاتوريات تمتد الى عبداً سيادة الأمة او الى ارادة الشعب

١ - يقدم التاريخ الدستوري الفرنسى لنا مثالين لنظامين دكتاتوريين يقوم كل منهما على أساس هذا المبدأ ، ويطلق رجال الفقه الدستوري الفرنسى على كل منهما وصف « الديمقراطية القيصرية » ، (*Démocratie Césarienne*) هذان النظامان هما : (أولاً) ذلك النظام الدكتاتورى الذى أقامه نابليون بدستور السنة الثامنة (1^{an} VIII) ١٣ ديسمبر سنة ١٧٩٩ ^(١) (ثانياً) ذلك النظام الدكتاتورى الذى أقامه لويس نابليون (ابن عم نابليون) بدستور عام ١٨٥٢ ^(٢)

== وجدير هنا بالذكر أن الأزمنة القديمة عرفت الديمقراطية كنظام سياسى (فى صورة الديمقراطية المباشرة) ولكنها لم تعرف الديمقراطية كمذهب فلسفى لاذ لم يعرف عن أحد من فلاسفة أو مفكرى اليونان أو روما القديمة أنه عنى بالبحث عما هو أصل السلطة ولا متى تكون مشروعة . دوجى المرجع السابق صفحة ٥٧٢ .

(١) نلاحظ أن الكثيرين من رجال الفقه الدستوري فى مصر حين يشيرون الى دستور السنة الثامنة ، أو دستور السنة الثالثة (1^{an} III) بفرنسا يذكرون أنها السنة الثالثة أو الثامنة للثورة ، وهذا غير صحيح والصحيح أنها الثالثة أو الثامنة لتاريخ إعلان الثورة للجمهورية الأولى (بعد أن قرروا إلغاء نظام الحكم الملكى) فالسنة الأولى لا تبدأ بإعلان الثورة التى بدأت عام ١٧٨٩ . ولما تبدأ بإعلان الجمهورية الفرنسية الأولى فى ٢١ سبتمبر عام ١٧٩٢ . (ولا يفوتنا هنا أن نذكر أن دستور السنة الثالثة إنما كلف تاريخه فى الواقع هو ٢٢ أغسطس عام ١٧٩٥) .

راجع دوفرجيه (المرجع السابق ذكره) صفحة ٢٢٨ ، وكتاب « الثورة الفرنسية ونفسية الثورات » للدكتور جوستاف لوبون (طبعة باريس ١٩٢٥ ص ١٩٤) .

(٢) يتلخص نظام الديمقراطية القيصرية فى أمرين :-

(أولاً) أن ثمة رجلاً (وهو القيصر Cesar) قد أصبح بمثابة معبود للشعب وموضوع ثقته ، كسبها ذلك الرجل بنفوذها الخاص وجهودها الخاصة أكثر مما يكون قد كسبها عن =

٢ — وهناك دكتاتوريات لا يستند نظام الحكم فيها على مبدأ سيادة الأمة

طريق الوراثة ، كما يتضمن ذلك النظام : (ثانيا) أن ثمة شعبا انتابته أحداث تاريخية خاصة فجعلته لا يتوق إلى تولي السلطة سواء بطريق مباشر أو بواسطة ممثلين ، فهو (أى الشعب) يلجأ (بعد اجراء استفتاء شعبي) إلى « قيصر » يضع شئون الحكم في يده .

فن النامية النظرية بعد نظام « القيصرية » صورة من صور الديمقراطية ذلك لأنه يقوم على أساس الاعتراف بأن الشعب هو صاحب السلطة (أو السيادة) ولكنه أودع هذه السيادة بين يدي الرجل الذي أحرز ثقته وهو القيصر ، فايداع الشعب لتلك السلطة أو السيادة بين يدي القيصر إنما يتم بإرادة الشعب وذلك عن طريق الاستفتاء ، فالاستفتاء الشعبي هو هنا أداة التوفيق بين القيصرية والديموقراطية والقيصر هو الذى الذى يقوم (سواء بنفسه أو بواسطة أعوانه المعينين بواسطته) بأعمال الدولة فهو نظام يقوم على أساس انكار مبدأ فصل السلطات العمومية أى أنه يقوم على أساس تركيز السلطة كلها في يد القيصر كما أن هذا النظام ينطوى على إلغاء الحريات (كحرية الصحافة وحرية عقد الاجتماعات وحرية التظاهر وحرية عقد الجمعيات الخ) .

ويلاحظ أننا نجد في الواقع (كما يقول بارتلمى ص ٢٥٥) أن القيصر يخفى تلك السلطة (المركزة كلها بين يديه) وراء ستار الأنظمة النيابية ، أى أننا نجد بجانب هيئة نيابية منتخبة من الشعب ولكن الأمر لا يعدو أن يكون سوى مجرد رمز أو صورة وراء سلطة ملكية مطلقة مستورة ، وذلك الاستفتاء الشعبي (الذى كان يتم بمقتضاه ايداع الشعب لتلك السلطة بين يدي القيصر) لم يكن في الواقع — على حد تعبير الأستاذ بارتلمى — سوى مجرد مهزلة فالاستفتاء في ظاهره ينطوى على معنى الاحترام للمبدأ الديموقراطى إذ أن القيصر يعترف بالتجائه للاستفتاء أنه إنما يستمد سلطته من الشعب ولكن إذا رجعنا الواقع لوجدنا أن ذلك الاحترام ما هو إلا أمر نظرى صورى فالديموقراطية القيصرية كما عرفت في فرنسا لم تحترم المبدأ الديموقراطى إلا ظاهريا : (فأولا) لم تنظم مطلقا مسألة سرية التصويت تنظيما جديا (ثانيا) لم يكن موضع الاستفتاء الخيار بين نوعين من أنواع الأنظمة الحكومية ولكن كان موضوع الخيار هو بين حكومة ولا حكومة أى بين النظام والقوضى — من أجل ذلك كان من البديهي أن تأتى نتيجة الاستفتاء بالموافقة على نظام الحكومة موضوع الاستفتاء —

بل هي تبدد سراحة هذا المبدأ ، كما كان شأن نظام الحكم النازي الذي أقامه هتلر

وأخيرا فان الاستفتاء كان يضع المواطنين عادة أمام أمر واقع ، فدستور السنة الثامنة مثلا نفذ فعلا قبل الاستفتاء بستة أسابيع .

ويجدر بنا في النهاية أن نذكر أن هذا النظام (القيصري) ولو أنه لم يكن ديموقراطيا لملا في حدود ضئيلة ضعيفة جدا إلا أنه أثمر وأنتج تشريعات ممتازة لا مثيل لها .
ففي عهد هذا النظام وضعت مئتين القوانين codes المختلفة التي لا تزال (كما يقول بارتلى) قائمة حتى هذا العصر دون وضع شيء مكلنها حتى اليوم .

كما يجدر بنا أخيرا أن نذكر أن نابليون استطاع لحاقه تلك الحكومة القيصرية (أى تلك الدكتاتورية) بدستور السنة الثامنة (أولا) بفضل تفوذه العظيم الذي استمده من صفته كقائد عظيم متصبر ، و (ثانيا) بسبب خيبة أهل الشعب في تلك الحرية (التي تمخضت عنها دساتير الثورة الديموقراطية) التي انتهت بسبب تطرفها إلى القوضى السياسية والادارية والمالية وعدم استتباب الأمن

وقد ساعد توطيد هذا النظام ما أبداه نابليون من مهارة وكفاءة ممتازة كرجل دولة فلما بدأت تتوالى هزائم جيوش نابليون وبدأت تعود إلى الظهور الأفكار الحرة أخذت فرنسا تتجه إلى الديموقراطية النيابية .

أما عن دستور سنة ١٨٥٢ فهو أقل تطرفا (أى أقل اتجاها نحو القيصرية) الدكتاتورية من دستور السنة الثامنة) ويرجع ذلك إلى أن لويس نابليون سنة ١٨٥١ لم يكن له مثل ذلك النفوذ الذي كان لنابليون ، وكان لويس نابليون يعتمد ذلك النفوذ من كونه منتخبا من الشعب جميعه ومن مهارته في ظهوره مظهر المدافع عن حق الانتخاب العام كما كان يعتمد ذلك النفوذ من ورائته أى من حالة المجد والعظمة التي كانت تحيط باسم عمه العظيم نابليون بونابرت ، كما مهد لقيام ذلك النظام القيصري خيبة أمل الفرنسيين بسبب عدم تحقق المثل العليا التي قامت من أجلها ثورة سنة ١٨٤٨ .

راجع بارتلى (طبعة ١٩٣٣) ص ٢٥٢ — ٢٥٧ ولافارير صفحة

في ألمانيا في يناير سنة ١٩٣٣ (١)، ولكن هذا النظام كان يستند - رغم ذلك - في نشأته إلى إرادة أغلبية الشعب الألماني، ثم أن هذا النظام قد احتفظ بصورة من صور الديمقراطية المتطرفة وهي « الاستفتاء الشعبي » (٢) ولذلك وجدنا هتلر في تصريح له بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٨ يصف نفسه « بالديموقراطي الأول، مع أنه كان نظاماً دكتاتورياً كما هو معروف (٣)

والواقع أن جميع الدكتاتوريات - كما يقول الاستاذ مارليو (عضو الجمع العلمي الفرنسي) كانت في بدايتها مؤيدة من الشعب (٤)

(١) راجع لافاريير صفحة ٢٧٩ ، ٣٨٠ حيث يقول :
« أن النازيين نبذوا مبدأ سيادة الأمة فهم لا يدعون « الفوهرر » أي « الزعيم » وهو هتلر ممثل الأمة أو سلطة من سلطات الدولة بل يعدونه كما يعد ذاته صاحب ومصدر كل سلطة في الدولة وذلك بناء على ميزة اختص بها دون غيره : هي أنه ذلك الرجل الذي تمثل فيه روح الشعب الألماني » .

(٢) يجدر بنا أن نذكر كلمة موجزة عما يقصد بالاستفتاء الشعبي :
كثيراً ما يطلق الساسة في مصر على الانتخاب وصف « استفتاء شعبي » ولكن إذا كان الانتخاب ينطوي إلى حد ما على معنى الاستفتاء فإن هنالك مع ذلك فرقاً كبيراً بين الانتخاب وبين الاستفتاء بمناه العلمى المعروف .
ففي الانتخاب يختار الناخب شخصاً (أو أكثر من شخص في حالة الانتخاب بالقائمة) من المرشحين ليكون نائباً في البرلمان .

أما في حالة الاستفتاء الشعبى *Referendum* فإن موضوعاً من المواضيع يعرض على أفراد الشعب (الذين تتوفر فيهم شروط الناخب) ليعطوا أصواتهم بالموافقة أو عدم الموافقة على ذلك الموضوع (الذى هو عادة عبارة عن مشروع قانون أو مشروع دستور أو تعديل دستوري) وسوف نعود (في المبحث الثالث والأخير) للكلام تفصيلاً عن موضوع الاستفتاء الشعبى
Marlio : Dictature ou Liberté, éd. 1940, p. 109 (٣)

(٤) وان كانت - كما يقول مارليو (في كتابه : الدكتاتورية أو الحرية . المرجع السابق صفحة ٦٠) « بعد حين من الزمن يصبح ذلك التأييد ظاهرياً فحسب »

٣ — هنالك رؤساء جمهوريات يجرى انتخابهم للرئاسة بواسطة الشعب (أى بواسطة الناخبين لا بواسطة البرلمان) ومع ذلك نجد أنهم يحكون حكما دكتاتوريا . فانتخاب رئيس الجمهورية بهذه الطريقة يعد (كما يقول بارتلى) فى مقدمة العوامل التى أدت الى ظهور الدكتاتورية فى دول أمريكا اللاتينية (الجنوبية) ومن أجل ذلك نجد فرنسا لاسيا بعد تجربتها لهذه الطريقة (طريقة انتخاب رئيس الجمهورية بواسطة الشعب لا البرلمان) بمقتضى دستور سنة ١٨٤٨ وما أسفرت عنه التجربة من قيام حكم دكتاتورى (عام ١٨٥١) أقامه لويس نابليون الذى انتخب رئيسا للجمهورية ، نقول أننا نجد فرنسا قد عدلت نهائيا عن طريقة اختيار رئيس الجمهورية بواسطة الشعب وأخذت بطريقة انتخابه بواسطة البرلمان أو جمعية نيابية تأسيسية ، ذلك هو ما صنعه عام ١٨٧٥ ^(١) . (فى انتخاب رئيس الجمهورية الثالثة) وما صنعه عام ١٩٤٦ (فى انتخاب رئيس الجمهورية الرابعة) .

٤ — وأخيرا كانت هنالك برلمانات تحكم حكما استبداديا . وبينانا لذلك نذكر ما يلى من الأمثلة :

(أ) فى بداية عصر الثورة كانت هناك جمعية نيابية «انتخبها الشعب عام ١٧٩٢» وعرفت فى التاريخ باسم شهر La Convention . ومن الأمور الثابتة المتفق عليها لدى المؤرخين أن هذه الجمعية النيابية قد اخذت من الاجراءات الاستبدادية

(١) « لمن النظام المألوف لدى جمهوريات أمريكا الجنوبية (كما يقول بارتلى طبعه ١٩٢٣ ص ١٥٨) هو الدكتاتورية التى تخفف من حزمها الثورات والاضطرابات » ، وذلك رغم أن دساتيرها هى دساتير ديمقراطية اقتبست من دستور الولايات المتحدة .
ففرنسا تاجأ الى اختيار الرئيس بهذه الطريقة نظرا لكونه « دينا بمنصبه للبرلمان فيكون حتما ضعيفا لزماده » ، ولذلك فإنه حين يراد اختيار رئيس دى يد قوية وسلطة فعلية فإن انتخابه لا يجرى بواسطة البرلمان ولما بواسطة الشعب كما هو الحال فى الولايات المتحدة .

ما لا يوجد له مثيل في تاريخ الملوك والقيصرة المستبدين ^(١) ، وقد ارتكب هذا الاستبداد باسم الأمة وتحت الرعاية السامية لمبدأ سيادة الأمة ، فأذا كان هناك عصر واحد من العصور — كما يقول دوجي — كان فيه الايمان بمبدأ سيادة الأمة على أشده فأن هذا العصر إنما هو عصر بداية الثورة الفرنسية حيث كان لهذا المبدأ — على حد تعبير المؤرخ المعروف دى توكفيل De Tocqueville مؤمنون ومستشهدون كما لو كان ديناً جديداً أصبحوا به يدينون ، ^(٢) ثم يقول « انه لو لم تعلن نظرية سيادة الأمة في عصر الثورة الفرنسية لكان من المستطاع تجنب كثير من المساوىء بل ومن الجرائم التى ارتكبت فى ذلك الحين ، ^(٣) .

(١) راجع جوستاف لوبون « الثورة الفرنسية ونفسية الثورات » طبعة ١٩٢٥ صفحة ١٩٨ حيث يقول :

« La Terreur fut le grand moyen de gouvernement de la Convention »

(٢) دوجي : دروس القانون العام (طبعة ١٩٢٦) صفحة ١٣٣ .

(٣) دوجي : المرجع السابق صفحة ١٢٨ .

وفى كتابه : مآول قانون الدستور ، الجزء الأول . الطبعة الثالثة ص ٥٧١ يقول : « ان القرن التاسع عشر عاش يدين بفكرتين : (الأولى) أنه كان يعتقد أن الخير كل الخير فى تقرير مبدأ أن الساطة مصدرها الشعب وكذلك فى إنشاء برلمان منتخب مباشرة من الشعب ، والفكرة (الثانية) هى أن النظام الجمهورى هو الوسيلة التى تكفل لإقامة الحرية على أسس وطيدة من الأركان — ولكن الحوادث (كما يقول دوجي) قد أثبتت بصورة بينة خطأ هاتين الفكرتين فقد تبين أنه إذا كانت هنالك حكومة من الحكومات ، يجدر بنا الحيط من استبدادها واتخاذ أقوى الضمانات لدرء ذلك الاستبداد فان تلك الحكومة إنما هى الحكومة الشعبية لأنها أكثر الحكومات ميلا الى الاعتقاد بأن سلطانها يجب أن يكون مطلقا (غير مقيد) ثم يقول : « ان هذه المذاهب الديموقراطية قد انتهت باتين من —

(ب) كما عرف الاستبداد عن البرلمان الطويل Long Parliament الذى أراد كرمويل فى إنجلترا (فى القرن السابع عشر) القضاء على استبداده ولذلك نجد كرمويل قد عمد فى دستوره الى فصل السلطة التشريعية عن التنفيذية كما حرص على استقلال القضاء (١) .

(ج) - وفى فرنسا نجد أحد كبار الساسة Emile Ollivier (الذى كان رئيسا للوزارة عام ١٨٧٠) يقول أن أكبر مساوى النظام البرلمانى هى النزعة الى الاستئثار بالسلطة المطلقة l'exagération de l'omnipotence (٢)

= أكبر دعائهم وأصحابهم (وما روسو وهو بيز) الى مبدأ استبداد الدولة بالسلطة والى خضوع الأفراد خضوعا تاما لسلطة الدولة المطلقة .

(١) Taswell — Langmead : English Cont. History 10th edil. (London 1946) p, 441 f, f,

(٢) بارتملى طبعة ١٩٣٣ ص ١٢٣ — وإذا نحن أردنا أن نعرف سر هذه النزعة (الاستئثار بالسلطة المطلقة أى الاستبداد بالسلطة) فأتنا نجد — فضلا عن الأسباب العامة لهذه الظاهرة (التى سيرد بيانها بعد قليل) — إن ثمة أسبابا خاصة بفرنسا ، تلك الأسباب نجد فى مقدمتها عدم الاستقرار الوزارى وضمف رئيس الجمهور ية وكذلك ضف الوزارة ازاء البرلمان لعدم استطاعة الحكومة الالتجاء الى حل مجلس النواب ، وذلك مما يؤدى الى رجعات كثيرة هذا المجلس على كفه الوزارة واختلال التوازن بين السلطات — أما عن السر فى عدم استطاعة الحكومة الالتجاء الى حل المجلس فإنه راجع الى أمرين : (الأول) لأن الدستور (دستور الجمهورية الثالثة) كان يشترط موافقة مجلس الشيوخ على مرسوم الحل ، ولم يمكن مجلس الشيوخ بىدى موافقة على الحل وبذلك كان يشعر مجلس النواب أنه فى مأمن من الحل ومن ثم فليس هناك ما يحول بين مجلس النواب وبين استعمال سلطاته فى اسقاط الوزارة لغير ضرورة أو مصلحة عامة أو اتيان غير ذلك من التطرفات ذات الصبغة الاستبدادية (والأمر الثانى) يرجع الى اعتناق الرأى العام الفرنسى فكرة (ولو أنها خاطئة) مؤداها أن الحل يعد اعتداء على ممثلى الأمة وأداة لهدم سلطتها — أما أصل تلك الفكرة فيرجع الى سابقة تاريخية ليس هنا موضع بيانها .

(١) (د) - وفي الولايات المتحدة الامريكية إذا رجعنا إلى الأسباب التي حدثت بالامريكيين (لدى وضع دستورهم عام ١٧٨٧) إلى تقوية سلطة رئيس الجمهورية فالتنا نجد في مقدمة تلك الأسباب ما خبروه من تلك التصرفات التعسفية التي كانت تنسب للبرلمان الانجليزي حين كانت القارة الامريكية مستعمرة انجليزية ، فقد كان السبب المباشر لثورة المستعمرات الامريكية الثلاثة عشرة ضد إنجلترا ذلك الموقف الاستبدادي الذي وقفه البرلمان الانجليزي إزاء أهالي هذه المستعمرات إذ فرض عليهم ضريبة تعسفية ثم أصر عليها ورفض العدول عنها رغم ما قدموه من الشكاوى ثم اعلانهم الثورة ، وكذلك كان في مقدمة تلك الأسباب التي حدثت بهم إلى تقوية سلطة الرئيس ما لاحظته الامريكيون - في عهد الاستعمار البريطاني - من أن الهيئات النيابية في المستعمرات البريطانية في أمريكا (وهي التي استقلت بعد ثورتها ثم كونت جمهورية الولايات المتحدة) كانت تأتي أحيانا تصرفات تسميها (٢)

(هـ) وفي مصر وافق البرلمان - كما هو معروف - في عهود مختلفة (في ظل نظامنا البرلماني السابق) على قوانين منافية لمبادئ الحريات العامة ، كما أن هناك قوانين أخرى من هذا النوع بل أشد منافاة لمبادئ الحرية صدرت قبل وضع الدستور (عام ١٩٢٣) ولكنها مع ذلك ظلت نافذة بعده ولم يقم البرلمان بالغائها . على أن يد الاستعمار لم تكن في الواقع بعيدة عن التدخل في كثير من

(١) ملحوظة : يلاحظ أن وضع بعض النواوين أو بعض العبارات بين قوسين رسماً على هذا النحو [] يقصد به أن هذه العبارات أو أن ذلك العنوان وما ينطوي تحته من السطور ، تعد من الاشياء الجديدة التي أضفناها إلى هذه الطبعة الثانية (أي زيادة على ما تضمنته الطبعة الأولى لهذا الكتاب)

(٢) لزيادة التفصيل راجع كتابنا « القانون الدستوري والأنظمة السياسية » ص ٢٥٥ ،

هذه الحالات ، وشهدنا لدينا في بعض العهود مجلس نواب يقول رئيسه للأعضاء « هل تريدون أن تسمعوا هذا المعارض ، ؟ ثم لا يلبث أن يمنعه الكلام ، مع أن في مقدمة مميزات الديمقراطية - كما يقول بحق الأستاذ رينيه كابيتان - « إنما هي ضمان حرية النقد وتلك المقاومة التي يبدوها الفكر الحر لكل قاعدة أو أو نظام قبل الخضوع لها ، » (١) .

تعليق ظاهرة الاستبداد البرلماني أو الشعبي

القول بأن « جمعية الشعب ، (في حالة الحكم الديمقراطي المباشر) أو بأن الهيئة النيابية (في حالة الحكم النيابي) تحكم أحيانا حكما استبداديا . مثل هذا القول قد يبدو غريبا ، اذ كيف يصح في الأفهام أن تتخذ الأمة ذاتها (أو بواسطة ممثلها) اجراءات استبدادية ضد ذاتها « أو ضد بنيتها ، ؟

ولكننا اذا انتقلنا بنظرنا إلى الناحية الواقعة العملية تبين لنا أن ليس في الأمر موضع من مواضع الغرابة بل تبينت لنا فيه صورة من صور البداهة ، فالواقع أننا نجد سواء في الديمقراطية المباشرة أو في الحكومة النيابية أنها الأغلبية هي التي تحكم ، ومعلوم أن النزعة الحزبية لدى الأغلبية كثيراً ما تنتهي بأصحابها إلى اتيان أعمال استبدادية لسحق المعارضة ، وقد شوهد ذلك حتى في الدول غير الحديثة العهد بالنظم الديمقراطية (٢) .

René Capitant : La Réforme du Parlementarisme. 113 (١)

كما يقول الأستاذ مارليو : (في كتابه Dictature ou Liberté صفحة ١٠٧) « أن المميز للحكومة الحرة نجده في احترام الأقلية واستقلال القضاء » .

(٢) راجع فاينر Finer . the theory & practice of Modern

govenement éd.1932 Voll ص ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٦٠

ثم أن النظرة الى الحرية ذاتها (إلى تعريف ما هي الحرية) تتغير بتغير
العصور ، فقد رأينا كيف أن اعمالا تعد استبدادية في العصر الحديث كانت لا
تعد في الديمقراطيات القديمة منافية للحرية وفي عصر الثورة الفرنسية نجد التشريع
يحرم عقد الجمعيات وكانوا يعدون ذلك التحريم نوعا من أنواع ضمان الحرية للأفراد
في حين أن ذلك التحريم يعد في العصر الحديث من الاعمال المنافية لمبادئ الحرية
ثم أن الحكومة الشعبية - كما يقرر دوجر - هي أكثر الحكومات ميلا إلى
الاعتقاد بأن سلطانها يجب أن يكون مطلقا (غير مقيد) . لذلك د يجدر بنا -
كما يقول - الحيطه من استبدادها واتخاذ أقوى الضمانات لدرء ذلك الاستبداد، (١)
ولقد أثبت التجارب - كما لاحظ مونتسكيو - أن الانسان يميل بطبيعته إلى اساءة
استعمال السلطة التي يتولاها (٢) لذلك يجب عدم تركيز السلطة في قبضة يد
فرد واحد أو هيئة واحدة ، فاذا لم يكن في مقدور هذه السلطة التنفيذية - كما
يقول - إيقاف عمل السلطة التشريعية فإن هذه تغدو مستبدة ، (٣) .

(١) دوجي مطول القانون الدستوري . الجزء الأول الطبعة الثالثة ص ٥٧١

(٢) فالحرية — كما يرى مونتسكيو — لن تكون في أمان من الاعتداء عليها اذا
كانت هيئة من الهيئات تجمع في قبضة يدها سلطة كبيرة بحيث تستطيع بأن تفرض
ارادتها دون أن تجد أمامها هيئة أخرى تستطيع أن تحول بينها وبين الخطأ أو اساءة
استعمال السلطة ، أو بمباراة أخرى — على حد اصطلاح الامريكيين — يجب أن يكون هناك
للماكينة السياسية « فرملة » تحول بينها وبين حدوث كوارث .

(٣) مونتسكيو Esprit des lois الكتاب ٩ باب ٤ . وورد في كتاب دوجي مطول
القانون الدستوري الجزء الثاني ص ٥١٧ وما بعدها .

وراجع أيضا مؤلف أحد كبار الساسة والكتاب السياسيين الفرنسيين السابقين للسيوشارل بنوا
Charles Benoist السابق ذكره ص ٢٥١

«La toute puissance jete aisément l'homme hors
de lui-même, une foule devient folle plus vite encore et
plus fort qu'un individu

سم أن تلك الأغلبية ذاتها (التي تقوم بمهمة الحكم) انما تخضع في الواقع لعدد ضئيل من الزعماء أو لسلطان عدد صغير من أصحاب النفوذ الكبير، بعبارة أخرى أن الذي يحكم في الواقع هي أقلية: ففي الديموقراطية المباشرة مثلا وهي نظام يعد — من الناحية النظرية — أكثر صور الديمقراطية تطرفا (١) اذا نحن نظرنا الى كيفية تطبيقها عملا (حيث تطبق في العصر الحديث في بعض الولايات السويسرية cantons) فأننا نجد الشعب انما يخضع في الواقع لسيطرة فئة قليلة العدد من رجال الهيئات الحاكمة ورجال الدين، وأرباب الأعمال، أى من اصطلح على تسميتهم بأصحاب روموس الأموال، ولقد بلغت هذه السيطرة لتلك الطائفة المحافظة أو الرجعية حدا رأينا معه أنه حين تقرر إلغاء هذا النظام الديموقراطى المباشر في احدى الولايات السويسرية وجدنا أن ذلك الالغاء انما كان نتيجة جهود جماعة الديموقراطيين المتطرفين وكذلك جماعة الاشتراكيين بينما كنا نجد رجال الدين وغيرهم من طائفة المحافظين معارضين لذلك الالغاء لأن في الأبقاء على هذا النظام — كما قدمنا — ابقاء على سلطانهم ونفوذهم (٢)

وفي الولايات السويسرية الأخرى التي لاتزال النظام الديموقراطى المباشر وانما تاول النظام الديموقراطى النيابى (أى حيث يوجد برلمان منتخب بعكس الحال في النظام المباشر) نجد الشعب — كما يقول لافاريير — يخضع لنفوذ بضعة من العائلات الكبيرة القديمة البورجوازية فيختار بين أفرادها الهيئات التي تتولى حكم الولاية والتي ينظر اليها كقائد الجماهير الشعب (٣)

(١) لأن الشعب هو الذى يقوم بنفسه بإدارة شئون الدولة وبوجه خاص التشريع .

(٢) بارتلى (طبعة ١٩٣٣) ص ٨٤ .

(٣) لافاريير صفحة ٣٨٦ وما بعدها — وراجع كذلك بحثنا للاستاذ Werner =

ونجد أن القول بأن البرلمان (في نظام الحكومة النيابية) يمثل الأمة أو أغلبية الأمة هو قول لا يعبر دائما عن حقيقة ، فالواقع أن البرلمان (حتى بأجمعه) لا يمثل سوى أقلية من الناخبين وذلك إذا نحن أسقطنا من حسابنا عدد الأصوات الفاشلة في الانتخابات (أى تلك الأصوات التى حصل عليها المرشحون الذين لم ينجحوا فى الانتخابات) وأسقطنا أيضا من حسابنا عدد الغائبين من الناخبين (عن الإدلاء بأصواتهم يوم الانتخاب) وهؤلاء الغائبون يبلغ عددهم عادة فى أغلب البلاد (وبينها مصر فى عهد نظامنا البرلمانى السابق) نحو نصف عدد الناخبين ، بعبارة أخرى أن مجموع عدد أصوات الغائبين مضافا إليها الأصوات الفاشلة تكون عادة أغلبية الأصوات (كما يتبين ذلك من الإحصائيات سواء فى مصر أو غيرها من البلاد التى لاتأخذ بطريقة التصويت الاجبارى وبنظام التمثيل النسبى للأقليات السياسية) (١) .

فاذا كان البرلمان بأجمعه لا يمثل فى الواقع - كما بينا - سوى أقلية من الناخبين فأية أقلية إذا تمثلها الأغلبية البرلمانية وأية أقلية ضئيلة تمثلها إذا مجرد أغلبية أعضاء الحاضرين بالمجلس وهى الأغلبية التى تصدر بها - كقاعدة عامة - قرارات المجلس

= (الأستاذ بكليّة الحقوق بجامعة جنيف) عن « الدستور والنظام السياسى السويسرى » منشور فى كتاب La Suisse (طبعة ١٩٣٥ ص ٣٦) .

(١) تدلنا الإحصائيات على أن نسبة عدد الناخبين إلى عدد السكان فى أى بلد من البلاد هى نسبة ضئيلة فمثلا فى فرنسا كانت تلك النسبة قبل الحرب العالمية الأخيرة (الثانية) هى ٢٩ ٪ (دوجى مطول القانون الدستورى الجزء الاول طبعة ١٩٢٧ صفحة ٦٦٣ وبارتلى طبعة ١٩٣٢ ص ٢٩٤) وفى مصر بلغ عدد الناخبين فى انتخاب سنة ١٩٤٥ نحو ١٧ ٪ من عدد الاهالى كما يتضح من البيانات الإحصائية الرسمية أن مجلس النواب المصرى لا يمثل فى أية انتخابات (من الانتخابات المباشرة) أكثر من ٤٧ ٪ من هيئة الناخبين .

لزيادة التفصيل راجع ههنا لنا بعنوان « مشكلة اصلاح نظام الانتخاب فى مصر » ، طبعة ١٩٤٨ « صفحة ٢٧ ، ٢٨ » .

وهى أغلبية لا تزيد كثيرا فى كثير من الأحيان كما هو معلوم عن ربع عدد أعضاء المجلس زائدا واحدا (١) .

ثم أن الأغلبية البرلمانية (التي توصف أحيانا بالأغلبية الساحقة) وهى فى الواقع لاتمثل عادة - كما بينا - سوى أقلية من أفراد الشعب (من لهم حق الانتخاب) ، تلك الأغلبية بدورها خاضعة - فى الواقع - لسيطرة عدد قليل بل ضئيل من زعماء حزب الأغلبية (٢) .

وهناك بلاد - كما يقول الأستاذ جيز (jèze) - نجد برلمانها قد خضع لوعيم دكتاتور الى حد أن نجد القانون لا يعبر فى الواقع عن ارادة أغلبية النواب وانما يعبر عن ارادة ذلك الزعيم الدكتاتور ، على أننا (كما يقول الأستاذ جيز) فى غير حاجة الى دكتاتور من أجل أن نقرر بأن القانون لا يعبر دائما فى الواقع عن ارادة أغلبية النواب ، فكلم من مره يحدث فى البلاد البرلمانية - كما يقول - أن توافق الأغلبية البرلمانية على قانون وهى أشد ماتكون ضيقا به وبغضا له

(١) راجع « مبادئ القانون الدستوري » للدكتور سيد صبرى (طبعة ١٩٤٦) ص ٦٨٠ ، ٦٨١ حيث يقول مشيرا الى ذلك العدد (أى ربع عدد أعضاء المجلس زائدا واحدا) : « اتنا لانبالغ اذا قلنا أن هذا العدد هو الذى يقرر معظم أعمال البلاد فى كلا المجالين اذ بلغ تخلف النواب والشيوخ فى كثير من الجلسات الى حد عدم امكان أخذ رأى لعدم توفر العدد القانونى حتى أن رئيس مجلس النواب طلب انعقاد جلسة سرية فى أبريل سنة ١٩٣٩ ليفت نظر النواب الى هذه الحقيقة

(٢) راجع جوستاف لوبون : (الثورة الفرنسية ونفسية الثورات) صفحة ١٩٤

حيث يقول بأن الهيئة النيابية المعروفة باسم La Convention (فى بداية عصر الثورة انما كان زمامها بيد « أقلية من المأجورين » (une poignée de mercenaires) وسوف تعود الى الكلام عن ذلك تفصيلا بعدد موضوع « الأحزاب » .

(la mort dans l'âme) أى أنها فى الواقع لاتريد هذا القانون ، ولكنها مع ذلك توافق على خشية احراج واسقاط الوزارة التى اقترحت هذا القانون ، فتلك الاغلبية البرلمانية وهى حىال الحيار لأحد هذين الأمرين : الموافقة على أحد القوانين التى لاترضاهما أو أزمة وزاوية تخشاها ، نجددهما تختار الأمر الأول (١) .

الواقع أن الجماهير - كما يقول الأستاذ روبرت ميشيل - لن يكون لها السيادة مطلقا الا من الناحية النظرية المجردة (٢) .

ولست الخراف وحدها (كما يقول جوستاف لوبون) هى التى تتبع طائفة سائقها الذى يسوقها الى المذبح (٣) .

من أجل ما تقدم لم يكن ثمة موضع للدهشة حين نجد اثنين من أعلام الفقه الدستورى فى فرنسا (وهما الاستاذان دوجى وبارتلى) يقرران أن فرنسا - فى ظل النظام الديموقراطى - إنما تحكمها فى الواقع أقلية (٤) .

(١) أنظر جيز - Jeze; Les Principes Généraux du Droit Administratif (36^{me} éd.), 1930 p. 410

(٢) روبرت ميشيل (Robert Michel) « الاحزاب السياسية » ص ٣٠٢ .

(٣) جوستاف لوبون

(Lois Psychologiques de L'évolution des peuples)

الطبعة الثامنة عشرة (١٩٢٧) ص ١٥٨ .

(٤) دوجى : مطول القانون الدستورى . الجزء الاول ص ٦٦٢ حيث يقول « أن بلدا

كفرنسا يأخذ بنظام الانتخاب العام المباشر نجد أن السلطة السياسية فيه ليست فى الواقع فى أيدي الاغلبية بل فى أيدي اقلية »

انظر أيضا بارتلى . المرجع السابق صفحة ٣٥٥ .

لما نجد أن أحد أعلام الفقه الدستوري الأمريكي (الأستاذ نورانس لوويل مدير جامعة هارفارد سابقا) يقرر د أنه كما أن من المستطاع إقامة حكومة شعبية في جوهرها في حين أن نظام الحكم في مظهره هو نظام حكم ملكي كذلك يمكن إقامة حكومة استبدادية أو أتوقراطية في جوهرها في حين أن نظام الحكم في مظهره هو نظام حكم ديموقراطي ، (١) . وذلك يفسر لنا كيف أن تركيا في عهد حكم كمال أتاتورك كانت تعد في أعين الكثيرين في عداد الدول الدكتاتورية وذلك رغم أن دستورها (لسنة ١٩٢٤) دستور ديموقراطي بل أنه فضلا عن ذلك قد أخذ بنظام د حكومة الجمعية النيابية ، (وهو نظام من شأنه أن يجعل السلطة التنفيذية مجرد عامل أو تابع agent ou Commis للبرلمان الذي يقوم بتعيينها وعزلها وتوجيهها (٢) : ولكن الواقع أن كفة السلطة التنفيذية كانت هي الراجحة على كفة البرلمان وكانت السلطة الفعلية في يد مصطفى كمال رئيس الجمهورية (٣) .

(١) لورانس لوويل Lawrence Lowell « الرأي العام والحكومة الشعبية »

٢ L'Oopinion Publique et le gouvernement Populatre

الترجمة الفرنسية من الانجليزية (طبعة ١٩٢٤ م

(٢) في ذلك النظام (نظام حكومة الجمعية النيابية) (gouvrenement d'assem blée

لاملك الحكومة حق الاعتراض (الفيتو) على القوانين التي يقرها البرلمان ولا حق حل المجلس النيابي اذ يقضى هذا النظام — كما قدمنا — أن تكون الحكومة تابعة أى خاضعة خضوعا تاما للجمعية النيابية (أى للبرلمان) وذلك بعكس الحال في النظام البرلماني الذي هو نظام تعاون وتوازن بين هاتين السلطتين (التشريعية والتنفيذية) .

[٣] ويرجع ذلك الى شخصية مصطفى كمال باعتباره مشيئا تركيا الحديثة ، والى أن أعضاء المجلس الوطني الكبير (البرلمان وهو مكون من مجلس واحد هو هذا المجلس) كان جميعهم تقريبا من أعضاء حزب الشعب الذي يرأسه مصطفى كمال . (وقد كان هذا الحزب هو الحزب الوحيد بالمجلس ، وذلك حتى عهد قريب) .

خلاصة ما تقدم : أن مبدأ سيادة الأمة لا يكفل منع الاستبداد أو الاستئثار بالسلطة المطلقة، لأنه ليس من شأن ذلك المبدأ أن يهدف إلى وضع قيود أو حدود على سلطان السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية ، ولكن المبادئ والأنظمة التي تهدف إلى كفالة الحرية ومنع استبداد رجال الحكم إنما هي - أو بعبارة أصح نجد على رأسها - مبدأ فصل السلطات ونظرية أو مبدأ « حقوق الأفراد » ورقابة القضاء (وهي تقوم على أساس مبدأ استقلاله) والاستفتاء الشعبي على أن يجرى في جو تكفل فيه الحريات . كما يكفل ذلك قبل كل شيء قوة الرأي العام ونضوجه أي مبلغ غيرته على صيانة حرمة حريات الأفراد .

الفصل السابع : وما يتصل بهذه النزعة الاستبدادية التي تسيطر على الأحزاب ما تتم به الروح الحزبية من تفضيل الصالح الحزبي على الصالح للقومي للبلاد

وحتى في إنجلترا - أي في البلد الذي يعد مهد النظام البرلماني وموطنه - كما كانت تعد دائما نموذجا أو مثالا لحسن سير هذا النظام الديمقراطي البرلماني في بلادها ، حتى في إنجلترا نجد هذه الاتهامات كثيرا ما ترددت على السنة بعض رجال الدولة فيها . فالمملكة فيكتوريا كانت تشكو من فقدان الروح الوطنية القومية لدى الأحزاب السياسية حين النظر في مشروع أحد القوانين (عام ١٨٨٤) **Branchise Bill**

ومن المأثور عنها قولها ^(١) Party will ruin the country

وفي السنوات الأخيرة وجدنا المستر تشرشل في خطاب له (أذاعه في ١٦

= راجع كتاب القانون الدستوري للدكتورين وايت ووحيد رأفت ص ٣٥٧، ٣٥٨
 (١) راجع: **H. Finer the theory & practice of modern Government**
 Vol 2. London 1932 ص ١١٣٢ الهامش رقم ٣ .

أغسطس ١٩٤٧) يوجه اتهاماً إلى حكومة العمال بشأن فساد الإدارة ، ووضع مصالح حزب العمال فوق مصالح الشعب البريطاني ، .

بل وجدنا أحد الأحزاب الانجليزية يتهم بما هو أقصى وأقصى مما تقدم :
يتهم بوضع المصالح الأجنبية فوق المصالح القومية : ففي أول مايو سنة ١٩٤٨
ألقى المستر أتلي رئيس الوزراء خطاباً في احتفال حزب العمال (في باليموث)
قال فيه عن الشيوعيين البريطانيين ، أنهم أكثر اهتماماً بمصالح روسيا منهم
بمصالح إنجلترا ، .

النقطة الثامنة : يقولون أن النزاع الحزبي يتسرب حتى إلى انتخابات أو هيئات
لا تتعلق بالشئون السياسية فنجد مثلاً من مواضع الشكوى في الولايات المتحدة
أن النزاع الحزبي يسود انتخابات المجالس البلدية في حين أن الخلافات التي تفرق
بين الحزبين الكبيرين الجمهوري والديموقراطي — كما يقول الاستاذ جارنر —
خلافات تتعلق بالشئون السياسية لا البلدية أو المحلية (١) .

— فيما تقدم بيان لآهم ما ينسب إلى الأحزاب من المساوئ . وفي ذلك
تفسير لما نلاحظه في بلد كفرنسا من أن الناخبين لا يحفلون بالأحزاب إلا قليلاً

(١) جارنر صفحة ١٥٠ — وراجع لوبيل صفحة ٨٨ حيث يقول : « أن للأحزاب
فيما يتعلق بالانتخابات البلدية تأثيراً سيئاً » . ويدولنا أن السر في تدخل
الأحزاب السياسية في الانتخابات البلدية في كثير من الأنظار إنما يرجع إلى أن
فوز رجال حزب من الأحزاب في تلك الانتخابات يمد أحياناً دليلاً على اتجاه الرأي
العالم إلى ترجيح كفة ذلك الحزب في الانتخابات النيابية التالية لإبرئان وذلك مما لاحظناه
بوجه خاص في فرنسا حين وجدنا أنصار الجنرال ديغول ينجحون في الانتخابات
التي جرت في أواخر عام ١٩٤٧ للمجالس البلدية .

فالناخبون هنالك لا يطلبون من المرشح للنيابة (بالبرلمان) أن يكون منتسباً
لحزب انما يكتفون بمجرد العلم بالاتجاه العام السياسى للمرشح : هل هو من رجال
اليمين أو اليسار . ولذلك نجد هنالك عدداً غير قليل من النواب لا ينتسب للحزب
من الأحزاب ، وبذلك ينعمون بقسط أوفى من الحرية ويتخلصون من نير
نظام مهبط خف فهو ثقيل ، وبذلك لم يكن على النواب أن يقدموا حساباً عن
أعمالهم الا أمام ناخبينهم (١) .

وفى تقدم من المساوىء تفسير أيضاً لما نشاهده فى بلد كمصر فى السنوات
الآخيرة (قبل ثورة يولييه ١٩٥٢) من قيام بعض الأحزاب أو الهيئات السياسية
دون أن تتخذ لنفسها تسمية « أحزاب » .

- ٢ -

عدم صلاحية نظام الانتخاب

بعض الانتقادات الموجهة الى الأنظمة الديمقراطية يرجع - من حيث
أصله ومصدره - الى تلك المساوىء التى تنسب الى نظام الانتخاب السائد فى البلاد
الديموقراطية : وهو الاقتراع العام (٢) ، وتلك المساوىء تتلخص فيما يلى :

(١) يذكر الأستاذ جيرو (ص ١٨٠) أننا نجد فى عام ١٩٣٤ نحو ٢٢٨ نائبا
من ٦١٤ لم يكونوا منتسبين لحزب من الأحزاب .

(٢) يجب أن يلاحظ أن الناخب فى نظام الاقتراع العام لا يشترط فيه شروط معينة من
حيث المولد (أى الأصل أو الوراثه) ولا من حيث اشتراط قسط من المال أو اشتراط
قسط من الكفاءة (أى قسط من التعليم) كما هو الشأن فى مصر ، ومن ذلك
يرى أن هذا النظام الانتخابى لا يحول دون اشتراط شروط أخرى فى انتخاب كدبرطالسن
والنقل والجنس (أى أن يكون من الذكور) وشروط الأهلية الأدبية (أى ألا =

يقولون أن الناخبين لا يتجهون عادة في اختيارهم للمرشحين نحو الأشخاص الصالحين ، أن الفرد - كما يقول بارتلى حين - يريد اختيار أشخاص لإدارة شؤونه الخاصة نجده يبحث عن خيارهم : عن أكثرهم مقدرة وخبرة ، ولكنه حين يريد اختيار نواب عنه في البرلمان للإشراف على إدارة الشؤون العامة - فأننا نجده بطبيعته يتجه الى قليل المقدرة والكفاءة ، (١)

وذلك فضلا عما نجد عليه الناخبين برجه عام (اللهم الا اذا استثنينا أقلية صغيرة) من الجهل وقلة الصلاحية لأداء مهمتهم : ذلك ما يقرره المفكرون والعلماء الغربيون أنفسهم عن بلادهم ، واليكم بعض الآراء التي أدلى بها البعض منهم :

« أن كثيرا من البلدان - كما يقول لورانس لويل - زاولت منذ زمان بعيد النظام النيابي على أساس الاقتراع العام على أن نتائج تجربته كانت في الغالب غشيه للكمال ، (٢) »

ثم يقول في موضع آخر بأنه وإن كان الشعب الأمريكي قد تقدم كثيرا عما كان عليه حاله قديما فإن مبلغ المعلومات الضرورية لتكوين رأى مستنير بصدد المسائل العامة هو مبلغ يزداد على الدوام بازدياد واضطراد المعارف البشرية ، ثم أن الصحف وإن كانت أغزر مادة مما كانت عليه قديما إلا أنه يشك كثيرا فيما إذا كانت أكثر صدقا ونزاهة وأخلاصا عما كانت عليه منذ جيل مضى فيما يتعلق بمعرض الأمور الكفيلة بتكوين رأى مستنير هادئ بصدد المسائل العامة ، ثم لا يفوتنا أن

= (يكون من المجربين) الخ فتل هذه الشروط لا تتعارض مع نظام الاقتراع العام إنما هي تعد مجرد تنظيم له

(١) بارتلى : Le problème de la compétence, dans la démocratie p. 54

(٢) لويل صفحة ١٣١

فلاحظ أن تقدم العلوم والفنون والأحوال العامة في العصر الحديث ، قد أدى الى تعقيد الأمور تعقيدا كبيرا وبما لا يمكن إنكاره أن عدد المسائل التي يستطيع الجمهور بصدها أن يكون رأيا حقيقيا هو عدد قليل محدود فلا يمكن أن ينكر هذه الحقيقة كل من يسائل نفسه بإخلاص عن عدد المسائل العامة التي يستطيع أن يكون فيها رأيا خاصا حقيقيا دون الاندفاع الى أبحاث تطالب وقتا أطول مما يمكن أن تسمح له أعماله أن يخصص لها من الوقت ، ثم يقول : « يجب في أمريكا أن نقرر أنه نظرا لكثرة التشريعات التي ينظر فيها البرلمان فإن الجمهور يبدو عاجزا عن تكوين رأى عام بصدد كثير من المسائل أما لعدم وجود فراغ من الوقت لديه أو لأسباب أخرى (١) ، والواقع أن أعضاء البرلمان أنفسهم ليس لديهم الوقت الكافي لدراسة كل المسائل دراسة وافية وذلك لأنهم - شأن الشعب - مرهقون بالعمل ، فنحن نتطلب من الأعضاء أن يعملوا وفق الرأى العام في مسائل لا يستطيع الجمهور ولا البرلمان نفسه أن يكون لديه رأى حقيقى » .

وحسبنا أن نورد هنا ما ذكره عن أمريكا الأستاذ لاسكى Laski حيث قال : « ان من الأمور المعروفة لنا جميعا أن الحملة الانتخابية لرياسة الجمهورية الأمريكية هي عبارة عن أربعة شهور من الفساد
a four month's debauchery

(٧) وبما أن نطاق أعمال الحكومات قد أخذ — في العصر الحديث — يميل الى الامتداد بحيث يشمل أعمالا كثيرة جدا ودقيقة جدا لذلك نجد أن عدد تلك المسائل (التي لا يستطيع الجمهور أن يكون بصدها رأيا حقيقيا) قد أخذ كذلك فى الاضطراد والازدياد ... كما أخذ فى الازدياد عدد تلك المسائل التي يحتاج فيها الجمهور الى معرفة آراء الأشخاص الفنين مع العلم أنه ليس من السهل على الجمهور أن يقدر آراء أولئك الفنين ، راجع لورانس لويل Lawrence Lowell فى كتابه « الرأى العام والحكومة الشعبية » ص ٤٨ — ٥١ ، ١٢٨ ، ١٢٩ .

وفي إنجلترا نجد الاستاذ رمزي ميور (استاذ التاريخ الحديث بجامعة مانشستر سابقا) يرى « أن المشكلة الاساسية في النظام البرلماني مصدرها أن الناخبين ينظرون اليه نظرة من يحس به ولا يبالى بوجوده » ويقول بأن لهذا الاهمال أسبابا عدة يذكر في مقدمتها « أن وسائل التربية السياسية لاتزال ناقصة لأن الصحافة لاتعالج الموضوعات السياسية معالجه جديده ولأن الدعاية التي تقوم بها الأحزاب السياسية - كما قدمنا - لاتصل الى جزء من عشرة أجزاء من الناخبين (١) » .

ولقد وضع السير ريتشارد لفينجستون عميد كلية كوربس كرسى بجامعة اكسفورد كتابا في السنوات الاخيرة بعنوان « مستقبل التربية » ، قال المؤلف في بدايته : « لماذا نحن أمة غير متعلمة رغم قيام التعليم الاجبارى فيها (٢) ورغم تعيين جيش كبير من المدرسين وتخصيص مبالغ طائلة من ميرانية الدولة » ثم يقول « أن القليل من أبنائنا الذين تعلموا التعليم الالزامى من يستطيع أن يفكر في جده وتبصر في المعضلات السياسية التي يجب عليهم باعتبارهم ناخبين أن يقرروها ويصلوا فيها الى رأى صائب وحكم سديد » (٣) .

(١) وفلاغن ذلك « فان الفكرة المنتشرة بين الناس -- كما يقول -- هي أن السياسيين قوم عديمو الاخلاص وأن السياسة لعبة من الالاب » .
انظر فيما تقدم كتاب « النتائج السياسية للحرب العظمى » للاستاذ ومزي ميور Ramsay Muir وترجمة الاستاذ بدران ص ١٦٣ — ١٦٥ .

(٢) تقرير التعليم الاجبارى في إنجلترا سنة ١٨٧٠ .

(٣) ويضيف المؤلف الى ما تقدم قوله : أن أخطر أخطائنا يرجع الى هذه الحقيقة الواقعية وهي أننا نسير بالتعليم في طريقة آلية لا تقوم على تفكير أو استئذان فلا نسال أنفسنا عما تكون الأغراض التي ينبغي تحقيقها من وراء التعليم وهل هي

ثم يتساءل العميد ما الذى استفادته الامة من أنفاق الاموال الطائلة على تعليم الشطر الاكبر من ابنائها ؟ وهل كنا نقصد من نشر التعليم الاولى هو أن نمكن الجماهير من ألا تقرأ سوى الصحافة الرخيصة ، ثم يقول : ان وقف التعليم فى الرابعة عشرة هو بمثابة الموت مرتا غير لميمى فى تلك السن الصغيرة ، فالولد فى هذه السن لا يدرك شيئا عن علم الاقتصاد والتقاليد التاريخية والاجتماعية والمبادئ السياسية والنظم الحكومية وخاصة البرلمانية منها - تلك القوى العظيمة التى تسير بلاده والى يجب عليه كناخب أن يعرفها ويدركها ادراكا صحيحا ، ثم يقول : افنا ننظر الى هذه المساوىء فى هدوء دون انزعاج لاننا تعودناها - ولقد قال ارسططاليس فى سفره الجليل (علم الاخلاق) : أنه لا يصلح صغار السن أن يكونوا طلابا لعلم السياسة اذ ليس لهم أية خبرة بالحياة والسلوك وهما الامران اللذان تقوم عليهما أسس ذلك الفرع من التفكير البشرى ، (١) .

ويرى الأستاذ هارولد لاسكى (الذى كان يعد بمثابة الرأس المفكر لحزب

توصلنا الطريقة التى نذهبها الى تحقيق تلك الأغراض وإذا وجدنا أنها لا يمكننا من تحقيقها فاعلة ذلك ! فان التعليم كالدين يحيل أن يتجدد سريعا الى عمل آلى فيفقد بذلك معناه وتضيع القوائد التى ترجى منه ، ثم يقول : أنه مازال هناك خطر هائل ونقص كبير فى تعليمنا القوى ذلك أن نحو ٧٠٪ من أطفال الأمة يمدون ابعادا تاما عن كل أثر تعليمى فى سن الرابعة عشره والتعليم الذى يقف عند هذه السن الصغيرة ليس بالسن الذى نرجوه ونبقيه فهو فى الواقع لا يزيد عن أن يعلم الأولاد سوى مبادئ القراءة والكتابة والحساب .

(١) راجع ما تقدم فى كتاب مستقبل التربية The future in education
السير وتشارد لفتجستون ترجمة الاساذ وديع الضبع ونشر بمجلة « التربية الحديثة »
التي تصدرها الجامعة الامريكية بالقاهرة عدد ديسمبر سنة ١٩٤٢ .

العمال البريطانى ، والأستاذ بمدرسة العلوم السياسية والاقتصادية فى لندن)
 « أن الأغلبية الكبرى للناخبين ينقصهم الاهتمام أو الدراية بسير الشؤون السياسية ،
 وأنهم لم يربوا التربية المناسبة التى يتطلبها أمر القيام بذلك العمل السياسى ،
 ومن ناحيه اخرى « فان تعقد المسائل السياسيه فى العصر الحديث من شأنها أن
 تجعل مهمه الناخب شاقه ، واكثر مشقه - الى حد بعيد - عما كانت عليه فى أى
 زمان مضى ، وأخيرا يقول الأستاذ لاسكى « أن إبداء الرأى فى المسائل السياسيه
 يتطلب عقولا مثقفه . ونظام التعليم فى انجلترا يهصر تلك الثقافه على جزء صغير
 من الامه ، وسبب ذلك بسيط فان تلك الثقافه (كما يقول) تتطلب نفقات
 كثيره . ولا يفتظر من ديمقراطيه رأسماليه أن تنفق على التعليم الا ما هو ضرورى
 للمحافظه على كيانها ، (١) . ثم يردف ذلك بقوله : « فسياسة التعليم التى تسير
 عليها أغلب البلاد الأوربيه وهى التى ينتهى فيها التعليم العام الإلزامى (للجواهر عند
 سن الرابعة عشرة ، تلك السياسه هى ضمان للنظام الرأسمالى ضد ما يوجه اليه من
 هجمات ، « ويتبين ذلك اذا القينا نظرة على الصحافه فى البلاد المختلفه اذ هى
 تنظم - كما هو معلوم - كما لو كانت مشروعات المشروعات الصناعيه أو التجاريه
 أى أنها تقوم على أساس الكسب المالى ، فأكبر مورد من موارد الإيراد للصحافه
 إنما يأتي من الاعلانات لذلك فان تلك الصحافه لا يمكن بداهة أن تتجه اتجاها

(١) « وكثيرا ما يقال أن تثقيف الجماهير الى حد يجعلها تشترك فى النزات الفكرى
 العالمى للمدينه هى ثقافه بيده عن مستواهم ومتاوههم « ولكن الأستاذ لاسكى
 يرد على ذلك بأن الواقع « أنه كلما ارتفع مستوى التعليم للجواهر فى ديمقراطيه رأسماليه
 كلما كان من الصعب أمر الاحتفاظ بتلك الفروق التقليديه القديمه بين الأغنياء والفقراء فان الطبقة
 الفقيره إذا أصبحت ذات ثقافه عاليه فانها لن تقنع وترضى بحاله الفقر الذى تمنائه فى سوف نهاجم ذلك

يتعارض مع مصالح أصحاب الاعلانات الذين هم من أصحاب رؤوس الأموال ونظرا لأن ثقافة الأغلبية من القراء هي ثقافة بسيطة لذلك نجد الصحافة لا تعنى كثيرا بتوضيح الحقيقة في الشؤون السياسية والاجتماعية ، ومن أجل ذلك لم يكن للسياسة ، سوى مكان ثانوي بجانب الأخبار ، وغيرها من مواد الصحف ، فالجمهور كثيرا ما تثير اهتمامه مسائل تافهة كفضيحة أخلاقية لاحدى الشخصيات أكثر مما تثير اهتمامه مشكلة من المشاكل الاجتماعية أو الاقتصادية (واحيانا السياسية) التي تهم البلاد .

وفي فرنسا نجد الاستاذ جاستون جيز يذكر : أن هيئة الناخبين نظرا لما هي عليه من الجهل . . . هي سيد يسهل استغفاله وفساده ، (١) .

ويرى الاستاذ بارتلمى أن مبدأ الانتخاب يجتاز أزمة في العصر الحديث (٢) - ونظرا لما سبق لنا أن ذكرناه من جهل أغلبية الناخبين بمهمتهم وعدم اهتمامهم بها (وذلك فضلا عن ضعف المستوى الخلقى في مختلف الشعوب في العصر الحديث) ، لذلك فقد سهل على عوامل الفساد أن تجد الى الناخبين سيلا فتبدل مغزى الانتخاب وتنتيجته تبديلا ، وساء بديلا .

ثم يتساءل الاستاذ جيز : ألا يست المعارك الانتخابية مما تنفر من قدراتها

النظام الذى يبقى على تلك الفروق (أى على حالة عدم المساواة) دون مسوغ لها . فكل الأنظمة القائمة على أساس عدم المساواة لما تستمد قوتها من جهل الجماهير ، ومن شأن هذه الأنظمة أن تكيف أساليب اتعليم فيها بحيث لا تحدث لأقل ما يمكن من الضرر بتلك الأنظمة » راجع للاستاذ مارولد لاسكى (Democracy in Crisis) طبعة ١٩٣٣

ص ٦٧ — ٧٤ .

(١) جيز . القانون الادارى ، طبعة ١٩٣٠ ، المرجع السابق صفحة ٢٠٦

(٢) بارتلمى . القانون الدستورى ، طبعة ١٩٣٣ ، ص ٣٤١

النفوس البشرية؟ وكم عدد أولئك الذين نستطيع احصاءهم من المرشحين الفائزين (في الانتخابات) الذين لم يلجئوا في سبيل فوزهم الى أساليب وحيل غير شريفة، ويقول في موضع آخر: « ان ان اساليب اكتساب عطف الناخبين هي الملقق الدنيء ، واحيانا هي وسائل الضغط أو الرشوة ، (١)

ويقول الاستاذ لوريل : « اتنا نجد في فرنسا رغم طول عمرها بالانظمة النيابية أن الادارة لا يزال لها تأثير كبير في الانتخابات . (٢)

ضعف مستوى الكفاءة لدى أعضاء البرلمان والوزراء (أولاً) أعضاء البرلمان :

تكلمنا - في البند السابق - عن جهل الناخبين بوجه عام وقلة صلاحيتهم لأداء مهمتهم (حتى في أرقى الدول مدنية) ، كما سبق أن تكلمنا عما درج عليه المرشحون والأحزاب من الالتجاء - في سبيل فوزهم في الانتخابات - الى أساليب وحيل غير شريفة ، ولقد تتج عن ذلك كله - فيما يرى بعض المفكرين والباحثين - أن هبط مستوى الكفاءة والجدارة لدى أعضاء البرلمان (٣) .

(١) جيز صفحة ٢٠٨ ، ص ٤١٥ « وأن أخس ضروب الرياء — كما يقول الفليوف الانجليزى المعروف يكون Bacon ، هي مصانعة الدماء » . أنظر في ذلك كتاب قصة الفلسفة الحديثة الجزء الأول طبعة ١٩٢٦ صفحة ٦٠ للاستاذين أحمد أمين وزكى نجيب محمود (٢) لوريل ص ١١٤ . يلاحظ أن تاريخ الترجمة الفرنسية لكتاباه هو عام ١٩٢٤ .

(٣) لاسكى « الديمقراطية في أزمة » ص ٧٩ حيث يقول « من الانتقادات التي توجه الى الديمقراطية ضعف مستوى الكفاءة لأعضاء البرلمان » .

فنجده الأستاذ بارتلى (وهو فقيه دستورى وقائب ووزير العدل سابقا) يذكر «أنه يوجد بين أعضاء البرلمان (الفرنسى) من لا يصلحون للعمل فى أية وظيفة من الوظائف فى أصغر المقاطعات،^(١) ويؤيده فى ذلك الأستاذ جيز حيث يقول: «أن الناخبين إنما يختارون فى الغالب بين المرشحين الشخص المتوسط بل والردى... وأنه ليندر أن يقع اختيار الناخبين على شخص نظرا لكفاءته وقيمه الشخصية، إنما يقع اختيارهم عليه عادة نظرا لما يثيره فى نفوسهم من شعور المعطف نحوه... أما الخلق والضمير والقيمة الشخصية فأهميتها فى أعين الناخبين ثانوية،^(٢) ونجده فى موضع آخر يقول: «أليست طلاقة اللسان واللباقة والجرأة والحداع هى الصفات الأساسية التى تكفل النجاح، وأن الذكاء والمعرفة والخلق هى صفات تأتى فى المقام الثانى، ثم يقول «أن تلك الأمور غير قاصرة على فرنسا،^(٣)».

ثم يضيف الى ما تقدم قوله: ان المسألة تعد أكثر وضوحا فيما يتعلق بأعضاء مجلس الشيوخ (الذين كانوا ينتخبون فى فرنسا بواسطة عدد قليل من الناخبين) «فان نجاحهم إنما هو مستمد من تفوذه الشخصى ومن مهارتهم المستمدة من

(١) بارتلى «مشكلة الكفاءة فى الديمقراطية» le problème de la Compétence

صفحة ٥٢ — ٥٧

(٢) جيز صفحة ٤١٥

(٣) جيز: ص ٢٠٧، ٢٠٨. وراجع شارل بنوا، فى مؤلفه السابق ذكره ص ٢٥٧ حيث يلاحظ أنه كنتيجة لاختيار نظام الاقتراع العام وأنه يتبين «أنه كلما أصبحت الحياة الاجتماعية والسياسية أكثر تعقيدا كلما نجد المشرع يفقد أكثر بساطة، وبذلك تأخذ فى الانساع تلك الهوة التى تفصل بين واضح التشريع والتشريع ذاته، بعبارة أخرى أنه بينما نجد موضوع التشريع يزداد صعوبة نجد المشرع قد أخذ ضعفه. من حيث الكفاءة فى الازدياد»

خبرتهم الطويلة بالشئون السياسية (١) ، ونجده أخيرا يلاحظ « بأن أغلبية الناخبين في فرنسا (كما هو الشأن في غيرها من البلاد) هم من الفقراء ، فهؤلاء لهم القوة العددية ومع ذلك فإن الانتخابات لا تسكل لهم أكبر قوة حقيقية وذلك لأن أغلبهم يخضع لنفوذ طبقة أصحاب الأملاك » (٢) .

هذا فضلا عن أن السياسة كقاعدة عامة ... كما يقول الاستاذ أيوبير - (٣) - « إنما تجتذب إليها العناصر قليلة الكفاءة في المهن والأعمال المختلفة ، ويندر جدا أن نجد بين المرشحين أنفسهم للنيابة في البرلمان من لا يدفعه سوى شعور الخدمة العامة وحدها » (٤) .

وفي أمريكا مثلا يختار أعضاء البرلمان عادة - كما يقول لاسكى - بين صفار المحامين في المدن (٥) .

(٢٠١) جيز المرجع السابق صفحة ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ .

(٣) أيوبير R. Hubert : le principe d'autorité dans l'organisation démocratique (paris 1926) p. 125,

وراجع جيز « المرجع السابق ص ٤٠٦ حيث يقول أن السياسة تجتذب إليها الوصوليين الذين انتابهم اليأس من أن يحصلوا على مركز طيب عن طريق عملهم وشخصيتهم فطرقوا أبواب الناخبين ليحصلوا على أصواتهم » — وفي ذلك يقول أحد العلماء الفرنسيين E. Faguet في مؤلفه المشهور : le culte de l'incompétence طبعة ١٩٢١ بباريس ص ٣٠ « أن الذين يعرفون أساليب الحصول على أصوات الناخبين هم محترفوا السياسة les politiciens فإما هو محترف السياسة ؟ « هو — كما يقول السيوجانيه — رجل ليست لديه آراء خاصة ، وعلى قسط عادي من التعليم ، وليست له مهنة أخرى سوى الاشتغال بالسياسة بحيث لو أغلق في وجهه بابها لأغلق معه باب الرزق فإت جوعا !

(٤) لاسكى ص ٧٩ . وفي موضع آخر ص ١٧٠ يقول « أن الديمقراطية تميل إلى هدم الزعيم العظيم ، إذ هي تسكره الرجل الممتاز ولا تميل إلى الثقة إلا في أولئك الأشخاص الذين خافوا على منالها » أي الأشخاص العاديين « commonplace men »

الخلاصة : أنه فضلا عن عدم التوفيق بوجه عام في اختيار المرشحين لعضوية البرلمان فإنه لا يشترط في أولئك الرجال الذين سيوكل اليهم مهمة النظر في القوانين أن يكونوا « فنيين » ، أى قانونيين ، وفي ذلك يقول الأستاذ بارتلى « أن ثمة أفرادا يقضون حياتهم في دراسة القانون نجددهم يكتشفون في عالم القانون كل يوم ساحات جديدة لم تكن قد عرفت بعد ، ومع ذلك فإنه يكفي أن يفتح باب الانتخاب ليدخله فرد من الأفراد طبييا كان أم صائعا أم عاملا مثلاً ثم حسبه أن يخرج منه فائزا فإذا به يدعى لأبداء رأيه في ذلك القانون الذى هو على جهل منه » (١) .

ثانياً — الوزراء

الوزراء في النظام الديموقراطى (وبخاصة في النظام البرلمانى) هم عادة زعماء الأغلبية في البرلمان ، وهم عادة يختارون بين أعضاء البرلمان (ولو أن ذلك ليس بالشرط الضرورى) ، لذلك كان فيما تقدم ذكره عن ضعف مستوى الكفاءة بين أعضاء البرلمان ما يمس موضوع البحث في مستوى الكفاءة بين الوزراء بوجه عام (٢) .

(١) « مشكلة الكفاءة في الديموقراطية » المرجع السابق صفحة ٥٣ .

(٢) ويقول الأستاذ نوجارو في رسالته عن : « آراء في الإصلاح الدستورى » المرجع السابق ذكره صفحة ٢٢ : « أن نظاما الديموقراطى يقوم على أساس فكرة خيالية غير حقيقة fiction ، هى الاعتقاد بكفاءة الناخبين والمندخبين (أعضاء البرلمان) ، والواقع أنهم وكذلك أعضاء الحكومة نجددهم — فى الغالب من الحالات — لا يحرزون تلك الكفاءة » ثم يضيف لى ما تقدم on ne construit rien de solide sur une fiction — ونجد الأستاذ جيز يتحدث فى مؤلفه السابق ذكره ص ٢٠٩ ، ٢١٠ عن مستوى الكفاءة بين الوزراء فى فرنسا وعن الصفات التى تمهد لهم الطريق الى المقاعد الوزارية فيقول : « أن الوزراء هم أعضاء برلمان من ذوى الغوز وقوتهم فى فرنسا =

ثم أن الديموقراطية — فيما يقولون — تهمل في اختيار الوزراء مبدأ التخصص أى أنه لا يشترط في الوزير أن يكون « فنياً » (technicien) أى « اختصاصياً » في الشؤون التي يشرف عليها في وزارته — « أن جمهور الشعب — كما يقول بارتلى — تنتابه الدهشة اذ يرى الوزراء يتبومون مقاعدهم الوزارية دون اعداد سابق ، لا سيما اذ يرى عدم استقرارهم في تلك المقاعد وتنقلاتهم فيما بينهم وفيما فوقها ، وقد عبر عن هذه الظاهرة بعبارة ساخرة المشهور شارل بنوا Benoist في احدى الجلسات البرلمانية (في أول فبراير سنة ١٩١٦) هي قوله : -

« ان أى انسان اذا صلح لشيء أو لمكان ما فانه يصلح في أى زمان ما ان يوضع في أى مكان ما . »

(N'importe qui étant bon à n'importe quoi, on peut n'importe quand, le mettre n'importe où)

لأنما تستمد من مبلغ عدد أصدقائهم السياسيين في البرلمان « وانى أضيف الى ذلك : ومن مبلغ حظوتهم لدى زعيم الحزب أو رئيس الوزراء ثم يضيف الاستاذ جيز الى ما تقدم قوله : « وأن تلك الصفات التي تكفل لأعضاء البرلمان النجاح في الانتخابات (نفاحة اللسان واللباقة ... الخ) هي ذاتها التي تكسبهم الأصدقاء الذين يدفعونهم — وسط دهشة الجمع — الى كرسى الوزارة ، وطبعى إن يدفعوا ثمن التأيد الذى نالوه من الرفقاء أو لأصدقاء ، إنها جمهورية الرفقاء camarades c'est la république des camarades تلك هي الحقيقة ، فكيف يصح من الناحية الاجتماعية أن تقرر — في مثل هذه الحالة — أن تلك الشخصيات لها قوة اجتماعية حقيقية ؟ ان القوة الحقيقية لأولئك الساسة انما هي مستمدة من مصادر ثلاثة : الأول هو الأرادة القوية لأولئك الساسة (أعضاء البرلمان والوزراء) أن يصبحوا وأن يظلوا حكاماً . وهذه الارادة ينتهى بها الأمر الى أن تفرض على المحكومين كما هو الشأن — غالباً — في كل ارادة قوية نشطة ، والثاني هو اعتقاد المحكومين بأن وجود حكومة — في أية صورة كانت تلك الحكومة — هي لمحدى الضرورات وأنها على أى حال خير من الفوضى والمصدر الثالث هو عدم اهتمام المحكومين بوجه عام — بفنون الحكم أما عن جهل وهذا شأن الأغلبية ، أو عن فقدان ثقة في الحكم أو عن غرور واشمئزاز منه . »

ثم يضيف الأستاذ بارتلى إلى ما تقدم : « أن المرء الذى قد يتردد — نظرا لعدم خبرته — فى ادارة مصنع أو متجر ، نجده لا يتردد - رغم أنه أقل خبرة - فى قبول ادارة شئون وزارة من الوزارات ، بل أنه يقوم بالكثير من المجهودات والحيل والمناورات حتى يصل إلى ذلك المقعد الوزارى ، ولقد نجد شخصا كان فى عهد دراسته الثانوية طالبا كسولا فإذا به يصبح وزيرا للعارف ، وآخر يبلغ جهله بالشئون العسكرية جهل امرأة لها ثم هو لم يسبق له أن أدى خدمته العسكرية ومع ذلك نجده قد أصبح وزيرا لوزاره الدفاع ، . ثم أن الوزير لا يكاد بعد حين يقضى فترة التمرين حتى نجده يترك مكانه لوزير آخر يبدأ من جديد فترة التمرين أى فترة الدراسة والالمام بشئون الوزارة ثم لا يكاد بعد حين يقضى فترة التمرين حتى نجده يترك معقده كما كان شأن زملائه السابقين ، ولقد وجدنى فرنسا — كما قدمنا — وزراء لم يقضوا سوى بضعة أيام ، ومتوسط عمر الوزير (فى المقعد الوزارى) بضعة شهور ، ثم نجد الوزير - كما يقول بارتلى - ينتقل فى كثير من اليسر والسهولة ودون مرحلة انتقال أو فترة اعداد من وزارة الصحة إلى الاشغال ثم إلى وزارة لدفاع مثلا ، فهذا التنقل بين مختلف الوزارات (l'interchangeabilité des portefeuilles) هو أمر من شأنه أن يعمل على زيادة سوء الاثر الذى يترتب على عدم الاستقرار الوزارى أى زيادة أو مضاعفة هدم الصلاحية - فيما يقولون - للمنصب الوزارى ،^(١) . ثم أنه لدى كل تأليف أو

(١) ذلك التنقل بين مختلف الوزارات هو ما يعبرون اليه فى الأوساط البرلمانية الفرنسية بعبارة طريفة ملؤها السخرية .

c'est la valse des portefeuilles

أى أن القاعد الوزارية ترقص ! الفالس !

راجع فيما تقدم بارتلى : « مشكلة الكفاءة فى الديموقراطية » من ١٢١ - ١٢٣ .

تعديل لوزارة نجد جمهور الشعب - كما يقول بارتلمى - ينظر الى تلك الظاهرة التي تقدم ببيانها نظرة الدهشة والعجب لاسيما حين يرى رجلا غير فني على رأس وزارة ذات صبغة فنية ، ونجد تلك الدهشة تنطوى على نوع من الاستنكار من شأنه أن يؤدي الى زيادة شعور التكر والكرهية للأنظمة الديمقراطية (١) .

— ٤ —

البرلمانات لا تمثل الشعب

تكلمنا فيما تقدم عن بعض مواضع هذا الموضوع بصدد بعض من مختلف بحوث هذا الكتاب ، وقد حق علينا هنا أن نجمع - في ايجاز - بين شتاها حتى يتبين لنا - في جلاء - في مرآتها ما اذا كان البرلمان يعد حقا فيما يرى البعض صورة لارادة الشعب . وحسبنا هنا أن نورد البيانات التالية :-

(فأولا) ان البرلمان (حتى بأجمعه) لا يمثل سوى أقلية من عدد الناخبين (وذلك اذا اسقطنا من حسابنا عدد الأصوات الفاشلة وعدد الغائبين عن التصويت في الانتخابات) . واذا كان هذا صحيحا بالنسبة للبرلمان بأجمعه كما تدلنا على ذلك الاحصائيات في مختلف البلاد (فكيف اذا يكون الحال بالنسبة لأغلبية أعضاء البرلمان أو لمجرد أغلبية الأعضاء الحاضرين بالمجلس

(١) « وهو شعور — كما يقول بارتلمى — فيه كل الخطر على الأنظمة لاسيما في ساعات الخطر : خطر الحرب مثلا إذ نجد جمهور الشعب ينتابه شعور القلق إذ يرى وزارة الحرب مثلا يرأسها وزير لادراية له بشئون الحرب » راجع بارتلمى « مشكلة الصحافة

(وهي الأغلبية التي تصدر بها عادة قرارات المجلس) (١).

(ثانياً) فساد الانتخابات (وعدم تمثيلها لآراء الناخبين تمثيلاً صحيحاً).
مما كانت الانتخابات حرة (أي بعيدة عن تدخل الإدارة فيها) فإنه نظراً
لأساليب الغش والخداع والرشوة التي تلجأ إليها الأحزاب والمرشحون لاحتراز
ثقة الناخبين وأصواتهم فإنه يتبين أنه ليس مما يطابق الحقيقة (في كثير من
الحالات) أن يقال بأن النائب يمثل حقيقة إرادة الناخبين أو آراءهم (٢)

(ثالثاً) حتى إذا سلمنا جدلاً بأن الانتخابات برهنة من عوامل الفساد وأن
البرلمان يمثل حقاً إرادة أغلبية الناخبين - حين إجراء الانتخابات - بصدد مسألة معينة
من المسائل (مسألة الموافقة على معاهدة مثلاً)، إذا سلمنا جدلاً بذلك فإنه يغدو
من السخف - كما يقول بحق روبرت ميشيل - محاولة تمثيل جمهور من الشعب
مختلف النزعات *hétérogène* بصدد اتجاهاته فيما يتعلق بالمشاكل العديدة السياسية
أو الاقتصادية، أن من المستطاع - كما يقول - أن يكون هنالك تمثيل صحيح
(أي أنابة صحيحة) بصدد بعض مسائل معينة منفردة وذلك لمدة قصيرة، أما
النيابة لمدة غير قصيرة فإنها تعني سيادة النواب (أو الممثلين) على المنوب عنهم
أو الممثلين (٣).

ثم يجب ألا يفوتنا - كما يلاحظ الاستاذ لوريل - أنه بعد أن تنقضي فترة
غير قصيرة على إجراء الانتخابات فإنه لا يحق لأحد أن يدعى أن الناخبين أو

١٠ راجع ص ٦٩ وما بعدها من هذا الكتاب.

٢٠ راجع صفحة ٣٩ من هذا الكتاب.

٣٠ روبرت ميشيل ص ٢١، ٢٢.

أن النواب سيظلون ثابتين متمسكين بذلك الاتجاه السياسى أو تلك الآراء التى كانوا يدينون بها وقت الانتخاب فاعضاء البرلمان أحرار فى أن يغيروا آراءهم^(١).

(رابعاً) إذا نظرنا إلى الأحزاب السياسية وما درجت عليه أساليبها فى حياتها العملية فإنه يصبح من المغالاة أو من المغالطة — فيما يقولون — الادعاء بأنها تمثل حقاً الرأى العام^(٢).

(خامساً) يقولون أن البرلمان لا يمثل إلا السياسة ، فى حين أنه يجب أن يمثل أيضاً الاقتصاد ف بجانب تمثيل الآراء يجب أن يمثل المصالح ، وذلك حتى يصبح البرلمان — كما يقولون «صورة» أو «مرآة» للرأى العام^(٣).

— ٥ —

ضعف السلطة التنفيذية

تنزع الديمقراطية عادة إلى العمل على إضعاف السلطة التنفيذية (الحكومة) لحساب البرلمان ، وهى نزعة صادرة — كما يقول بارتلى — عن سوء ظن دائم بالحكومة التى يتهمها البعض بأنها «رجعية فى جوهر طبيعتها»
réactionnaire dans son essence^(٤)

ونلاحظ هذه النزعة لدى واضعى الدساتير الجديدة عقب حركات استقلالية

[١] راجع صفحة ٣٨ من هذا الكتاب .

[٢] راجع ص ٣٥ وما بعدها من هذا الكتاب .

[٣] راجع مؤلفنا la Démocratie et la représentation des intérêts en France (éd Paris. 1931) P. 156

[٤] بارتلى . القانون الدستورى طبعة ١٩٣٢ ص ٧١٢

أو ثورية ضد نظام الحكم الملكي ، لذلك نجد - تحت تأثير ذكريات الاستبداد السابق للحكومة - يسلكون مسلك التطرف في تقيد سلطانها إلى حد يصل إلى إضعافها وذلك لحساب البرلمان الذي يحملون على تقويته ورجحان كفته على كفة الحكومة . ذلك هو ما لوحظ في الديمقراطيات التي نشأت عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى في أغلب بلاد أوروبا الوسطى (وبخاصة في بولندا ويوغوسلافيا) وكذلك أسبانيا (١) .

وذلك ما شوهد كذلك في فرنسا منذ عصر الثورة الفرنسية حتى قيام الجمهورية الخامسة برئاسة ديجمول عام ١٩٥٨ . وان رجحان كفة البرلمان - كما يقرر الأستاذ جيرو - هو العلامة المميزة للنظام البرلماني الفرنسي . وتلك الظاهرة مطابقة للمذهب الديمقراطي الكلاسيكي الفرنسي الذي ولد في عصر الثورة . ذلك العصر الذي لم يكن ينظر بعين الثقة إلى السلطة التنفيذية وكان يرفع من شأن الهيئات النيابية التي تمثل الشعب صاحب السيادة (٢) .

كما شوهدت تلك الظاهرة لدينا في مصر عند وضع مشروع الدستور (٣)

(لعام ١٩٢٣) .

== وراجع توماس مازاريك Masaryk في مؤلفه : مشاكل الديمقراطية Les Problèmes de la Démocratie طبع في باريس عام ١٩٢٤ ص ٢٦ حيث يقول « اليكم برنامج الديمقراطية : (أولا) الأخذ بنظام الانتخاب العام ، وأن السلطة التشريعية في النظام البرلماني هي لها المقام الأول ... وأخيرا فيما يتعلق برئيس الدولة نجد أن المذهب الديمقراطي يسمح بالملكية المقيدة لا الملكية المطلقة » .

(١) جيرو صفحة ٣٨٩ .

(٢) على أن هذه الظاهرة - كما يقول جيرو - انما تستند الآن - على وجه الخصوص - إلى أساس العمل بها زمنا طويلا . راجع جيرو صفحة ١٧٥ .

(٣) ورد في مجموعة محاضر لجنة الدستور العامة ، صفحة ٣٩ ، على لسان علي ==

وكما أننا نجد تلك الظاهرة أو النزعة لدى بعض واضعى الدساتير — كما قدمنا — فافتنا نجدها كذلك فى بعض الدول لدى البرلمانات ، فنجد فى بلد كفرنسا مثلاً أن البرلمان ينزع إلى إدارة شئون الحكومة وإلى أن يملأ على الحكومة اقتراحاته *dicter les initiatives* — أن مهمة البرلمان هى الرقابة العامة على النشاط الحكومى والإدارى ، ولكن مهمة الرقابة — كما يقول بارتلى — تفترض أن الهيئة التى تقوم بها تترك للهيئة التى هى موضوع الرقابة مهمة الاقتراح والبده فى العمل (*l'initiative*) ، فالرقابة لا تجعل للراقب (أى الهيئة الأولى) أن يحل محل الهيئة الثانية وليس له عليها سلطة الرئيس الإدارى فالحكومة لها أن تتبع سياستها الخاصة مستوحية فى ذلك ضميرها ومصالح البلاد . وهذه السياسة تقع تحت سلطان الرقابة البرلمانية فقط حين تترجم الحكومة عن تلك السياسة بأعمال ظاهرة ، فالحكومة هى التى توجه السياسة العامة . أما الحكومة هى التى تحكم بشرط أن تتخلى عن الحكم إذا لم تتل سياستها ثقة المجلس ، فالحكومة التى تلقى عبء مسئوليتها على البرلمان ولا تعرف أن تتحمل هى تبعة ومسئولية أعمالها لا يصح — كما يقول بحق الأستاذ بارتلى — أن تسمى حكومة (١)

== بأنا ماهر قوله : « ان كل ما نمطيه للسلطة التنفيذية من الحقوق التى يمكنها بها أن تقضى على حقوق السلطة التشريعية إنما نمهد به سبيل الضغط لدولة قوية تريد محالفتنا وسيكون لها جيش على ضفة القتال فى تلجأ إلى هذه الوسيلة لاستدامة الضغط على الأمة ... الخ » .

(١) بارنلى . القانون الدستورى صفحة ٧١٢ « فحينما قال المسو بريان Briand رئيس الوزراء لبرلمان : « أن الجيوش على استعداد » وليس عليكم سوى أن منطقوا بكلمة واحدة وإذا بكم تجدون إقليم الروهر Ruhr (وهو جزء من ألمانيا) قد احتله الجيش الفرنسى غدا » فان المسو بريان قد قلب بذلك الأوضاع كما يقول بارتلى ، ولا يمكن حينما قام المسو بوانسكارويه (رئيس الوزراء فيما بعد) باحتلال الروهر ثم جاء بعد ذلك أمام ==

بعبارة أخرى أكثر إيضاحاً وإيجازاً : « أن مهمة الحكومة - كما يقول الأستاذ سيبير sibert - هي أن تتولى القيادة أو التوجيه (diriger) وأن البرلمان يتولى الرقابة . فالحكومة تقرر وتنفذ ^(١) . وتقدم حساباً . والبرلمان يقدر (apprécie) ويوافق أو لا يوافق ، وما يؤدي إلى اضطراب سير النظام الديموقراطي البرلماني أن تتنازل الحكومة عن مهمتها في التوجيه إلى البرلمان ، وذلك هو ما حدث في فرنسا فيما بين عامي ١٩٠٢ ، ١٩٠٥ ، كما أنه مما يؤدي إلى اضطراب هذا النظام أن يزاول البرلمان رقابته لمجرد معاكسة الحكومة وإحراجها ووضع العقبات في طريقها وذلك من أجل إسقاطها ليتولى بعض أعضاء البرلمان مكانها ، وهذا أمر معروف عن البرلمان الفرنسي وبخاصة عن اللجنة المالية بمجلس النواب إذ كثيراً ما يحدث أن يهاجم رئيس هذه اللجنة وزير المالية لالشي إلا لإسقاطه عن مقعده الوزاري تمهيداً للعود عليه ^(٢) .

— البرلمان يقول له : « ها هو ما فعلته » فان بوانسكاريه انما سار حيثنطبقاً للأوضاع الصحيحة للنظام البرلماني .

راجع فيما تقدم بارتلمى ص ٣١٧

(١) أما فيام الحكومة بالتنفيذ فهذا انما يكون بداعة في الأحوال التي لا يتطلب فيها الدستور ضرورة موافقة البرلمان قبل التنفيذ .

(٢) سيبير « دستور فرنسا » [المراجع السابق] صفحة ١٦٢ ، ١٦٣ - ويضيف الى ما تقدم قوله : « وكذلك يضطرب ذلك النظام البرلماني حين نجد أن تلك الرقابة التي يجب أن يزاولها البرلمان (المستول أمام الأمة) بكامل ميثقه ، نجد أنها اللجان البرلمانية هي التي تزاولها في الواقع ، ففي عام ١٩٢٥ نجد مثلاً المسير Loucher وزير المالية يقدم استقالته لأن اللجنة المالية بمجلس النواب رفضت الموافقة على مشروعاته المالية التي قدمها » ثم يقول : وهناك اعتداءات أخرى على سلطان الوزارة ، وذلك حين نرى المؤتمرات الحزبية تمل على الوزارة السياسة التي يجب اتباعها —

أما عن المساواة التي تنسب إلى تلك الظاهرة أو تلك النزعة (نزعة إضعاف السلطة التنفيذية) فأهمها ينحصر في أنها لا تمكن الحكومة من معالجة المشاكل المعقدة للعصر الحديث لا سيما في أوقات الازمات وبخاصة المشاكل الاقتصادية تلك المشاكل التي تتطلب حكومة قوية تتمتع وتشعر بقسط كبير من الاستقرار^(١) فإضعاف السلطة التنفيذية يترتب عليه عدم الاستقرار الوزاري الذي تقدم الكلام عن مساوئه العديدة^(٢) .

ومن الناحية الأخرى نجد بالعكس أن وجود سلطة تنفيذية قوية كان في مقدمة الأسباب التي أدت إلى نجاح نظام الحكم الديمقراطي في بعض البلاد كما هو الشأن في إنجلترا ، والولايات المتحدة والمللكيات البرلمانية لشمال أوروبا (السويد ، النرويج ، هولندا ، بلجيكا ، الدانمارك) وسويسرا ، فنجد في إنجلترا أن البرلمان (وفيه مجلس العموم هو العنصر الاساسي منذ عام ١٩١١) يعد

— فالموافقة أو عدم الموافقة على سياسة الوزارة يجب أن تكون ثمرة مناقشات علنية في الجلسات البرلمانية .

ويقول بارتلمى صفحة ٧١٤ « أننا نجد الوزارة في بعض الأحيان تتلقى تعليمات وأوامر من بعض الأحزاب السياسية لا سيما في فترة العطلة الصيفية البرلمانية ، فإذا تصبج اذن المسؤولية الوزارية والرقابة البرلمانية وهي جوهر النظام البرلماني »

راجع أيضا بيردو : القانون الدستوري ص ١٧٩ . وكذلك مازاريك : « مشاكل الديمقراطية (طبعه باريس ١٩٢٤) ص ٦١ حيث يقول : « أن البرلمان الضعيف لا يجب أن يرى أمامه وزارة قوية » .

(١) « ولا سيما في الأوقات الصعبة les périodes difficiles التي نجتازها في هذا العصر فانتا نجدنا بحاجة كما يقول جيرو سفة ٣٩٠ الى اجراء تغييرات كثيرة في نواحي مختلفة وإلى القيام باجراءات سريعة قوية » .
(٢) راجع صفحة ٤٧ من هذا الكتاب .

— من الناحية النظرية — هو الممثل للسلطة العليا للدولة وأنه ذو سلطة ضخمة ليس لارادته حدود ولا قيود اللهم إلا إرادة الشعب ومع ذلك فأننا نجد في الواقع أن البرلمان يتبع الوزارة وهي التي تقرر سياسة الحكومة وتزاول السلطة الفعلية حتى أن بعض المؤلفين الانجليز نجدهم يتحدثون عن دكتاتورية الوزارة وهم إنما يريدون بذلك أن يقولوا أن سلطة الوزارة لا تجد أمامها في مجلس العموم أية عقبة (١). ففما يتعلق بالقوانين والميزانية نجد في الواقع أن مجلس العموم إنما يصوت عليها طبقا لما ترسمه الحكومة حتى أن بعض الباحثين من الناقدين يذكر عن مجلس العموم أنه أصبح بمثابة « مكتب تسجيل » لأعمال الوزارة (٢)

وفي سويسرا التي يعد نظامها الديموقراطي موضع إعجاب جميع الباحثين نجد

(١) جيرو صفحة ١١٢، ١١٢ — يجب ألا يفوتنا هنا ملاحظة أن الأستاذ جيرو كتب ذلك في كتابه عن السلطة التنفيذية التي ظهر عام ١٩٣٨. ونحن نلاحظ أنه منذ عام ١٩٤٥ حتى اليوم أي منذ وزارة اقلي (زعيم حزب العمال) الأولى حتى وزارة المحافظين التي رأسها تشرشل منذ أواخر عام ١٩٥١ فأنتنا نلاحظ أن مركز الوزارة بدأ يتطورها غير فلا يصل من الضعف أمام مجلس العموم ، وذلك راجع إلى أن الأغلبية التي تستند إليها الوزارة في المجلس أغلبية ضعيفة إذ لا يزيد عددها عن عدد المعارضة لا بقدر قليل بل ضئيل ، — كما هو راجع فيما يبدو لنا — إلى أن شخصية رئيس الوزارة « سواء كان آتلي أو تشرشل » قد اتابها بعض الضعف أمام حزبه وراجع لافاريير Cour de Dr. Const من ٦٤٢ حيث يقول : في إنجلترا يعدون مهمة تقرير سياسة الوزارة من شأن الوزارة ورئيسها .

(٢) جيرو صفحة ١٢٤ — ففما يتعلق بالموقف على القوانين والميزانية — كما يقول — يمكن القول بأن مجلس العموم يصوت عليها طبقا لما ترسمه الحكومة ، حتى أن بعض الباحثين الناقدين يذكر عن مجلس العموم أنه أصبح بمثابة « مكتب تسجيلي » لأعمال الوزارة .

Laski : the decline of parliamentary government, in foreign association 28 mars 1931, p, 7

أن البرلمان إذا كان يعد من الناحية النظرية والقانونية — والسلطة العليا وأن المجلس التنفيذي Conseil Fédéral (الحكومة) ما هو إلا أداة في يد البرلمان يختار هو أعضائه (أعضاء الحكومة أي الوزارة ورئيس الجمهورية) لمدة أربع سنوات (١)، إلا أننا إذا نظرنا إلى الواقع لوجدنا أن لرجال الحكومة سلطانا ونفوذا كبيرا على البرلمان إذ هم يختارون عادة بين زعماء مجلسي البرلمان وأنه وإن كانت مدة انتخابهم أربع سنوات إلا أن التقاليد سارت — كما قدمنا — على أن البرلمان يقوم بتجديد انتخابهم حتى أنه يصح القول بأنهم ينتخبون لمدة غير محدودة أي لا يحد لها إلا مدى أعمارهم، حتى أنه لا يوجد في العالم حكومة أكثر استقرارا منها، وفي ذلك الاستقرار مصدر من أهم مصادر ذلك النفوذ الكبير للحكومة (٢).

وفي فرنسا « لم نجد — كما يقول الأستاذ جيرو — عملا مشمرا منتجا فيها إلا في تلك الفترات القليلة النادرة التي وجدنا فيها على رأس الحكومة رجلا ذا نفوذ على البرلمان (٣) ».

(١) يجب ألا تنسى أن النظام الدستوري السويسري هو صورة من صور ذلك النظام المعروف باسم « حكومة الهيئة أو الجمعية النيابية » *Gouvernement d'assemblée* وهو ذلك النظام الذي يجعل فيه الكفة الراجحة من الميزان للبرلمان على السلطة التنفيذية التي تعد مجرد عامل أو تابع *agent ou commis* للبرلمان التي يقوم بتعيينها وتوجيهها وعزلها .

(٢) راجع بحثنا الأستاذ Werner « الاستاذ بكلية الحقوق بجامعة جنيف عن « الدستور والنظام السياسي السويسري » منشور في كتاب *La Suisse* طبعة ١٩٣٥ ص ١ — ٣٦ وكذلك جيرو صفحة ٣٨٩ .

(٣) جيرو صفحة ٣٨٩ .

الخلاصة أن البلاد الحرة هي بحاجة - قبل كل شيء - (كما يقول الأستاذ جيرو) الى حكومة قوية ^(١) ، ترى من واجبها - على حسب تعبير الرئيس بوانكاريه Poincaré عام ١٩٠٦ - ألا تترك لسواها مهمة التوجيه (Son rôle directeur) ، بل أن تكون معلقة على رأس الاغلبية البرلمانية لا عالقة في أذيالها ، وأن هذه الفكرة - كما يقول بارتلى - كثيرا ما تغيب عن الابصار والبصائر ^(٢) .

أن الحكومة - كما يقول جيرو - قد تتمتع في بعض البلاد بسطان تستمده من التقاليد كما هو الشأن في إنجلترا ، على أن الحكومة بحاجة بوجه عام إلى رجال ممتازين كي يعملوا على تدعيم سلطانها وعلى تبرير ذلك السلطان ^(٣) ، (أمثال بوانكاريه في فرنسا ، ومازاريك في تشيكوسلوفاكيا ، وروزفلت في الولايات المتحدة ^(٤)) فالدرؤف في فرنسا مثلا أن أهم الازمات التي مرت بها وكان نظامها

(١) جيرو صفحة ٢٩٠ .

(٢) « ولقد نجد بعض الوزارات الفرنسية لم تأخذ بهذا الرأي كما حدث فيما بين عامي ١٩٠٢ ، ١٩٠٥ . وأنه كذلك لإجراء جديد مستحدث (مستنكر) في النظام البرلماني ذلك الذي حدث في شهرى يولييه وأغسطس عام ١٩٠٤ بسدد اتفاقات لندن إذ رأينا رئيس الوزارة الفرنسية بعد أن قام بالمفاوضات وقبل أن يوقع بإمضائه على تلك الاتفاقات قد تقدم إلى مجلسي البرلمان ليحلها المسؤولية » راجع فيما تقدم بارتلى ص ٧١٣ .

(٣) جيرو صفحة ٣٩٠ حيث يقول : « أن بلادا مثل تشيكوسلوفاكيا لم تعرف (ماين الحريين العالميتين) أزمة للديموقراطية وذلك رغم ما صادفت من مصاعب كبيرة ، ومرد ذلك إلى أن تلك المصاعب لاقت - كإفحتها رجالا ممتازين من طراز مازاريك ، وبنيس Bénéس » (٤) نريد هنا أن نوجه الأنظار إلى أننا لما ننحى « بالحاكم القوى » ذلك الحاكم الذى لا يستمد قوته من احكام عرفية أو قوانين استثنائية مقيدة للحريات ، ولما ذلك الذى يستمدها - قبل كل شيء - من شخصيته : من عبقريته أو كفاءته ومن مبلغ غيرته على خدمة =

البرلمان بل وكانت البلاد كلها عرضة لخطر كبير، تلك الازمات انما انفذت البلاد من خطر ما على أيدي شخصيات قوية امثل كليمنصو Clemenceau عام ١٩١٧ ابان الحرب ، وبوانكاريه عام ١٩٢٦ على أمر الازمة المالية النقدية الخطيرة ، والمسيو دومرج عقب الحوادث والاضطرابات الدامية عام ١٩٣٤ (في ٦ فبراير) (١).

استغلال أو سوء استعمال الرقابة البرلمانية

لما كانت السياسة - كما يقول الأستاذ جيز - تجتذب اليها الوصوليين الذين يتسوا من الحصول على مركز طيب يكدهم وشخصيتهم فلجئوا إلى الناخبين للحصول على أصواتهم لذلك نجدهم اذا حصلوا عليهم اعمدوا الى استغلال نفوذهم (٢)

== الصالح العام ومن مبلغ ما يتمتع به لذلك من نفوذ على الرأي العام .
راجع أيضا : Lawrence Lowel : La crise des gouvernements représentatifs et parlementaires dans les démocraties modernes, revue de droit public, 1928 p. 571 - Barthelémy : La crise de la démocratie représentative, Revue de droit public, 1928 p. 58
(١) رينيه كايمان ص ٧ - ويضيف الى ما تقدم : « وفي تلك المرات الثلاثة بلغ نجاح الحكومة حدا أبعد مما كان مرجحا ، فأخذ النظام البرلماني أما فيما عدا تلك الحالات الثلاثة فقد عاشت فرنسا في حالة أزمة وزارية مستمرة ، ولقد قال السنتو تارديو Tardieu (أحد رؤساء الوزرات السابقين) بحق « أن فرنسا جسم بلا رأس »

(٢) جيز jize القانون الإداري (المراجع السابق) ص ٤٠٦ - ويضيف الى ما تقدم « ففي فرنسا مثلا نجد من الأمور المعروفة مبلغ النفوذ الذي يزاوله المحامون السياسيون على القضاء ، وفي بعض الديمقراطيات الحديثة نجد أن مقعد البرلمان هو السلم الذي يوصل إلى أكبر مناصب الدولة وأرقاها أدبيا وماديا (سفارات ، حكام مستعمرات الخ) ثم أن نفوذ

واساءة استعمال حقهم أو سلطتهم في الرقابة . أما عن الصورة التي يبدو فيها سوء استعمال هذه السلطة فهي تتلخص - كما يقول بارتلى - في أن أعضاء البرلمان يعملون - كأفراد - على التأثير على أعمال الحكومة (لقضاء بعض المصالح الخاصة) جاعلين أصواتهم في البرلمان ثمنا لما قد يكونون احرزوه من الحكومة من ضروب المنافع . ان مثل هذا السلوك ^(١) - كما يقول بارتلى - سلوك معيب ومع ذلك فهو أمر شائع ذائع .

أما عن الأمثلة الذائعة لذلك الاستغلال فلنذكر في مقدمتها أكثرها ذيوها وهو استغلال تلك الرقابة من أجل قضاء مصالح لأهالي الدائرة الانتخابية ، وفي ذلك يقول الكاتب الفرنسي الكبير اندريه سيجفريد André Siegfried « أن النائب لم يعد يمثل الأمة جميعها بل أصبح سفير اقليمه في باريس ووكيل ناخبيه » ^(٢).

وكذلك نجد في أمريكا بوجه خاص هذه الشكوى من استغلال عضو البرلمان لمركزه في سبيل أداء مصالح خاصة لأهالي دائرته الانتخابية ، وكان ذلك - كما يقول لورنس لوويل - في مقدمة الأسباب التي أدت الى ذبوع السمعة السيئة للهيئات النيابية في أمريكا ، ^(٣) .

==
النواب على الادارة يسبح لهم بالوصول الى مقاعدق مجالس لإدارة الشركات الكبيرة الصناعية والمالية ، وفقدان مقعد النيابة يفقد السياسي كل وسائل النفوذ وبالتالي مصادر الكسب الشخصي ، لذلك كان كل اهتمامه موجها الى إعادة انتخابه ، أما الصالح العام فليس له لديه سوى وزن خفيف .

(١) بارتلى ص ٧١٢ - وراجع بيردو صفحة ١٧٩ .

(٢) جيبرو صفحة ١٧٩ .

(٣) لوويل ص ١٢٠ « وأن أهم عامل من العوامل التي أدت الى زيادة سلطة رئيس ==

كما نجد في أمريكا الشكوى من خضوع النواب لنفوذ أصحاب الشركات ، وفي ذلك يقول لوريل : « أن المسئول الأول من ذلك الفساد الذى تعدد اليه الشركات بشراء ذمم النواب ، ان المسئول هم الناخبون الذين ينتخبون أمثال أولئك النواب الذين تعوزهم النزاهة » (١) .

- ٧ -

توزيع المسئولية

من الانتقادات التى توجه إلى الأنظمة الديمقراطية أنها تعمل على توزيع المسئولية إلى حد يجعلها شيئاً يقرب من لا شيء ، فالنائب حين يخطئ نجده ينسب الخطأ إلى الحزب الذى ينتسب إليه أو إلى المجلس النيابى جميعاً ، والوزير إذا أخطأ نجده يلقى مسئولية الخطأ على الوزارة كلها أو أنه يعد ذلك الخطأ من آثار « التركة

الجمهوروية فى أمريكا - كما يقول لوريل - إنما هو الشعور العام بأن الهيئات النيابية يخضع أعضاؤها لتأثير المصالح المحلية وما أمثلها بخلاف رئيس الجمهوروية الذى لا يمثل إلا صالح الأمة جميعاً .

(١) لوريل صفحة ١٣٨ - ١٣٩ « أن المال ضرورى - كما يقول - حتى لعدد نفقات حملة انتخابية مشروعه ، لذلك كانت خير وسيلة لاكتساب صداقة أعضاء البرلمان هى المساهمة فى النفقات التى تتحملها خزانة الحزب لأجل القيام بالدعاية الانتخابية ، وبما أن الهدف من تلك المساهمة فى النفقات إنما هو احراز الشكر وعرفان الجليل لا انتصار الحزب لذلك كثر نجد هذه الشركات تعتمد أحياناً على المساهمة فى نفقات الأحزاب المختلفة المتنافسة ، وبما أن زعماء هذه الأحزاب إنما يهدفون إلى تولي الحكم أكثر مما يهدفون إلى تنفيذ سياسة معينة لذلك لا نجد ثمة ما يمنع زعماء الأحزاب المختلفة المتنافسة من أن يتفقوا على خدمة شخصية أو هيئية (شركة) معينة ساعدت مالياً تلك الأحزاب » .

المثلة بالأوزار ، التي انتقلت اليه عن اسلافه ، أو نجده يلقى مسئولية الخطأ على كاهل مرموسيه من الموظفين . وفي ذلك يقول الأستاذ بارتلى (في مؤلفه القيم و مشكله الكفاءة في الديمقراطية) ، « أن المسئولية السياسية للوزراء تكاد تكون صورية (un pou illusore) فالوزير اذ ينزل عن كرسى الوزارة يخلق له صفحة جديدة بيضاء من غير سوء ، تسمح له أن يشترك في وزارة جديدة ، فعين يذهب الوزير عن الوزارة تذهب عنه بذهابها في الواقع كل مسئولية . ثم هو حين كان في كرسى الوزارة لم يكن مسئولاً الا عن التوجيه السياسى لشئون وزارته ، وهو لا يمكن أن يكون مسئولاً حقا عن الشؤون الادارية ، على أن الموظفين الفنيين - من الناحية الرسمية - مجهولون من الجمهور ومن البرلمان ، ومن ذلك تسود عدم المسئولية ، فالمرظف الفني شأنه شأن ملك إنجلترا ، ولا يمكن أن يخطئ ، Can do no wrong فشخصيته الفنية (أو بعبارة أصح تبتلعها s'absorbe) شخصية رؤسائه الوزراء الذين يتناوبون على رأس الوزارة ، فالعارضة — كما يقول جلادستون لا يجوز لها أن تؤاخذ الوزير على أنه خالف رأى مرموسيه من الموظفين (الفنيين أو الاداريين) فالثناء أو النقد بصدد ما يجرى في الوزارة (أى بصدد سير الأعمال بها) يجب أن يوجه إلى الوزير ولكن الوزير لم يبت في الأمر وحده فالمرموس هو الذى اتخذ في الواقع القرار أما الوزير فهو لم يفعل سوى التوقيع على قرار قد لا يكون ألم به ، والمرموس لم يفعل سوى مجرد اقتراح الحل للسأله ولكن الوزير حين يوافق يصبح الاقتراح معدوداً من صناعه ، وبذلك لإنجد أحداً مسئولاً لأنه لا يمكن أن نجعل مسئولاً مسئولية كاملة الشخص الذى قرر دون أن يبحث ولا الذى يبحث دون أن يقرر ، (١) .

(١) فتلا رأت مصلحة المباني (أى الهيئة الفنية) — كما يقول بارتلى — أن ==

- وهناك عدا ما تقدم بيانه من الانتقادات أو المساوى التي تنسب الى الانظمة الديمقراطية ، مساوى ، أخرى ذات أهمية ثانوية حسبنا هنا أن نشير اليها في وجيز العبارة مجرد اشارة . أهم تلك الانتقادات ذلك البطء الشديد في المشروعات والتشريعات حتى أنه ليندر - كما يلاحظ الأستاذ لاسكى - أن نجد وزارة اصطفاة في مدة حكمها أن تنفذ برنامجها ^(١) ، وفي مقدمة الاسباب التي تدعو الى ذلك البطء الشديد عدم العناية بالاجراءات أو المناهج الداخلية البرلمانية ، أى بتلك الوسائل التي تتبع داخل البرلمان في ادارة دفعة الأعمال : في تنظيم المناقشات والخطابة وتقديم الاقتراحات والاستجوابات الخ ، إذ أن عدم دقة تنظيم تلك المسائل يؤدي الى ضياع وقت المجلس في مناقشات لا تحدث الا ضوضاء أو دوياء ، كأنها رصاصة تطلق في أجواز الفضاء أو سوط تضرب به صفحة الماء .

ولقد أشار المؤتمر البرلماني (الذي عقد في مدريد عام ١٩٢٣) إلى ضرورة العناية بأمر تلك المناهج الداخلية البرلمانية ^(٢) .

تقل ديوان المحاسبة الى الجناح الشمالي من قصر التويلري - يكلف الخزانة مليونين ونصف من الفرنكات وقد وافقت الجمعية الوطنية l'Assemblée Nationale على ذلك بناء على اقتراح وزير الاشغال السيوكايو Ciallaux ولكن حدث بعد ذلك أن زادت التكاليف عن ١١ مليوناً من الفرنكات ، وفي ١١ مايو ١٨٧٩ طلبت الحكومة مواقفه على الاعتمادات المالية التي تطلبها ذلك الخطأ في التقدير ، فلم يسكن هنالك أحد مسئولاً عن ذلك : فالوزير كان قد ترك كرمى الوزارة منذ أمد طويل وكذلك لم يسأل الفتيون الذين جروا الوزير الى الخطأ . راجع فيما تقدم كتاب « مشكلة الكفاءة في الديمقراطية » للأستاذ بارتمى ص ٢٢٨ و ٢٢٩ .

(١) لاسكى : « الديمقراطية في أزمة » صفحة ٧٨ .

(٢) راجع مجموعة رسائل الانظمة الدستورية والادارية والقضائية المقارنة للدكتورين عبد السلام ذمعي ووايت ابراهيم الرساله الثانية ص ١٩٣ - ١٩٥ .

- وهناك سبب آخر وأخير من أسباب أزمة الأنظمة الديمقراطية البرلمانية،

ذلك هو - فيما يرى بارتلى - نقل النظام البرلماني الى بلاد ذات نظام جمهوري، أي أن الأستاذ بارتلى يرى أن من الأسباب التي أدت إلى اضطراب سير النظام البرلماني وإلى ضعف الثقة به أن هذا النظام البرلماني وقد نشأ في إنجلترا وهي بلاد ذات نظام ملكي قد نقل في بعض البلاد إلى حيث يوجد نظام جمهوري، بعبارة أخرى أنه يرى أن النظام الديمقراطي البرلماني لا يمكن أن يكتب له النجاح إلا في بلد ذات نظام ملكي أما في البلاد الجمهورية فعليها أن تختار صورة أخرى من الأنظمة الديمقراطية (نظام حكومة الجمعية النيابية مثلاً المعروف في سويسرا أو نظام الحكومة الرئاسية المعروف في الولايات المتحدة الأمريكية) (١)

(١) وفي ذلك يقول بارتلى في كتابه في القانون الدستوري طبعة ١٩٢٣ ص ١٨١، ١٨٢ و - أتناه يصح أن نتساءل عما إذا كان النظام البرلماني الذي نشأ في ظل الحكم الملكي يجوز أن ينقل ليعيش وينمو في ظل النظام الجمهوري؟ أن المكان الفضل لهذا النظام إنما هو بلاويب في ظل النظام الملكي حيث نجد الملوك يستمدون عادة من الوراثة ومن ولاء شعوبهم قوياً ومكانة (أو قوة اجتماعية) لا يمكن أن يحرزها مثلها رئيس جمهورية (لا سيما إذا كان منتخبا من هيئة انتخابية ضيق نطاقها كبرلمان مثلاً) .

فنقل النظام البرلماني إلى بلاد جمهوريه هو أمر تقترضه تلك الصعوبة الكبرى التي تتلخص في العمل على أن تكفل رئيس الجمهورية تلك المكانة التي يحرزها الملوك عادة . وأن الوثنية المعروفة التي تكفل لرئيس الجمهورية تلك المكانة هي طريقه انتخاب رئيس الجمهورية بواسطة الانتخاب العام المباشر (أي بواسطة الشعب) ولكن هذه الوسيلة خطر على الحرية لأنها تهدد بقتصره (دكتاتورية رئيس الجمهوريه) وإذا جعلنا أمر انتخاب رئيس الجمهوريه موكولا على البرلمان فإن ذلك يؤدي إلى اضطراب سير النظام البرلماني لفقدان التوازن بين قوى الهيئات الدستورية المختلفة كما كان الشأن في فرنسا في ظل الجمهوريه الثالثه (أي إلى ما قبل حكم المارغاليتان سنة ١٩٤٠) .

بقى الدستور الألماني لسنة ١٩١٩ (وهو دستور ديموقراطي برلماني قرر أن يكون انتخاب رئيس الجمهوريه بواسطة الانتخاب العام المباشر) وفي مقدمته

انتقادات الشيوعيين للماركسيين للميمقرراطية الغربية (١)

هذه الانتقادات يمكن أن تلخص في ثلاثة أمور متصل بعضها ببعض ، على أننا نستطيع مع ذلك أن نفصل ما بينها لترتيبها على الوجه الآتي .

١. تنقير الدول .. الميمقرراطية الغربية ليست ديمقرراطية كاملة

ذلك لأنها — كما يقول الماركسيون — ديمقرراطية سياسية فحسب ، ومن أجل أن تكون ديمقرراطية كاملة كان يجب أن تكون كذلك ديمقرراطية اقتصادية — اجتماعية ، أي أن تكون من خصائصها كذلك أن تكفل للفرد ما يطلق عليه في العصر الحديث « بالحقوق الاجتماعية » ، (Droits sociaux) ويقصد بها تلك الحقوق التي تنقير للفرد لتحريره من الناحية الاقتصادية ولذلك يطلق عليها كذلك أحيانا « الحقوق الاجتماعية — الاقتصادية » ، « كحق العمل ، أي حق كل فرد قادر أن يحصل على عمل ، أو بعبارة أخرى أنه يجب على الدولة أن توفر عملا لكل فرد قادر ، وحق العامل في أجر مناسب ورعاية صحية ، ومعونة في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل ، وحق العمال في تكوين

= الأسباب التي حدث بهم إلى اتباع تلك الطريقة في انتخاب الرئيس إنما هو ذلك السبب الذي تقدم ذكره ، وهو ضمان نفوذ كبير لرئيس الدولة إذ أن مثل هذا النفوذ هو أمر ضروري لحسن سير النظام البرلماني »

(١) لزيادة التفصيل فيما يتعلق بهذه الانتقادات راجع كتابنا « الأنظمة السياسية

نقابات لحماية مصالحهم ، وكذلك رعاية الدولة للأمومة والطفولة ^(١) الخ .

النقد الثاني - انه الشعب ليس هو الذي يحكم في الواقع

ففي مجتمع رأسمالي - فيما يرى لينين - لن تكون الديمقراطية إلا أداة سيطرة لخدمة الطبقة الحاكمة أو على حد تعبيره « ديموقراطية لصالح الأقلية أى لطائفة أصحاب الأملاك : الأثرياء » ، بعبارة أخرى أن السيطرة على شئون الحكم إنما هي لطبقة الرأسماليين ^(٢) .

النقد الثالث - انه الحرية في تلك الديموقراطية الغربية هي مسألة صورية

سكينة . هذه الظاهرة تعد بمثابة نتيجة طبيعية لما تقدم بيانه (في النقدين السابقين) فالحرية هنالك - فيما يقول الماركسيون - ما هي في الواقع سوى مجرد سراب خداع في أعين الطبقة العاملة ، فما هي مثلاً قيمة حرية الفرد في أن يرشح نفسه

(١) هذه الحقوق الاجتماعية - الاقتصادية ينس عليها أحياناً في الدستور « كحقوق » الأفراد وأحياناً « كواجبات » على الدولة .

(٢) فهذه الديموقراطية (الغربية) « السياسية » فنسب - بغير الديموقراطية الاقتصادية الاجتماعية - تصبح صورية غير حقيقية . فثلاً من البساذى المقرره في تلك الديموقراطية الغربية (السياسية فنسب) أن العامل أو الزارع الصغير له الحق أن يرشح نفسه لانتخابات المجالس النيابية ، تماماً كما أن اصحاب المصنع (أو غيره من ذوى الأملاك) هذا الحق ، ولكن حرمان ذلك العامل أو الزارع من الثروة والتعليم وفراغ الوقت هي أمور من شأنها أن تحول في الواقع دون وصولها إلى تلك المقامه النيابية ، ثم أن الجماعات أو الشخصيات التي تسيطر على الميدان الاقتصادي تسيطر كذلك على الميدان السياسي وبذلك يخضعون الدولة لسلطان مصالحهم ، فنجدهم عن طريق ميطرتهم على الصحافة وعلى الانتخابات واستناداً إلى ما يزاولون من الضغط على الشئون المالية للدولة ، نخدمهم يصبحون الساده الحقيقيين للدولة .

للاستخابات النيابية إذا لم تكن لديه - كما قدمنا - الثروة والفراغ ولا غير ذلك من الوسائل التي تمكنه من منافسة المرشحين من أصحاب رؤوس الأموال . وما قيمة حرية الصحافة مثلا إذا كانت دور النشر في أيدي الرأسماليين (١)

أما وقد انتهينا من بيان تلك الانتقادات أو المساويء التي تنسب إلى الأنظمة الديمقراطية فأننا ننقل الآن إلى تمحيصها : إلى وزنها وبيان حقيقة قيمتها ومعدنها رغم رواجها في أسواق عالم السياسة وعلائها .

الفرع الثاني

(١) نقض المساويء أو الانتقادات الموجهة إلى الأنظمة الديمقراطية

بعض تلك الانتقادات - فيما بيننا من قبل - بين أمر صحتها وسلامتها ، وبعضها - فيما سنبين من بعد - نجدها مبالغافيا أو أنه يمكن تلافيها ، أو تقوم على غير أساس أو على أساس غير سليم ، فالواقع أن بعضا من تلك الانتقادات كان الأجدر به أن يوجه إلى طبيعة النفس البشرية لا إلى طبيعة الديمقراطية ، أو أجدر به أن يوجه إلى ما يحدث من إساءة تطبيقها أو إساءة نقل أنظمتها لا إليها ذاتها ، أي أن يوجه إلى ما قد يحدث من وضع بلد من البلاد على

(١) ومثل نجد العلاقات بين الرأسماليين والعمال تعد (في الديمقراطية الغربية) علاقات « حرة » من الناحية القانونية لأنها تقوم على أساس تعاقد بين طرفين يتعاملان ويتبادلان على قدم المساواة .

مسألة لكن هذه العلاقات إذا نظرنا لها من الناحية الواقعية نجدها علاقات « غير حرة » نظرا لما لأولئك الرأسماليين من تلك السيطرة التي أشرنا إليها .

درجة من درجات سلم الأنظمة الديمقراطية أعلى من الدرجة التي أهدت له (١) .
والآن ننقل إلى معالجة ما أوجزنا تفسيراً وتفصيلاً .

أولاً - الأحزاب السياسية :

وجود الأحزاب يعر في الديمقراطية الغربية إحدى الضرورات : قبل أن نعرض لمناقشة ما يوجه إلى الأحزاب من انتقادات يجدر بنا أولاً أن نبين أن وجودها يعد - كما يقولون هناك - إحدى الضروريات التي تقضى بها طبائع الأشياء : طبيعة النفس البشرية وطبيعة الأنظمة الديمقراطية النيابية (وبخاصة البرلمانية) حتى أنه ليصح القول « بأن العداء نحو الأحزاب - كما ذكر الفقيه النمساوي الكبير كلسن Kelsen - إنما يخفى وراءه عداء للديمقراطية ذاتها (٢) » ، فالأحزاب هي أساس الديمقراطية ، (٣) كما يقول الأستاذ جينجز Jennings ، وانا لنجد في السنوات الأخيرة - كما يقول لوييل - أن خصوم النظام الحزبي قد

(١) راجع بيردو : القانون الدستوري (طبعة ١٩٤٧) ص ٨٢ حيث يقول :
« الواقع أن سهام الانتقادات التي وجهت إلى الحكومة النيابية إنما كانت تعيب تطبيقاتها المشوهة ses déformations أكثر مما كانت تعيب طبيعتها » وراجع أيضاً لوييل ص ١٣٢ حيث يرى أن أسباب فقدان تلك الثقة في الأنظمة الديمقراطية ترجع من ناحية إلى ما ظهر فعلاً من مساوئ المجالس النيابية ، كما ترجع من ناحية أخرى إلى مبالغة الجمهور في تصوير تلك المساوئ .

Kelsen : La Démocratie. Sa nature. Sa Valeur. p: 20 28(٢)

وقد وردت الإشارة إليه في كتاب جيرو صفحة ١١٢ .

(٣) جينجز : « البرلمان يجب إصلاحه » [Parliament] must be Reformed

تعيينوا ضرورة وجود هيئات يتعاون أفرادها معا بصفة مستديمة (أى وجود الأحزاب) فى العالم السياسى ، فالملصكون - كما يقول - أصبحوا فى العصر الحديث لا يهدفون إلى هدم النظام الحزبى إنما إلى تنظيمه (١) .

أما القول بأن وجود الأحزاب ضرورة تقضى بها طبائع الأشياء فيما إذا لذلك يقولون أن الحزب ما هو الاجماعة من الجماعات المنظمة ، وان نزعة حب الانضمام أو الانطواء تحت لواء إحدى هذه الجماعات هى - كما يقول لوبيل - إحدى نزعات بل غرائز النفس البشرية ، فتللك الغريزة هى التى جعلت من الإنسان مخلوقا اجتماعيا بدلا من أن يجعل منه مخلوقا شأنه شأن بعض فصائل الحيوانات التى يعيش أفرادها فى عزلة أحدها عن الآخر (٢)

والديموقراطية فيما يقول روبرت ميشيل - لا يمكن قصور وجودها دون تنظيم ، والأحزاب هى التى تولى ذلك التنظيم ، فالنظيم - كما يقول - هو الوسيلة الوحيدة لخلق ارادة عامة (أى ما يسمى بإرادة الأمة أو الرأى العام) والتنظيم فى يد الجماعة الضعيفة سلاح من أسلحة الكفاح ضد الأقوياء فإن كفاها ما لا يمكن أن تكون

(١) لوبيل : « الرأى العام والحكومة الشعبية » ص ١٠٣ - وراجع أيضا لابراديل Cœur de Dr. Conet. ص ٤٣ حيث يقول : « أن النظام البرلمانى وقد نشأ فى إنجلترا بين أمضن الأحزاب ونما وكبر معها لا يمكنه أن يحيا إلا بها »

(٢) « فتللك الغريزة - كما يقول لوبيل - هى الرابطة التى تربط أفراد أشد القبائل مهيبة ، وحين تبدو هذه الغريزة فى صورة الولاء ، للوطن فاننا نشيد بها ونسميها « الوطنية » وحين تبدو فى صورة الولاء لحزب من الأحزاب فان الطبقة المتفقه فى أمميك تنظر اليها (أى إلى النزعة الحزبية) نظرة استنكار وذلك مالم يكن الحزب عبارة عن جماعة اصلاحيه ، وسواء كان تأييد روح الجماعة طيبا أو غير طيب فإنه يعد - فى الحالين - قسوة يجب أن يحسب لها حساب » لوبيل ص ٨٧ ، ٨٨ .

له فرصة ما للتجاح الا اذا كان ثمة تضامن يجمع بين الأفراد الذين يهدفون إلى هدف واحد ، (١) .

وحسبنا ديانا لما يذكره من أن وجود الأحزاب ضرورة تقضى بها طبيعة الديمقراطية ، أن نشير إلى حالتين يذكرهما التاريخ غير البعيد . فذكر (أولا) ما كان معروفاً عن مؤسسى جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية اذ كانوا يرون أن الأحزاب السياسية هى شئ خطير وأنه يجب عدم تشجيعها ، ومع ذلك لم يمض زمن طويل حتى ظهرت الأحزاب السياسية ، فانتخابات ثالث رؤساء الجمهورية للولايات المتحدة (عام ١٨٠٠) إنما كانت كفاحاً بين الأحزاب السياسية وكان انتخاب الرئيس jefferson إنما يرجع الفضل فيه إلى جهود حزب ميباسى (٢) .

(١) « فنحن نعيش كما يقول روبرت ميثيل - فى عصر رستخت فيه الرؤوس فكرة التعاون ومدت جذورها فى أعماق النفوس إلى حد أن أصنام الملايين أنفسهم يدركون حاجتهم إلى العمل معاً أى إلى التعاون ولكن مبدأ التنظيم الذى هو أمر ضرورى من الناحية السياسية ينطوى على بعض الاخطار لاذ أن ذلك التنظيم سيكون بمثابة منبع يفيض منه سيل النزعة المحافظة فوق سهول الديمقراطية ، وسوف يحدث ذلك الفيضان من التلب ما تتغير معه معالم تلك السهول » .

راجع فيما تقدم روبرت ميثيل ص ٦٥

(٢) جارنر Garnar (الرجع السابق ذكره) صفحة ١٢٥ ، ١٢٦ « ومنذ ذلك الحين - كما يقول جارنر - يوجد فى أمريكا - بالأفـل - حزبان - حقاً فقد وجد ولا يزال يوجد حتى عدة أحزاب أخرى اليوم ثانوية ولكن تأثيرها يكاد يكون تافهاً .

ثم يقول : « لقد تألف حزب لتجريم المسكرات ثم تقرر ذلك التجريم ، ومع ذلك ظل ذلك الحزب قائماً ليُدرف - كما يقول (الحزب) على تطبيق ذلك التجريم » ! على أن مثل ذلك الحزب (الذى ينشأ لهدف معين ثم يتحقق الهدف) لا يقوى طويلاً على البقاء فيما يذكر الأستاذ جارتز .

(ثانيا) كان رجال الثورة الفرنسية (سنة ١٧٨٩) يفخرون أنهم لا ينسبون الى حزب من الاحزاب فقد كانوا يميلون الى التفكير كأفراد لا كجماعات فكان كل فرد يكون رأيه السياسى بنفسه أى برأسه ، بناء على ما يميله عليه ضميره ، ولعل هذه النزعة - فيما يبدو لنا - صورة من صور تلك الروح « الفردية » ، individualiste المتطرفة المعروفة عن رجال الثورة الفرنسية (وقد تقدم الكلام عنها (١)) ، ولكن التجربة أثبتت أن تلك النزعة لا يمكن تحقيقها عملا أى أنها أثبتت حاجة الناخب والنائب إلى ضرورة وجود الاحزاب ، فالناخب - كما يقول الأستاذ نوجارو - يحس الحاجة الى من يقوده : إلى من يقدم له برنامجا ، والنائب كذلك يشعر بالحاجة الى رؤساء له وزعماء (٢) .

ولم تكن ضرورة الاحزاب قاصرة على المصور الحديثة وعلى الانظمة النيابية فحسب بل كذلك تبينت ضرورتها منذ المصور القديمة وفى ظل نظام الديموقراطية المباشرة أيضا (٣) .

أما السر فى تلك الضرورة فردته الى الحاجة الى قيام الاحزاب وإلى ما تؤديه من المزايا : (١) فالاحزاب - كما يقول لودويل - هى التى تقوم بتنظيم وترتيب

(١) راجع صفحة ٣٠٨ - ٣١٠ من كتابنا « المفضل فى القانون الدستورى » .

(٢) « نرى ذلك - كما يقول نوجارو Nogaro - تخفيف لمحب التفكير عن النائب

وجائل يحول دونه والجرى وراء أطماعه الشخصية » . راجع نوجارو صفحة ٢١

(٣) ايوبير (Hubert) ص ١٠٨ : « لقد عرفت الأحزاب منذ عهد الجمهوريات القديمة وبخاصة جمهورية اثينا (التي تعد أقربها الى الديموقراطية المثالية) الى عهد الجمهوريات الايطالية الى جمهورية جينيف الى جمهوريات الأراضي الواطئة الى الدول البكيرة الحديثة (من باب أولى) ،

الأفكار والمبادئ الاجتماعية والسياسية المختلفة وهي تقوم بتوجيه الفئتين لتحقيق الأهداف (تلك المبادئ والأفكار)^(١) ، (٢) والأحزاب تعمل على مساعدة جمهور الناخبين على تكوين آرائهم السياسية فإذا ترك كل ناخب وشأنه - كما يقول جبرو - فإن الديمقراطية تصبح شيئاً مستحيلاً^(٢) إذ يستحيل في كثير من الحالات تكوين إرادة عامة أى رأى عام (٣) ثم أن وجود حزب معارض للحكومة هو حائل يحول دون استبدادها ، فحيث لا توجد أحزاب لا توجد إذاً هيئة تعتم المتذمرين والمعارضين للحكومة وبذلك لا يكون ثمة خيار لخولاء الأبين أمرين : الطاعة أو الثورة (٢) .

(٤) ووجود أحزاب منظمة من شأنه أن يجعل البرلمانات ببنأى عن تأثير الانفعالات العاطفية الشعبية المؤقتة وذلك مما يؤدى الى أن يكون للنصائح أو الآراء الهادئة الحكيمة فى البرلمانات الحديثة تأثير يفوق كثيراً ما كان لمثلها (أى لمثل تلك النصائح أو الآراء) فى جمعية الشعب فى الديمقراطيات القديمة (٤) .

(١) لوريل صفحة ٦٧

(٢) جبرو Giraud صفحة ١١٢ - فالأحزاب تساعد على تكوين ثقافة عامة سياسية لدى الناخبين

(٣) لوريل صفحة ٩٩ - وراجع أيضاً جينجز Jennings فى كتابه : « البرلمان يجب

اصلاحه » صفحة ١٧ حيث يقول : « لا ريب أن نظام الحزب الواحد أو نظام

الاحزابية يشتمل بنا الى الفاشسية أو البيروقراطية (bureaucracy) »

(٤) ودينا لذلك يذكر لوريل ص ٩٨ قلا من السير Sir C. Cornewall

Lewis فى كتابه :

Influence of Authority in Matters of Opinion p. 261-218

« من علم وجود أحزاب منظمة تنظيماً دقيقاً فى ديمقراطية أثينا القديمة كانت من شأنه أن يمكن خطيباً قديماً من أن يحزق قوذاً أو تأثيراً على جمعية الشعب يفوق كثيراً ذلك التأثير الذى به يمكن أن يحدثه مثل ذلك الخطيب فى الجمعيات الثابتة =

(٥) والاحزاب عامل من أهم عوامل النشاط في الحياة السياسية والبرلمانية فقلقد أثبتت التجربة - كما يقول جيرو - أن البلاد التي كان البرلمان بها أكثر نشاطا واثقا هي تلك البلاد التي كانت الأحزاب بها أتم وأدق نظاما كما هو شأن بلجيكا وانجلترا (١) .

(٦) ثم أن وجود الأحزاب يسمح بتحديد مسؤولية السياسة العامة التي اتبعتها حكومة من الحكومات (٢) .

(٧) وما يتصل بالميزة السابقة : أن وجود الأحزاب يكفل تحقيق المشروعات العامة ، فالوزارات - في أغلب البلاد قصير عمرها في حين أن الكثير

= (البرلمانات) في العصر الحديث حيث توجد أحزاب منظمة من شأن ما تعرضه من النظام والطاعة أن يجعل تلك البرلمانات بنأى من تأثير تلك الانفجارات الطافية الوقتية التي قد يحدثها مثل ذلك الخطيب » .

(١) جيرو la Crise de la démocratie ص ١٣٤

(٢) جيرو : « السلطة التنفيذية » صفحة ١١٢

وراجع جارنر (صفحة ١٢٩ ، ١٣٠) حيث يقول : أن الشعب انما يحكم بواسطة الأحزاب السياسية ، وهذه هي الطريقة الوحيدة التي تكفل المسئولية أمام الشعب في نظامنا (الأمريكي) الحكومي السبي نظامه « - وراجع ازمن Esmein القانون الدستوري - الجزء الأول . الطبعة السابعة صفحة ٢٤٦ حيث يقول :

« Il vaut mieux avoir devant soi de grands partis organisés par suite conscients et moralement responsables que de la poussière d'hommes: il n'y a point de liberté politique sans parti

فالعمل التبرعي - كما يقول جارنر (ص ١٣١) - انما يتم تحضيره في الواقع لا في ساحة البرلمان وانما في الاجتماعات السرية التي يقدمها حزب الأغلبية القائم بشئون الحكم وبما أن أفراد الحزب من أعضاء البرلمان قد التزموا بالتصويت بالموافقة أو عدم الموافقة على مشروع القانون كان مناقشات البرلمان - تصبح في الغالب من الأحوال - في ذات جنوى »

من المشروعات طويل أمد تحقيقها وتنفيذها بحيث نجد الفرد قد يعيا جهده
ويقصر عمره دون تحقيقها (١)

(٨) وأخيرا نذكر من مزايا الاحزاب ما هو معروف عن نزعة الحزب
الى التخلص من سيطرة فرد من أفرادها ، فنخضع الحزب لأرادة رئيسه
يعد - كما يقول الاسناذ أيوبير - من نادر الامور ، اذ يجب أن يكون
الرئيس من الشخصيات الممتازة القوية كل القوة (مثل جامبنا ، وجوريس
في فرنسا) حتى يمكنه أن يخضع الحزب لأرادته (٢) .

المقدمة : أن الاحزاب تقوم في تسيير الاداة الحكومية - كما يقول
جارنر Garnar - بمثل ذلك الدور الذي يقوم به البخار في تسيير القاطرة البخارية (٣)
فالاحزاب ليست ضرورية فحسب بل كذلك تنطوى على بعض المزايا ، بعبارة
أخرى أنها ليست (على حد التعبير الفرنسي) « un malnecessaire » .
أى ليست دسرا لابد منه ، انما الذى لابد منه ولا محيص عنه هو العمل على اتخاذ
كل ما يستطاع من الوسائل لدفع كل ما يستطاع من المساوىء المعروفة عن الاحزاب
(وذلك موضوع الفرع الثالث (التالى) والآخر من فروع هذا الفصل من فصول
هذا الكتاب) .

(١) راجع في ذلك Raymond Malezieux : القانون الدستورى طبة ١٩٤٨ ص
٣٦ وما بعدها — وذلك تقلا عن كتاب القانون الدستورى للدكتور عثمان خليل والدكتور
سليمان (طبة ١٩٥١) صفحة ٢٦٢ .

(٢) ايوبير Herbert صفحة ١٢٩

(٣) جارنر صفحة ١٣٠

والآن ننتقل الى مناقشة أهم ما يوجب الى الاحزاب السياسية من

الانتقادات :

١ - عن النقر الاول على رأس تلك الانتقادات نجد ذلك النقد الذى ينسب للاحزاب السياسية أنها تسيطر عليها وتوجهها أقلية فى حين أن الحكم فى الديمقراطية إنما يجب أن يكون للأغلبية . أما القول بأن الاحزاب تسيطر عليها أقلية من الزعماء فهذا صحيح ، ولكن يجب ألا تغيب عنا الاعتبارات الآتية :-

أن وجود الاحزاب - فى قدمنا وبيننا - ظاهرة تفرضها (فى الديمقراطية الغربية) طبائع الاشياء وكذلك الشأن - فى سببين - بظاهرة السيطرة عليها بواسطة أقلية من الزعماء .

فظاهرة سيطرة الأقلية - حتى فى الاحزاب شديدة النزعة نحو الروح الديمقراطية - هى ظاهرة تفرضها طبيعة النفس البشرية وطبيعة التنظيم الحزبى بل هى ظاهرة تفرضها طبيعة تنظيم أية جماعة من الجماعات سواء كان ذلك فى الميادين الاجتماعية أو الدينية أو السياسية .

« ان التنظيم - كما يقول يوحى الأستاذ روبرت ميشيل - ينزع بنا نحو الأوليغارشية ، (أى سيطرة الأقلية) »

« Qui dit organisation dit tendance à oligarchie »

« فى كل جماعة منظمة - كما يقول - (سواء كانت تلك الجماعة حزبا أو نقابة لآية مهنة من المهن) نلاحظ تلك الظاهرة التى أشرنا إليها ، فالتنظيم من شأنه

أن ينتهى بكل جماعة (سواء كانت حزبا أم نقابة) الى انقسامها الى أقلية تقوم بمهمة السيطرة أو الحكم أو التوجيه (minorité dirigeante) وإلى أغلبية محكومة (١) .

ويؤيد هذا رأى الأستاذ لورانس لوييل (مدير جامعة هارفارد بالولايات المتحدة) . « أننا نجد - كما يقول - فى مختلف الأماكن والازمنة أى فى مختلف عصور التاريخ أن إدارة شئون الحكومة لأية أمة من الأمم بل وأن إدارة الشئون الدينية أو إدارة أى عمل من الاعمال هى دائما بيد عدد قليل من الافراد الذين تتوفر لديهم صفات الإدارة أو الزعامة ؛ وسيظل الأمر كذلك أبدا ، ما اختلف الناس (وسيظلون أبدا يختلفون) من حيث المهاره وقوة الخلق ومن حيث مبلغ الجهود التى هم على استعداد لبذلها فى سبيل نصرة آرائهم ومن حيث رغبتهم أو شهوتهم فى القيام بمهمة الحكم والسيطرة » (٢) .

فالواقع - كما يقول الأستاذ روبرت ميشيل - أنه لا يوجد بين الناخبين سوى عدد قابل بل ضئيل هو الذى يعنى عناية وافية كافية بالشئون العامة وأنه لما يسر الجماهير - كما يقول - أن تجد بضعة من الافراد يعنون بشؤونها فمن طبيعة الجماهير أنها تحس احساسا قويا بشعور الحاجة الى من يقوم بقيادتها وتوجيهها ، ويصحب ذلك الاحساس نوع من شعور التقديس لاثولئك القادة الذين يعدون فى اعين الجماهير ابطالا . وتلك الظاهره التى تشاهد لدى الناخبين او الجماهير تشاهد كذلك - كما يقول - فى حياة الأحزاب الديموقراطية (بل وفى اشدها ديموقراطية وهو الحزب الاشتراكى) اذ نجد فى الواقع ان ليس

(١) روبرت ميشيل صفحة ١٥ ، ١٦

(٢) لورانس لوييل « رأى العام والحكومة الشعبية » صفحة ١٠٠

ثمة سوى اقلية ضئيلة هي التي تشترك في القرارات (بل وفي أهم القرارات) التي تصدر عن الحزب ، فمن الأمور الثابتة - كما يقول روبرت ميشيل - ان هيئة ادارة الحزب (التي تعقد عادة في عاصمة البلاد) هي التي تتخذ القرارات أما أعضاء الحزب المنتشرين ما بين المدن الاخرى وقرى الريف فإن دورهم يكاد يقتصر على مجرد دفع الاشتراكات والتصويت في الانتخابات الى جانب المرشح الذي تختاره هيئة الحزب الرئيسية ، فذلك المركز الممتاز الذي تتيحه تلك الاقلية من القادة أى (هيئة الحزب الرئيسية) هو وليد الضرورة التي يقضى بها - في كثير من الاحايين - واجب الامراع في إصدار القرارات وفي تنفيذها ، (١) .

الخلاصة : أن عدم اهتمام أغلبية الجماهير (أو أغلبية أعضاء الحزب) بالشؤون العامة ، وشعورهم بالحاجة الى من يقودهم ويوجههم ، أى بالحاجة الى فئة من الافراد (وهم القادة) مستعدة لأن تقف جهودها ووقتها على الخدمة العامة (أو خدمة أهداف الحزب) ، يقابلها من الناحية الأخرى شعور قوى بحب السيطرة والسلطة لدى أولئك القادة ، وبذلك نجد - كما يقول روبرت ميشيل - أن ظاهرة حكم أو سيطرة الأقلية (في البلاد الديمقراطية) هي ظاهرة تساعد على نموها طبيعة النفس البشرية ، فزعة حب السيطرة كما يقول - هي من النزعات الكامنة في أعماق نفوس البشر ، وبذلك يبدو - على حد تعبير الاستاذ

(١) « وفي جميع هيئات الحزب — كما يقول — لا يوجد عادة سوى عدد قليل هو الذي يواظب على حضور الاجتماعات الحزبية ، وأن ذلك السكفاح الذي تثيره المنافسة داخل الحزب بين الزعماء ابولغ السيادة والسيطرة على الحزب ، ذلك السكفاح الذي يثار عادة باسم مبدأ من المبادئ ، يعد من المسائل التي لا يحفل بها عادة جمهور الحزب » ، راجع فيما تقدم روبرت ميشيل صفحة ٣٠ — ٣٣

روبرت ميشيل - أن ظاهرة سيطرة أقلية من القادة هي بمثابة د قانون من القوانين الاجتماعية ، (١) .

عن المقرر الثاني - تنهم الأحزاب (أو بعبارة أصح حزب أو أحزاب الاغلبية البرلمانية) وبالتالي البرلمانات بأنها لا تمثل الرأى العام دائما تمثيلا صادقا ، وهو

(١) روبرت ميشيل صفحة ١٨، ٣٣، ١٤١ .

ونجده في موضع آخر (ص ٣٠٠) يقول : « أن أهم سبب يدعوا الى السيطرة على الأحزاب بواسطة أقلية من الزعماء يرجع الى أن وجود أولئك الزعماء أمر لا يمكن الاستغناء عنه ، وما تجدر ملاحظته أن أولئك الزعماء ينتهى بهم الأمر الى أن يصبحوا زعماء محترفين (chefs professionnels) ، ثابتين دائمين » ، ويقول (بصفحة ١٤١) « أن نزعة حب السيطرة (سواء كانت من أجل الخير أو من أجل الشر) هي نزعة كامنة في أعماق النفس البشرية ، وأن هذه الظاهرة تعد من المبادئ الأولية لعلم النفس » .

«Le désir de dominer, pour le bien ou pour le mal sommeille au fond de toute âme humaine».

وراجع أيضا المقدمة التي كتبها المستر البرت توماس مدير المكتب الدولى للعمل (سابقا) لكتاب مازاريك « مشاكل الديمقراطية » (المرجع السابق ذكره) صفحة ١٤ (من المقدمة) حيث يقول « في جميع الميادين سواء كانت دينية ، أدبية ، سياسية ، أو اجتماعية يجب أن نبعث عن بقايا من النزعات الأوليغارشية أو المحافظة في الجماعات والأحزاب بل وفي أعماق نفوسنا ، تلك النزعات التي تعمل في الخفاء على خلق المصاعب والعقبات في طريق الديمقراطية . أننا جميعا بحكم الفريضة أرسقراطيون دون أن نحس فكل منا يريد أن يكون مسيطرا . يجب أن نخفق تلك النزعة ونزعها من نفوسنا وأن نخلق فيها النزعة الديمقراطية ، فالديمقراطية - كما يقول مازاريك - ليست شيئا طبعيا فينا بل هي من الأشياء التي تتطلب نشأتها عناء وجهدا متصلا - وراجع جوستاف لوبون : « الثورة الفرنسية ونفسية الثورات » (المراجع السابق) صفحة ٢٨٥ حيث يقول : أن نقابات العمال تدار شئونها بالطريقة الأوتوقراطية » .

اتهام يقوم على أساس صحيح الى حد كبير ، ولكن ثمة اعتبارات كثيرة تخفف من حدته وشدته في غير قليل من الحالات ، كما أن هناك اعتبارات أخرى تجعله غير صحيح في قليل من الحالات :-

(فأولا) ان ثمة بعض حالات لا يمكن فيها انكار صحة ذلك التمثيل للرأى العام : تلك هى الحالات التى تجرى فيها الانتخابات ويدور موضوعها حول مسألة كانت تشغل الرأى العام الى حد أن كانت موضوع بحث واف وموضع اهتمام وتفكير كاف من جانب الرأى العام بحيث يغدو واضحا أن أغلبية الناخبين حين اتجهوا الى هذا الحزب أو ذاك فانما كان ذلك بسبب برنامج الحزب لحل تلك المسألة التى تتبوأ للكان الأول من اهتمام الرأى العام وقت الانتخابات (١)

(ثانيا) يجب ألا يفوتنا أن ليس ثمة رأى عام بالمعنى العلمى الصحيح في جميع المسائل بل ولا في أغلبها . فالواقع - كما يقول الاستاذ لوويل - أنه لا يوجد رأى عام إلا بصدد عدد قليل من المسائل ، وذلك نظرا لتقدم العلوم والفنون والاحوال العامة في العصر الحديث تقدا أدى الى تعقيد الامور السكيفة بتكوين رأى عام مستقير بصدد المسائل العامة ، ونظرا لكثرة التشريعات حيث أن نطاق أعمال الحكومات قد أخذ في العصر الحديث يميل الى الامتداد بحيث يشمل اعمال كثيرة ودقيقة حتى أن الجمهور - بل حتى أن أعضاء البرلمان أنفسهم (كما يقول لوويل) - أصبحوا لا يجدون لديهم وقتا كافيا لدراستها وتكوين رأى حقيقى بصدها (٢) . ~~المقصود~~ ان اتهام الأحزاب او البرلمانات بأنها لا تمثل الرأى

(١) لورانس لوويل صفحة ٧٧ ، ٧٨ ،

(٢) لوريل صفحة ٤٨ - ٥١ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، وراجع كذلك ص ٧٧ ، ٧٦ من هذا =

العام ، يفقد (أى الانتماء) كثيرا من قوته حين يتبين أنه لا يوجد في الواقع رأى عام حقيقى الا بصدد عدد قليل من المسائل .

[كلمة منامية عن الرأى العام ، والعوامل التى أدت الى اضعاف أثره فى العصر الحديث ^(١)]

إن الرأى العام فى العصر الحديث يندر جدا أن يكون « خلافا ، (très exceptionnellement créatrice) ، فمهمته تقتصر فى الواقع على إبداء موافقته أو إعتراضه على التيارات أو الاتجاهات السائدة ، ولكنه ليس هو الذى ينشئها أو يخلقها ، بعبارة أخرى أن الرأى العام لا يختار «موضوعاته» ، Thèmes ، ولا يستنبط توجيهات يفرضها على الحكام . فالموضوعات التى تشغله إنما هى - فى البلاد الديموقراطية - من عمل أو لإقتراح الأحزاب أو الجماعات ذات المصالح ، والصحف التى تنطق باسم تلك الجماعات أو الأحزاب .

على أنه يجب عدم المبالغة فى بيان مدى تأثير أو سلطان الصحافة أو دعاوية الأحزاب على تكوين آراء الناخبين ، فقد تبين من البحوث الحديثة أن هناك

الكتاب . ونجد لوويل (صفحة ٤٧) يقول : « أن أية جماعة سياسية — مهما بلغت درجة تأخرها — يمكن أن يكون لها رأى حقيقى بصدد بعض المسائل ، ومن ناحية أخرى فإن أية أمة — مهما بلغت درجة تقدمها — لا يمكن أن يكون لها رأى حقيقى بصدد جميع المسائل » .

(١) ملحوظة : يلاحظ أن وضع بعض المناوين أو بعض العبارات بسين قوسين رسما على هذا النحو [] يهصد به أن هذه العبارات أو أن ذلك العنوان وما ينطوى تحته من السطور ، تعد من الاشياء الجديدة التى أضفناها الى هذه الطبعة الثانية (أى زيادة على ما تضمنته الطبعة الأولى لهذا الكتاب)

عوامل كثيرة تؤثر على تكوين آرائهم ، يذكر في مقدمتها : الوطن (أو الأقليم) الذي يقيم فيه الفرد ؛ والعادات والتقاليد ؛ ونوع المعيشة ، والمرحكن الاجتماعي ، ونوع العمل ، والوسط الذي يتصل به الفرد ، والتجارب التي مرت به ، ومزاجه الخاص tempérament (١).

يرى عما تقدم أن الآراء - في ميدان الحياة السياسية - لها منطق خاص يختلف عن منطق العقل ، لأن بعض عناصرها (مثل العادات والتقاليد والوسط الذي يحيط بالفرد) تعد من الرواسب (أو المتخلفات résidus) التي تقع في العقل الباطن (le subconscient) للأفراد وتخرج بطبيعتها عن أحكام منطق العقل (extra-logique) (٢).

وما تقدم تبدو لنا الطبيعة البشرية - في الميدان السياسي - جهازا معقدا ، بل أشد تعقيدا مما عرف من الأجهزة أو الماكينات في الميدان العلمي والصناعي ، ولذلك كانت سيطرة القادة أو الساسة على هذه الطبيعة البشرية في عالم السياسة تعد مهمة أشد عسرا من السيطرة على مختلف الأجهزة والماكينات في عالم العلم أو الصناعات .

- أما العوامل التي عملت على الأضعاف من دور الرأي العام في العصر الحديث فأهمها يتناخص في عاملين :

(١) راجع في ذلك بيردو Burdeau : « مطول علم السياسة الجزء الرابع طبعه

باريس سنة ١٩٥٢ ص ٢١٤ - ٢١٧ .

(٢) بيردو « مطول علم السياسة » (المرجع السابق ص ٢١٦ .

(الأول) : هو الزيادة الهائلة لمهام الدولة في ميادين يعد المقام الأول فيها للاعتبار اب الفنية . والرأى العام بطبيعته غير متخصص أى غير فنى ، فهو إنما يصدر أحكامه لابناء على معلوماته الفنية ، بل إستنادا الى ملكة سلامة الحكم على الأمور (bon sens) مع مراعاة الصالح القومى ، ومتأثرا بميول عاطفية نحو سياسة (أو مبادئ) معينة كما تعرف فى خطوطها العامة غاية درجات العموم (ses lignes extrêmement générales)

ومن ذلك نجد هذا الرأى العام إنما يعطى فى الواقع د توقيعا على بياض ، un blanc seing للحكم ، دون أن يعرف تماما أى الالتزامات سيلتزم بها ببناء على توقيعه (أى بناء على موافقته على اختيار هؤلاء الحكماء) .

(والثانى) : هو ما يلاحظ فى العصر الحديث من الصبغة الدولية لكثير من المشا كل ، فهذه الظاهرة مما تزيد من ضعف الرأى العام ، إذ أن الرأى العام نظرا لما يتصف به من عدم الخبرة (أو عدم الإلمام التام) فى الشؤون الدولية فأننا نجده ينظر لتلك المشا كل من الناحية القومية (أو على الصعيد القومى) ؛ ومن الأمور المسلم بها فى هذا العصر أن المسائل أو المشا كل السياسية الكبرى (المتعلقة بأى بلد من البلاد) ينظر لإيها من الناحية الدولية (أو على الصعيد الدولى) ، فالدولة لم تعد فى العصر الحديث تستطيع أن تسيطر على العوامل التى تؤثر فى حل مشا كلها السياسية الكبرى . فإذا فرضنا أن الرأى العام كان له اتجاه معين بين بعدد بعض تلك المسائل أو المشا كل ، فإنه يصح إهماله أى تنحيته جانبا ، نظرا لأنه لم يعمل حسابا لبعض الإعتبارات الدولية . وخير مثال حديث لما قدمنا معروف فى فرنسا : هو ذلك التناقص (أو الخلاف) الذى شوهد بين الرأى

العام (القومى أى الفرنسى) وبين الضرورات الدولية بصدد مشكلة إعادة تسليح ألمانيا الغربية ، فهذا المثال يبين ما بلغه رأى العام من ضعف الشأن (١) .

- ولعل خير ما يذكر فى مقام ختام الكلام عن رأى العام أن نشير الى ما ذكره الفقيه بيردو فى مطلع معالجته لهذا الموضوع من « أن رأى العام هو موضوع علم جديد حديث ، وإن جدته أو حداثة تحول دون أن نقيم على أساس هذا العلم من البناء اللهم إلا مجرد ملحوظات تقوم إلى حد كبير على التخمين largement Conjectural . (٢) »

عنه الفكر الثالث — تهتم الاحزاب بأنها تنزع إلى ترك قيادتها بأيدي العناصر المتطرفة . تلك النزعة يخفف من حدتها — كما يقول لوييل — نزعة أخرى مضادة : وهى نزعة الاهتمام بأمر العناصر التى يخشى انفصالها عن الحزب : وتلك هى عادة العناصر المعتدلة ، وذلك بعكس العناصر المتطرفة فهى أشد من العناصر المعتدلة عداً للاحزاب الأخرى ، أما العناصر المعتدلة فإن مكانها أقرب إلى الحدود التى تفصل بين الحزب الذى تنتسب اليه وبين الاحزاب الأخرى لذلك كان من اليسير عليها أن تتجاوز تلك الحدود وتنضم إلى حزب آخر ، من أجل ذلك كنا — فى البلاد التى لا يوجد فيها سوى حزبين يتناوبان الحكم — نجد أن الحكومة ينتهى أمرها فى الواقع إلى أن تكون على حد تعبير الفرنسيين — (حكومة العناصر الوسط أو للمعتدلة) (٣)

le gouvernement par les centres

(١) بيردو (المرجع السابق) ج ٤ ص ٢١٩ - ٢٢٢

(٢) بيردو (المرجع السابق) ص ٢١٤

(٣) « وأن مثل ذلك الوضع كما يقول لوييل — هو وضع صحيح مستقيم إذ أنه =

عنه الفقر الرابع — تتمم الأنظمة الديمقراطية البرلمانية بأن ظاهرة تعدد الأحزاب (وهى من الظواهر الملازمة للأغلبية العظمى لتلك الأنظمة) تؤدي عادة إلى عدم حصول حزب على الأغلبية المطلقة للمقاعد النيابية : الأمر الذى يؤدي بدوره إلى عدم الاستقرار الحكومى أو الوزارى .

حقاً أن لعدم الاستقرار الوزارى أو الحكومى مساوئ عدة : وقد تقدم بيانها^(١) . ولكن يجب أن نحذر المبالغة فيها ولا نتفوتنا الاعتبارات التالية :

(١) أن عدم الاستقرار الوزارى يقابله من الناحية الأخرى ويخفف من أثره الاستقرار الإدارى^(٢) ، فمن الأمور المقررة فى بلاد كإنجلترا وفرنسا بقاء

بعض الجوانب الملائم لزوح الاعتدال وللتقدم المستمر ولاتباع سياسية قريبة من رأى أغلبية الشعب وبالتالي من نظام الحكم القائم بإرادة الرأى العام » .
راجع وويل صفحة ٩٥ ، ٩٦ .

ونحن نلاحظ على هذا الرأى الذى أبداه الاستاذ لوويل وهو « أن العناصر المعتدلة من الحزب — لا العناصر المتطرفة — هى التى يخشى انفصالها عن الحزب وانضمامها الى حزب آخر » ، هذا الرأى فيما يبدو لنا صحيح فى الوقت الذى كتب فيه لوويل كتابه (وكان ذلك قبل الحرب العالمية لسنة ١٩١٤) ففى ذلك الحين لم تكن نشأت بعد أحزاب شيوعية قوية فى غير قليل من البلاد الأوربية كما هو الشأن اليوم ، فبعد نشأة تلك الأحزاب الشيوعية ، نجد أن العناصر المتطرفة من الأحزاب الاشتراكية تغدو قريبة من الأحزاب الشيوعية ، كما نلاحظ ذلك فى العناصر المتطرفة فى حزب العمال البريطانى منذ عام ١٩٥٩ — (ولا يفوتنا أخيراً أن نشير الى أنه وإن كان الأصل الانجليزى لذلك الكتاب قد وضع قبل الحرب العالمية الأولى إلا أن الترجمة الفرنسية التى نرجع إليها كان تاريخها عام ١٩٢٤) :

(١) راجع صفحة ٤٦ وما بعدها من هذا الكتاب

(٢) سيير Sibert « دستور فرنسا » صفحة ١٧٢ ، ١٧٣ — على أن البعض يرى أن =

الموظفين في وظائفهم دون أن يتأثرو بتغيير الوزراء ، لقد أصبح يعد — كما يقول بار تلمى — في فرنسا أن من الأمور الضارة ضررا بالغاً بسير الأعمال في المصالح الحكومية بل ويعد من الأمور المشينة بشرف الأحزاب السياسية أن تعتمد الى تلك الطريقة التي اتبعت زماناً طويلاً في الولايات المتحدة وهي الطريقة المعروفة باسم Spoils system وهي أن الحزب الذي يتولى الحكم يقوم فوراً بتعيين أنصاره في الوظائف المختلفة ، (toutes les places, tout) (de suite)^(١).

وكما أن عدم الاستقرار الوزاري يخفف من أثره ذلك الاستقرار الإداري (أي استقرار الموظفين في وظائفهم رغم التغييرات الوزاريه) كما قدمنا، فكذلك يخفف من أثره ما يشاهد عادة من عردة كثير من الوزراء أنفسهم إلى مقاعدهم الوزاريه رغم تغيير الوزارة (أي رغم سقوط الوزارة التي كانوا من أعضائها وتولى وزارة جديدة) بعبارة أخرى أكثر إيجازاً : أن عدم استقرار الوزارات يستعاض عنه ويخفف من أثر مساوئه استقرار الكثيرين من الوزراء ، ثم أن الاستقرار الوزاري لا يعد ميزة إلا اذا كان الوزير كفئاً صالحاً^(٢).

== لذلك الاستقرار الإداري بدوره أثراً سيئاً أشار اليه الأستاذ Henri Leyret

في كتابه. *Le gouvernement et le parlement* (Paris, 1919, p. 76).

ذلك الأثر السيئ يتلخص في وجود بيروقراطية

«Sûre de son impunité, méprise souverainement les ministres novices dans leurs affaires dont la paresse ou l'incompétence, La laisse trop souvent maîtresse des décisions ».

(١) بار تلمى صفحة ٧١٧ .

(٢) بار تلمى ص ٧٢٠ .

(٢) أن ظاهرة عدم الاستقرار الوزاري غير قاصرة على الأنظمة الديمقراطية فقد عرفت هذه الظاهرة كذلك في ألمانيا الملكية غير الديمقراطية إبان الحرب العالمية الأولى حيث تغيرت من الوزارات بمقدار ما تغيرت في بساطة ديمقراطية كفرنسا ، وفي عهد دكتاتورية موسولينى عرفت إيطاليا تغيرات وزارية هامة ومتعددة وكان يعال ذلك ، بأن وجود دم جديد يزيد من قوة نظام الحكم وأن الوزير الجديد أكثر حماسا في معالجة المشاكل ، (١) ، وأن تجربة النظام ذى الصبغة الديكتاتورية الذى أقامه في فرنسا المارشال بيتان Pétain عام ١٩٤٠ (بعد الغزو الألماني لفرنسا واحتلالها باريس في الحرب العالمية الثانية) تلك التجربة أثبتت أن الأنظمة الديكتاتورية — كما يقول الاستاذ نوجارو Nogaro - لا تحول دون التقلبات الوزارية (٢) .

(٣) ليست ظاهرة تعدد الاحزاب . في النظام الديمقراطي - هي العامل الوحيد الذى يؤدى إلى عدم الاستقرار . ، أن من خطأ الراى . كما يقول الاستاذ جيرو - أن تفسر ظاهرة عدم الاستقرار بسبب واحد ، (٣) ، فمناك من العوامل الأخرى عدم الانسجام داخل حزب الأغلبية (أى حين يستطيع حزب واحد أن يظفر بأغلبية المقاعد النيابية) كما يحدث في اليونان (٤) ، وفي مقدمه تلك العوامل التى يرجع اليها عدم الاستقرار الوزاري في السنوات الأخيرة عدم اتفاق برنامج الوزارة (الذى نال موافقة أغلبية الناخبين) — كما يقول نوجارو — وظروف الحياة العملية أى حين يراد تنفيذ ذلك البرنامج (٥) ، ومن

(١) بارتلى صفحة ٧١٩ ، ٧٢٠ .

(٢) نوجارو صفحة ٩ .

(٣) جيرو صفحة ٢٢٣ .

(٤) جيرو صفحة ٢٩٨ .

(٥) نوجارو صفحة ١٠٤٩ .

تلك العوامل على عدم استعمال رئيس الدولة حق حل المجلس النيابي كما هو الشأن في فرنسا في عهد الجمهورية الثالثة والرابعة.

(٤) أن ظاهرة عدم الاستقرار الوزاري لا تخلو من بعض المزايا : فهي تمهد السبيل أمام ظهور عناصر جديدة^(١) ، وأن من « ضمانات المحكومين ازاء ما قد يصدر من الحاكمين من سوء استعمال السلطة تلك الضمانة التي تتلخص في عدم استقرار «لطانهم»^(٢) ، - كما يقول الأستاذ جيز - ثم أن الاستقرار الوزاري كما يقول الأستاذ بار تلي - لا يعد ميزة الا اذا كان لا يبلغ حد التطرف أو المبالغة : فالوزير هو الرقيب على المصالح الحكومية (البيروقراطية) لذلك يجب ألا يكون لطابع عقلية طابعها ولا لروح روحها ، ولكنه اذا استقر طويلا في الوزارة فسوف ينتهي به الأمر - كما يقول بار تلي - الى أن يصبح له طابعها وروحها ، ثم أن يفتلته في مهمة الرقابة يكفل استمرارها أن يرى نفسه مهددا بالسقوط عن كرسى الوزارة^(٣) :

على أنه يجب - رغم ما قدمنا من الاعتبارات - أن نعمل على أن نكفل للوزارات قسما من الاستقرار (وذلك ما سنعرض له فيما بعد) ، فليس من المقبول أو المعقول أن نجد أن اسقاط وزارة أمر أكثر سهولة من صدور قرار بنقل معلم الزامي أو بايقاف عامل بريد^(٤) .

(١) نوجارو صفحة ١٠ .

(٢) جيز . القانون الاداري صفحة ٢١٠ .

(٣) بار تلي ص ٧١٩ ، ٧٢٠ « فالوزير - كما يقول - ليس رئيسا فنيا بل هو الرقيب السياسي لبيروقراطية فنية مستقرة ، فالوزارة التي تستقر طويلا تصيبها النزعة الى الركود والروتين » .

(٤) بار تلي ص ٧١٤ .

(خامسا) تنهم الأحزاب بأنها تتبع سياسة حزبية لاسياسية قومية ،
بعبارة أخرى أنها تنزع إلى تفضيل الصالح الحزبي على الصالح القومي للبلاد .
أن ي فرد ذا دراية عامة بطبيعة النفس البشرية لا يصح له - كما يقول
لورانس لويل - أن ينتظر غير تلك الظاهرة (١) ، فالكفاح الحزبي كما يقول
مازاريك (أول رئيس لجمهورية تشكوسلوفاكيا بعد الحرب العالمية الأولى)
نوع من أنواع الصراع ، « ومن صعب الأمر -ور على الفرد حتى على
الرجل الشريف أن يقدّر إبان وطيس الصراع (كما يقول لويل) الوسائل
والأساليب التي تتبع قدرها الصحيح ، فإن ربح المعركة تدور غالبا حول نقطة
تبدو في أعين المتصارعين مسألة ذات أهمية أكبر من حقيقتها ولكنها في نظر الغير
(غير الحزبيين) تبدو أقل أهمية من حقيقتها ، فإن الرجل الحزبي الذي يعتقد عن
إيمان بأن صالح الأمة مرتبط بانتصار حزبه ، ذلك الرجل يميل بطبيعته إلى أن يبالغ
في تقدير قيمة المناورات السياسية الحزبية ، وإذا كان ذلك صحيحا بالنسبة
للرجل الشريف الذي تبلغ لديه نزعة الشعور بالواجب مبلغا عاليا فإن ذلك يغدو
صحيحا من باب أولى بالنسبة للرجل العادي الذي يفسى المبادئ والمثل العليا إبان
وطيس الصراع (٢) ،

٢ - عدم صلاحية نظام الانتخاب

أما عن الانتقادات التي توجه إلى نظام الانتخاب السائد في البلاد الديمقراطية
وهو نظام الانتخاب (أو الاقتراع) العام ، فحسبنا أن ندلي بما يلي من الملاحظات :-
(أولاً) أن الديمقراطية من الناحية القانونية (أو بعبارة أخرى مبدأ
سيادة الأمة) لا تحتم الأخذ بنظام الاقتراع العام ، فهي تتلاءم مع مختلف الأنظمة
الانتخابية كما قدمنا وبيننا (٣)

(١) لويل صفح ١٣٢ .

(٢) لويل ص ١٣٣ .

(٣) راجع صفحة ٣٣٦ ، ٣٣٧ من كتابنا « الفصل في القانون الدستوري » .

(ثانيا) أن الاقتراع العام أصبح في العصر الحديث في البلاد المتمدنية
أحدى الضرورات :-

أن من ضروب العبث في بلد أصاب قسطا من التقدم والنضوج السياسى
وعرف نظام الاقتراع العام أن نحاول - كما يقول الأستاذ بارتلى - حرمان
ذلك البلد من هذا النظام (١) « ان الاقتراع العام أصبح - كما يقول - بمثابة
ظاهرة من الظواهر الطبيعية كقانون الجاذبية أو تعاقب فصول السنة الأربعة اننا
يصح أن نأسف أو نحزن بسببه كما يأسف أو يحزن أهالى أوروبا الشمالية بسبب
عودة الشتاء ولكنه (أى الاقتراع العام) أمر لا بد منه ولا جدوى من الأسف
أو الحزن بسببه . فالأوفق أن نلائم بين ظروف البيئة وهذا النظام لننتزع منه
أكبر ما يستطيع من خير ، ولننزع عنه أكبر ما يستطيع من شر ، (٢) .

(ثالثا) مما لا ريب فيه أن مهلغ نفوذ أو اشتراك الشعب فى إدارة الشؤون
العامة هو أمر يتوقف على درجة التربية السياسية للشعب فكلما كانت تلك التربية
متقدمة كلما كان واجبا أن يسكون ذلك النفوذ أو الاشتراك أكبر مدى ، ولكن
كل هذا انما يقال - كما يقول بارتلى - من الناحية النظرية ، أما من الناحية
العملية الواقعية فاننا نجد أن المسألة مسألة قوة ، فالشعب يدرك من ذلك النفوذ
بقدر ما تسمح له بذلك قوته ، على أنه لا يقوى على الاحتفاظ بما يحصل عليه الا

(١) بارتلى : « مشكلة الكفاءة فى الديمقراطية » صفحة ٣٠ - « وما تجدر ملاحظته (كما يقول)
أنه ليس ثمة أحد - حتى من خصوم الديمقراطية - يفكر فى إلغاء الانتخاب ، فالانتخاب
ظاهرة من الظواهر التى لا بد منها . ثم يقول « أن تيار الحركة الديمقراطية أشد قوة
وأندفاعا واستمرارا فى البلاد ذات المدنية الصناعية أو التجارية منه فى البلاد الزراعية »

(٢) بارتلى . رجع السابق صفحة ٢٠ .

بقدر ما يمكنه من ذلك مبلغ نضوجه السياسى وهذا هو ما حدث فى فرنسا مثلاً عقب ثورة عام ١٨٤١ اذ حصل الشعب على أثر نجاح ثورته على قدر من النفوذ يفوق القدر الذى يتناسب مع نضوجه السياسى (١)

(رابعاً) ان من المبادئ المقررة أن الجماعات يجب أن يسوس أمورها خيارها أو بعبارة أخرى النخبة الممتازة (l'élite) بين أفراد الجماعة (٢) .

واكن كيف يمكن تعريف أو تحديد تلك النخبة التى يجب أن يوكل إليها حق انتخاب أولئك الذين سيوكل إليهم الإشراف على توجيه سياسة البلاد ؟

أن مسألة تحديد تلك النخبة هى مسألة نسبية (كما يقول بار تلى) ففى نظر الفرد : تلك النخبة تشمل أولئك الذين يشبهونه ، وفى نظر الحزب السياسى تلك النخبة تشمل مؤيدى ذلك الحزب (٣) .

إذا نظرنا إلى التجارب التاريخية التى اتبعت نجد أن تلك الوسيلة التى لجأ إليها المشرع لتعريف أو تحديد تلك النخبة الممتازة كانت تارة عبارة عن إتجاه المشرع إلى اشتراط قسط من الثروة أو التعليم فى الناخب وتارة كنا نجد المشرع يأخذ بنظام الانتخاب العام (حيث لا يشترط فى الناخب شرط تعليم أو ثروة) ففى

(١) مشكلة الكفاءة صفحة ٢٠، ٢١ — دوان الشعوب — كما يقول — لا ننعم إلا بالحرىات التى تظهر مقدرة على احرازها وعلى الاحتفاظ بها .

(٢) « وليس فى ذلك — كما يقول بارتلى — منافاة مع مبدأ المساواة ، بل أن ذلك يتفق مع التعريف المأثور عن أرسطو :

« L'égalité consiste à traiter inégalement les choses inégales .

« للمساواة هى ألا نضع على قدم المساواة شيئين غير متساويين » راجع بارتلى المرجع السابق ص ٣٦ .

(٣) بارتلى . القانون الدستورى ص ٢٩٢ .

هذه الحالة الأخيرة يرى المشرع أن تلك النخبة الممتازة (الصالحة لتولى مهام الحكم) ستظهر بطبيعتها من بين تلك الجمهرة الكبيرة من الناخبين . فخير الأفراد وأوفرهم ثقافة سوف يحرزون نفوذا وتأثيرا طيبا على هيئة الناخبين بحيث يحملون تلك الهيئة (هيئة الناخبين) على اختيار تلك النخبة الممتازة (الصالحة للقيام بأعباء الحكم) .

أما اشتراط نصاب مالى معين (أى قسط من الثروة) واعتبار ذلك دليلا على كفاءة الناخب فهذه مسألة لا نريد هنا أن نتعرض لمناقشتها وحسبنا أن نذكر أن ذلك المعيار (اشتراط نصاب مالى فى الناخب) كان أول معيار عرفه التاريخ لتعريف تلك النخبة (١) ، ولكنه يبدو أن عقلية العصر الحديث - فى بلد أصاب قسما من النضوج السياسى - أصبحت لا يمكن أن تقبل عودة ذلك النظام الانتخابى المقيد بشرط نصاب مالى .

أما عن اشتراط قسط من التعليم واعتبار ذلك دليل الكفاءة فى الناخب ، فما هو ذلك القدر من التعليم الذى يجب اشتراطه ؟

أن الانتخاب انا يقصد به قبل كل شىء اختيار شخص بسبب برنامج معين (هو عادة برنامج أحد الأحزاب) ، فهل يفهم جمهور الناخبين هذا البرنامج ؟

الواقع أنها — كما قدمنا — أقلية ضئيلة هى التى تفهم هذا البرنامج ؛ ثم لا نجد بين تلك الأقلية (كما يقول بارتلى) سوى عددا أقل وأضال هو الذى يستطيع

(١) مشكلة الكفاءة صفحة ٣٨ . ولقد كان أرسطو يجيز الأخذ بهذا الشرط ، كما أخذ به رجال الثورة الفرنسية فى دستور ١٧٩١ وكذلك فى دستور السنة الثالثة ، وكان الدستور الذى وضعه حزب (الجباين) *la const. montagnarde* يحرم من الانتخاب من يعيشون على الاعانات الخيرية ، كما أخذ بهذا الشرط (أى بنظام الاقتراع المقيد بشرط نصاب مالى) فى فرنسا فى عهد الدستور الملكى لسنة ١٨١٤ ودستور ١٨٣٠ (أى لغاية ثورة ١٨٤٨ .

أن يبدى رأيا بصدد حل لتلك المشاكل التي يتضمنها ذلك البرنامج ، ومن الأمور البديهية أنه لا يمكن - في بلد أحرز قسطا من اللدنية - أن نقصر عدد الناخبين على بضعة مئات من الأفراد ، وهناك أمر أكثر صعوبة هو : كيف يمكن الوصول الى معرفة بضعة المئات هذه بين مجرع الشعب (١) .

ولذا كانت الحياة السياسية - كما يقول بار تلى - تجرى بصورة منطقية مرتبة كما لو كانت رواية تمثيلية أحكم وضدها أركان كتابا أحكم تأليف وترتيبه فانه كان يجب أن تكون التربية السياسية لجمهور الشعب سابقة على منحه حق الانتخاب العام ، ولكن الواقع أن العكس هو الذى يحدث فى أغلب الحالات (٢) ، اذ نجد أن الديمقراطية هي التي تتولى بنفسها القيام بمهمة تربية أبنائها ، فانه ليندر أن نجد الحكومات الاستبدادية على استعداد لأن تتولى تنشئة واعداد المحكومين للاشتراك فى المستقبل فى ادارة الشؤون العامة (أى باعطائهم حق الانتخاب العام)

(١) مشكلة الكفاءة - صفحة ٣٣ ، ٣٤ - ثم يضيف بار تلى الى ما تقدم « أننا يجب الا نتطلب من الناخب الا مجرد فهم الاتجاهات السياسية العامة ، وحيث يتوافر مثل هذا الفهم لدى جمهور الشعب نستطيع أن نقول أنه أهل أو جدير بنظام الانتخاب العام » ثم يقول « يجب الانبالغ فى مقدار الكفاءة السياسية التي يصل اليها الأفراد عن طريق المدارس الابتدائية والصحافة ، فأما أقلية ضئيلة هي التي تقرأ الصحف باعنان وتحبونها الرغبة فى تكوين رأى سياسى لأنفسها ، على أن الصحافة لا تقدم سوى غذاء سياسيا رديئا ثم أن مهمة الانتخاب - من الناحية السياسية - هي مسألة حسن تقدير (bon sens) وصحة حكم على الأمور (bon jugement) ومسألة عاطفة » (بار تلى ٣٥) أننا نعرف الحقيقة - كما يرى الفيلسوف الكبير Bergson ليس فحسب عن طريق الفكر بل كذلك عن طريق القلب.

Bergson par J. Chevalier « 9me éd., 1920 », p. 109 et s.

(٢) « ففى فرنسا وروسيا اشترك الشعب - بصورة مفاجئة فى ادارة الشؤون العامة دون اعداد سابق ولقد نجحت عن ذلك كوارث » بار تلى . مشكلة الكفاءة (طبعة عام ١٩١٨)

(١) l'éducation de la liberté ne se fait que par la liberté

ثم أن الصلاحية (في ميدان السياسة) لا تتضمن فحسب الأهلية من الناحية الفكرية بل كذلك الأهلية من الناحية الأدبية (l'aptitude morale) اذ يجب أن يتوفر لدى من يزاول حقاً من الحقوق السياسية شعور عال بحب العدالة (un sentiment élevé de la justice) من شأنه أن يحمل الفرد على أن يضع للمشاكل السياسية الحلول التي لا تلائم مصلحة الطبقة التي (٢) ينتمى إليها (الفرد) فحسب بل تلائم كذلك مصلحة البلاد جميعاً .

على أننا نرى أنه إذا كان الأمر يتعلق ببلد لم يقطع في سبيل النضوج السياسي والتقدم الديمقراطي الا شوطاً يسيراً ، وكان عدد الأميين به كبيراً فان من الآفاق ومن الطبيعي أن يشترط في الناخب بالاقول أدنى قسط من درجات المعرفة وهو معرفة القراءة والكتابة (٣) ، وليس في هذا الشرط تعارض ما مع مبدأ سيادة الأمة أو مبدأ المساواة (٤)

على أن عجلة الانظمة السياسية أو الدستورية لائن دور دوا ما فوق طرق

(١) ، (٢) وكتابه مشكلة الكفاءة صفحة ٣٧ ، ٣٥ .

(٣) راجع في ذلك بحثنا لنا بعنوان : « مشكلة اصلاح نظام الانتخاب في مصر » منشور بمجلة الحقوق (التي يصدرها أساتذة كلية الحقوق بجامعة الاسكندرية) عدد يناير - مارس ١٩٤٨ .
والبحث مطبوع على حدة . صفحة ٣ - ٤٩ .

(٤) مشكلة اصلاح نظام الانتخاب في مصر من ١٢ - ٣٢ ، وكذلك من ٣٣٦ ، ٣٣٧ من كتابنا « الفصل في القانون الدستوري » .

طبيعية ، وكثيرا ما تديرها يد القوة — أو يد ظروف قاهرة لاقوة لنا على قهرها فلم يسكن بد من تسطير الدساتير أو الأنظمة الانتخابية تحت املائها (١)

(١) « مشكلة إصلاح نظام الانتخاب في مصر » صفحة ٢٥ ، ٢٦ حيث ذكرنا مايلي :-
 أننا اذا نظرنا الى هذه المشكلة (مشكلة نظام الانتخاب) باعتبارها في جوهرها مشكلة قانونية فاننا لا ننتظر اليها من الناحية الصحيحة ، بعبارة أخرى : أننا حين نريد وضع نظام انتخابي معين (أو تعديل ذلك النظام) فإنه ليس من صواب الرأي أن نبدأ أولا بأن نستوحي مبدأ قانونيا أو نظرية فقهية معينة ثم نعمل على وضع نظام انتخاب (أو تعديله) بما يتلاءم مع ذلك المبدأ القانوني أو تلك النظرية الفقهية - فقد رأينا أولا أنه لانهية سيادة الأمة ولا مبدأ المساواة ولا الطبيعة القانونية للانتخاب (ولا حتى اعتباره «حقا») ، لاشئ من تلك المبادئ أو النظريات يستلزم تقرير نوع معين من أنواع أو نظم الانتخاب .
 وثانيا يجب ألا يفوتنا كما يقول بحق الأستاذ بارتملي « أن القواعد العامة التي تبين كيفية تكوين هيئة الناخبين (أي بيان من يصح أن يعد ناخبا) لا يصح استنباطها أو استيراجها من المبادئ القانونية وإنما تستنبط هذه القواعد وتستوحي من الواقع : من ظروف البيئة وعلى وجه الخصوص من من القوى الاجتماعية المعروفة بتلك البيئة - فتلك القواعد لا تستنبط من بحث الطبيعة القانونية للانتخاب La nature juridique de l'élection بمعنى أنه لا يصح أن نبحث أولا عما اذا — كان الانتخاب يعد حقا فرديا طباعيا أو يعد « وظيفة » ثم نستخرج من ذلك البحث النتائج المنطقية فيما يتعلق بمن يصح له أن يكون من هيئة الناخبين ومع ذلك (فكما يقول الأستاذ بارتملي) لقد كانت تلك الطريقة الخاطئة هي التي دوج عليها معظم رجال الفقه الدستوري إذ نجد أن من يرى منهم أن الانتخاب يعد بمثابة « وظيفة » كان يرى أن النتيجة المنطقية المترتبة على ذلك هي أن المصراع لا يقرر صفة الناخبين الا لاقبة : أي لتلك الفئة الممتازة القادرة على القيام بأعباء تلك المهمة (التي تعد بمثابة وظيفة) ، أما من يرى من أولئك العلماء أن الانتخابية إنما هو « حق فردي طبيعي » فاننا نجدهم يرون أن النتيجة المنطقية المترتبة على ذلك أن على المصراع أن يقرر صفة الناخب للجميع (وذلك على التفصيل الذي سبقت الاشارة اليه) فالواقع (كما يقول بارتملي) « أن كيفية تكوين هيئة الناخبين لم تكن عمرة التحليل القانوني =

٣ - أما عن النقر الخاص بضعف مستوى الكفاءة لدى أعضاء البرلمان والوزير فحسبنا أن ندلي بما يلي من الملاحظات :

(أولاً) أننا نجد الشعوب في مختلف العصور — كما يقول بارتلى — تشكو من سوء اختيار ممثليها ^(١) . ويرجع ذلك — فيما يبدو لنا — إلى أمرين :

(١) إلى أن الشعب يبالغ فيما يعقده من الآمال على الانتخاب . أن إدارة الشؤون العامة — كما يقول أحد كبار المفكرين الفرنسيين H. Chardon — تتطلب صفات ثلاثة أساسية : النزاهة والكفاءة والاخلاص (للمصالح العام) وليس ثمة نوع من أنواع الانتخاب يكفل توفر هذه الشروط الثلاثة في النواب ^(٢)

==
انما هي الثمرة أو النتيجة الدستورية لحالة القوى الاجتماعية في بلد معين في زمان معين ، فسألة تنظيم هيئة الناخبين بعبارة أخرى ليست مشكلة قانونية وانما هي مشكلة صعبة مترامية الأطراف من المشاكل الاجتماعية السياسية .

« ولا ريب أن المشرع اذا أراد أن يضع تسميماً ثابتاً وطبيداً الأركان فان عليه — من الناحية الاجتماعية والسياسية — أن يدعو للانتخاب جميع القوى الاجتماعية المختلفة ولا كانت قوة العدد في البلاد القرية هي أهم هذه القوى الاجتماعية فقد كان لزاماً على المشرع هنالك أن يقرر نظام الانتخاب العام .

أما النظريات القانونية المتعلقة بطبيعة الانتخاب (أى المتعلقة باعتباره « حقاً طبيعياً » أو « وظيفة ») فانها تأخذ بعد ذلك في الظهور ، فها تلك النظريات سوى مجرد « رداء لتلك الأنظمة التي كانت أولاً وليدة ظروف البيئة الاجتماعية بل ووليدة القوة غالباً ، فالالتجاء لهذه النظرية القانونية أو تلك (أى اعتبار الانتخاب « حقاً » أو « وظيفة ») انما كان في الواقع نتيجة لحالة القوى الاجتماعية وثمرة للاتجاهات السياسية في بلد من البلاد أو سلاحاً من أسلحة الكفاح ضد نظام من أنظمة الحكم

(١) مشكلة الكفاءة صفحة ٥٦ .

(٢) H. Chardon: L'Organisation de la République pour

la paix (éd. 1927)

==

(٢) كما ترجع هذه الشكوى (من ضعف مستوى أعضاء البرلمانات) ، إلى زيادة الأعمال والأعباء التي يتطلبها اتساع نطاق أعمال الدولة في العصر الحديث . وكل ما هنالك أن تقدم التيار الديمقراطي من شأنه أن ينزل بمستوى أعضاء الهيئات النيابية من حيث الطبقة (classe) والشخصية لا من حيث الكفاءة^(١) .

(ثانيا) إذا سلطنا جدلا بضعف مستوى أعضاء البرلمان والحكام بوجه عام فإن ذلك المستوى ليس أسوأ — كما يقول الاستاذ جيز — في عهد الديمقراطية البرلمانية منه في عهد الحكام المستبدين^(٢) .

(ثالثا) ليس من الضروري من أجل أن يعد الرجل السياسي (سواء كان عضوا برلمان أو وزيرا) كفتا ، أن يكون من رجال العلم أو من الفنيين (techniciens) الاختصاصيين في فرع من مختلف فروع العلوم أو الفنون أو المهن والحرف :

— (١) — ففما يتعلق بأعضاء البرلمان يقول الاستاذ لاسكى أن البرلمان ليس عبارة عن مجموعة من الرجال الفنيين الاختصاصيين الممتازين ، ولو كان هذا

== وراجع لعلامه بارتو : عضو (الجمعية العلمية الفرنسية وأحد رؤساء الوزارة الفرنسية السابقين) : كتاب «السياسة» Politique I • صفحة ٥٥ حيث يقول : ان رجال السياسة ليسوا خيرا ولا شررا ممن عداهم من أفراد الناس .

ويقول لورويل (مدير جامعة هارفارد بأمريكا في مؤلفه عن الرأي العام ص ١٤٢) : « حقا ان هيئات النيابية يعوزها قسط من الخبرة والتجربة ولكن علتنا هي أن لنا بها ثقة مبالغا فيها » ويقول في موضع آخر (ص ١٤١) « أن الجمهور يسيء الظن عادة بكل ما لا يدركه بصره وهو يميل الى تصديق الاشاعات التي يصعب دحضها »

(١) ويرى لاسكى (الديمقراطية في أزمة صفحة ٨٠) أنه غير صحيح أن مستوى الكفاءة لأعضاء البرلمان أخذ في التدهور .

(٢) جيز : القانون الادارى ص ٢١١ .

شأنه لكان حظه من النجاح أقل من حظه اليوم ، فالرجل الممتاز في الطب أو الهندسة أو الاقتصاد مثلا ليس حتما ممتازا في عمله البرلماني أو في فن الحكم بوجه عام ، ثم يقول بأنه لا يوجد مقياس صحيح لقياس الكفاءة أو الجدارة لعضوية البرلمان ويكون مقياسا يستطاع تنفيذه وتطبيقه من الناحية العملية (١) .

أن الرجل الفني le technicien لا يصح أن يعد « فنيا » بالمعنى الصحيح إلا في فرع من فروع المعرفة ، وفيما عدا هذا الفرع من الشئون نجده أكثر جملا وأبطأ استعدادا لفهم الأمور من الرجل السياسي (٢) . أن الرجل الفني تعوزه عادة تلك الثقافة العامة التي تميز أعضاء البرلمانات في العصر الحديث . ليس المقام الأول في ميدان إدارة الشئون العامة (كما يقول بارتللي) للمعلومات الفنية (٣) بل ولا حتى لا للمعلومات القانونية حين يكون الأمر متعلقا بوضع قانون من القوانين ، « انها فحسب » نصوص ، القوانين كما يقول الأستاذ جيز ... هي التي يجب أن يوكل أمر « صياغتها » الى رجال فنيين أى الى رجال القانون ، فهمة رجل القانون انما يأتي دورها اذا في آخر مرحلة من مراحل التشريع ، أما في المراحل السابقة (على مرحلة الصياغة الأخيرة للتشريع) فإن رجل القانون حين يشترك في عمل القانون فأنما يعتمد في ذلك على مالهديه من ثقافة عامة وعلى ماله

(١) لاسكى . المرجع السابق من ٧٩ - ٨١ « أن البرلمان (يتكونه الحالي) - كما يقول - اداة صالحة لمعرفة مواضع الشكوى والألم لدى الشعب ثم هو خير مكان لمناقشة البادئ العامة حيث نستطيع أن نتق أن ما يقال في جانب المسألة (موضع المناقشة) أو ضدها قد قيل ، ثم أن علانية الجلسات من شأنها أن تجعل المناقشة كذلك صدى خارج البرلمان فبذلك تثار مناقشات أخرى حول تلك المسألة .

من سرعة فهم للمشاكل الخ .. (١) .

أن الحياة السياسية — شأنها شأن غيرها من فروع النشاط الفكرى — لها رجالها الفنيون أو الاختصاصيون (Les techniciens) وهؤلاء هم « السياسيون » أولئك الذين اكتسبوا هذه الصفة بحكم استعدادهم وصفاتهم ومراهم وخبرتهم فى الميدان السياسى (٢) .

فالرجل « الفنى » الكفاء فى حرفة أو مهنته (سواء كان طبيباً أو مهندساً أو تاجراً كبيراً ... الخ) إنما تكون كفاءته فى أداء عمله ، وهذه الكفاءة لا تتضمن حتماً أنه سيكون كفئاً فى إبداء رأى قيم يصدد التشريع الذى يتصل بالسياسة العليا المتعلقة بانهاض التجارة أو الرى مثلاً فالصانع الماهر يصح أن يجمل خير الوسائل التشريعية الكفيلة بانهاض صناعته (٣) .

(١) بارثولى : القانون الدستورى ، طبعة ١٩٣٣ ، ص ٣٣٣ ، وكتابة « مشكلة الكفاءة فى الديموقراطية » ص ٤٦ .

وراجع كتاب *la Politique* للمسيو بارتو ص ٢٣ ، ٣٤ ، حيث يرى أن تمثيل المهن والحرف المختلفة فى البرلمان (أى النظام المعروف باسم « تمثيل المصالح أو المهن والحرف ») يؤدي الى إثارة حرب الطبقات ويؤثر على عرى الوحدة القومية وهو يكفى بأن تقوم الغرف التجارية والمجالس الاقتصادية وال نقابات . الخ بواجبها .

Jézo: cours de droit public, p. 200 (٢)

(٣) راجع لويس بارتو (عضو المجمع العلمى الفرنسى) *L. Barthou; le Politique* حيث يعرف السياسة بأنها « *l'art, la volonté, la passion de gouverner* » راجع لوبيل ص (١٠٤ - ١٠٦) حيث نجد ضرورة وجود طائفة من الساسة المحترفين بأنه نظراً لتعدد مشاكل الحياة فى العصر الحديث فقد أصبحت الشئون السياسية تتطلب من الفرد مجهوداً ووقتاً كبيراً لا يتيسر للمواطن العادى ، فالسياسى المحترف هو الذى يستطيع أداء هذه المهمة (أى تخصيص ذلك الجهد والوقت للشئون السياسية) . أولئك =

التمهيد: أن مزوالة السلطة — كما يقول ايوبير — تفترض سبق معرفة
بني البشر، وتلك المعرفة لا تمدنا بها الحياة العلمية البحتة، على أن العلم شأنه
شأن الدين هو قسوة اجتماعية كبيرة، فما لا ريب فيه أن آراء الفنيين أو
الاخصائيين من رجال العلم لا يجوز أن يهمل أمرها أو أن ينقص من شأنها،
وأن المثل الأعلى في هذا المقام — كما يقول — ليس في أن يتولى السلطة رجال
العلم، وإنما في أن ننثث في تصرفات السلطة روح العلم ^(١) — ولا يفوتنا أخيراً
أن نذكر أن التجارب أثبتت لنا أن ثمة من رجال العلم وبخاصة من رجال القانون
من يستطيع أن يكون أهلاً لتولى — بكفاءة ممتازة — مهام الحكم ^(٢)

== السياسيون المحترفون يكونون ما يطلق عليه في أمريكا The Boss والمعروف عنهم أنهم
لا يبنون بالصالح العام قدر عنايتهم بصالحهم الخاص « وما تجدر ملاحظته أن طائفة الساسة
المحترفين لها ما يبرر وجودها في أمريكا حيث يتطلب نظام الحكم فيها من المواطنين كثيراً
من الجهود تفوق ما يتطلب في بلد آخر من بلاد العالم .

(١) ايوبير صفحة ٨٨ .

« L'idéal n'est donc point de conférer à l'autorité l'investiture
des hommes de science mais d'infuser l'esprit de la science aux
décisions de l'autorité » .

(٢) مشكلة الكفاءة صفحة ٢٠١ حيث يذكر الأستاذ بارتلمى عدداً غير قليل من كبار
رجال القانون في مختلف الدول وكانوا في الوقت ذاته من كبار رجال الدولة البارزين
مثلاً الرئيس ويلسون في أمريكا ولويد جورج في إنجلترا ، و Olrando و Salardra
في إيطاليا وفالدريك — روسو وجريفي Ferry, Crévy الخ . الخ في فرنسا ، ولا
يفوتنا هنا ملاحظة أن هذا الرجوع الذي نشير اليه طبع عام ١٩١٨ . ونحن نستطيع أن
نضيف الى ما تقدم : الأستاذ بارتلمى ذاته وكذلك نوجارو وجرمان مارتان ومن أساتذة
كلية الحقوق (باريس)، ومالران وبوانكاريه (وهما من رؤساء الجمهورية الفرنسية السابقين)

- ٢ - أما فيما يتعلق بالوزراء فحسبنا زيادة على ما تقدم بيانه (١) -

(ردا على رأى القائل بأن الوزير - في النظام الديمقراطي البرلماني - من أجل أن يكون كفئاً يجب أن يكون رجلاً فنياً technician اختصاصياً في الشئون التي يشرف عليها في وزارته) حسبنا أن ندلي بالملاحظات التالية :

(فأولاً) مراعاة لتنوع الأعمال في الوزارة الواحدة وتقدم مختلف العلوم والفنون تقدماً أدى إلى وجود اختصاصيين في فروع وجزئيات كل عمل من الأعمال فلذلك لم يك من المستطاع أن نجد وزيراً فنياً اختصاصياً (بالمعنى الصحيح) في جميع الأعمال التي يشرف عليها في وزارته - فمثلاً لا يمكن لوزير الدفاع أن يكون اختصاصياً في شئون الجيش والبحرية والطيران معاً بل حتى إذا اقتصرنا على الجيش فلا يمكن للوزير أن يكون اختصاصياً في شئون المشاة والمدفعية والادارة (٢).

(ثانياً) أن وجود وزراء فنيين على رؤوس الوزارات لما يفتنى بنا إلى نظام بيروقراطية (La bureaucratie) وهذا النظام يسوده الاهال، العام والجمود (الروتين) . ولقد قال الوزير البريطاني الكبير جلادستون أنه لم يعرف

(١) إذا يجب ألا يفوتنا أنه تقدم الكلام عن رجال السياسة بوجه عام وذلك بصدد مناقشتنا للرأى القائل بضعف مستوى الكفاءة بين أعضاء البرلمان ، لذا أن الوزراء في النظام الديمقراطي البرلماني يختارون عادة بين رجال السياسة ، كما أنهم في النظام الديمقراطي البرلماني يختارون عادة أيضاً بين أعضاء البرلمان .

(٢) راجع دينيوا ريشار : كتاب « التنظيم الفني للدولة » L'organisation technique de l'Etat, p. 297.

La démocratie et la Représentation des

intérêts, p. 190

اصلاحات ما الا وكانت في أول العهد بها تلاقى معارضه اجماعه من الرجال
الفنيين الاختصاصيين ولم ينبج من هذه المعارضة حتى تلك الاصلاحات التي
اثبتت التجارب صلاحيتها باعتراف الجميع (١) .

(ثالثا) أن المهمة الحقيقية للوزير في النظام البرلماني الصحيح ليست هي
مباشرة الادارة الفعلية لشئون وزارته ، انما هي الرقابة والاشراف على هذه
الادارة للتحقق من سير الأمور طبقا للقانون وطبقا لبرنامج المحكم فيما يتعلق
بوزارته (٢) فالوزراء في النظام البرلماني الصحيح يجب أن يكونوا رجالا سياسيين
— وعلى ذلك فليس من الضروري للوزير كي يستطيع حسن القيام بمهمته أن
يكون رجلا فنيا (٣) بل يكفي أن نجد لديه الصفات التالية : ثقافة عامة —
حسن تقدير للأمر bon sens ، صدق فراسة ومعرفة بالرجال Connaisseur
d'hommes وأن يكون نشطا ذا جلد على العمل قوى الحجة يستطيع الدفاع
عن أعمال وزارته أمام هجمات خصومه في البرلمان ، له بوجه عام شخصية

(١) بارتلى ، القانون الدستوري (طبعة ١٩٣٣) ص ٦٤٣ ، — وراجع
ص ٦٠٢ حيث يقول « بأن الموظفين الفنيين عارضوا في استبدال السفن التجارية
بالسفن البخارية وى استعمال الطيارات والقواصات . ولكن يجب — مع ذلك —
أن يعرف رأى الرجال الفنيين » .
(٢) أنظر مؤلف لورنس لوبيل .

The Government of England «New York 1931» Vol. 1, «page 51»

حيث يقول :

The essential function of the cabinet is to coordinate and guide
the political action of the different branches of government,
and thus create a consistent policy.

(٣) أنظر كتاب الأستاذ لورنس لوبيل (السابق ذكره) « حكومة انجلترا » الجزء

الأول صفحة ١٨٨ ، ١٨٩ .

الرئيس^(١) ذا دراية بمجاهيات الشعب العامة ، وسرعة تفهم للأمور *assimilation*

rapide des affaires.

وقد لما تجدد هذه الصفات مجتمعه في الرجل الفنى ، فهذا الرجل غالبا ما تعوزه الثقافة العامة إذ نجد عادة أن نظره إلى الأمور محدود الاقنى بالاعتبارات الفنية .

فهل كان النظام البرلماني كفيلا بأن يمد الحكومات بوزراء تتوفر فيهم تلك الصفات التي بينها وتطلبناها من الوزير ؟

إن الوزراء في النظام البرلماني هم عادة رجال سياسيون لهم مكان الزعامة أو بالاقبل لهم مكان ممتاز من حزب الاغلبية بالبرلمان .^(٢) إذ أفا تلك الصفات والمؤهلات التي تصل بالرجل السياسى إلى ذلك المكان السامى الممتاز في حزب من الأحزاب ؟ — أن تلك الوسائل التي يركن اليها الرجل السياسى المستور حتى تصل به إلى تلك الغاية هي عادة ثلاثه وسائل (وهى الميادين التي يبدو فيها استعداداه ونشاطه السياسى) : (١) منبر الخطابة (٢) دائرة العمل الحزبى (٣) اللجان البرلمانية .

(فأولا) الخطابة : — أن التفوق في فن الخطابة على منبر البرلمان أو في ساحة الاجتماعات العامة دليل الفصاحة والذكاء وحسن التقدير والتمييز لما يجب أولا يجب أن يقال والمعرفة بنفسية الجماعات ، والوزير لا شك بحاجة إلى هذه الصفات ، حتى يحسن الدفاع عن أعماله أمام البرلمان ، وحتى يحصل على موافقة البرلمان على الاعتادات المالية اللازمة لوزارته ، ولكي يستطيع رد حملات خصومه ، وليقضى

(١) راجع القانون الادارى للمسبورولان L. Rolland الأستاذ بكلية حقوق باريس (ص ١٠٧)

(٢) هذه هي القاعدة العامة التي تسير عليها الدول البرلمانية — على أنه يوجد أحيانا استثناءات تادرة لهذه القاعدة فبين أحيانا على رأس بعض الوزارات وزراء فنيون كما حدث في فرنسا بصدد وزارة الدفاع على وجه الخصوص (رولان : القانون الادارى صفحة ١٠٧) ولدينا بمصر بصدد وزارة الأشغال . (ويبدو أن وزارة العدل لا يمكن أن يرأسها في أى بلد تحت أى نظام الا رجل قانوني) .

له أن يقنع زملائه بآرائه في مناقشات مجلس الوزراء (١).

(ثانيا) العمل الحزبي (ويعبر عنه الكتاب الفرنسيون بقولهم *Manoeuvrer dans le couloir*) ويقصد بذلك الجهود (التي يبذلها عضو الحزب (داخل دائرة جماعة حزبه) لاجراز رضاه وتأيد زملائه ، ولتلافي خصومة البعض منهم ، وللتقريب بين وجهتي النظر لفريقين مختلفين منهم وتسوية ما ينشأ بينهما من أسباب النزاع ، وكيف يعمل على اسقاط الوزارة الخ ..

أن المهارة في هذا الميدان تنبئ عن شخصية قوية ، ودعاء ، ومرونة ، ومعرفة وخبرة بالرجال .

(ثالثا) للجان البرلمانية : أن العضو باشتراكه في أعمال تلك اللجان

(١) يقول الأستاذ ديويو ريدار (في مؤلفه القيم ، « انتظيم الفنى للدولة » (ص ٢٠٠) أن « رئيس الدولة في فرنسا مدين بنصبه هذا لمواهبه الخطابية قبل كل شيء ، كما (يقول في كتابه المشار اليه (صفحة ٢٩٠) « على أنه يكفي أحيانا التفوق في هذا الميدان (الخطابة) وحده للوصول إلى ذلك المكان السامى في الحزب » . وتبين أهمية الدور الذى تلعبه الخطابة اذا نحن نظرنا إلى شخصية الوزراء الذين يتولون الحكم في نظام نيابى جاء وليد ثورة شعبية (لاثورة عسكرية) ، ويمكننا أن نتبين هذه الحقيقة اذا استعرضنا أامانا شخصيات الوزراء في الأنظمة النيابية التى كانت وليدة الثورة الفرنسية (١٧٨٩) فتلا روبشبير — داتون — مدام رولان — مارا الخ كانوا جميعا من كبار خطباء الثورة وكذلك شأن عدد غير قليل من الوزراء لدينا بمصر في وزارة سعد (باشا) (سنة ١٩٢٤) . وفي سنة ١٩٣١ حدثت الثورة الاسبانية التى خرجت بتلك البلاد من الحكم الملكى والنظام الديكتاتورى الى الحكم الجمهورى والنظام النيابى . وأتينا لندشهد هناك هذه الملاحظة ذاتها .

وأتينا لانزال نذكر ما كتبتة لذك ذلك بعض الصحف الفرنسية من أن عددا كبيرا من وزراء تلك الجمهورية الجديدة كانوا من كبار خطباء الثورة .

(بما يديه من الآراء وما يقدمه من التقارير) يمكنه أن يظهر ما بلغه من درجات التعليم ومن الثقافة العامة ، وما هو عليه من الجلد على العمل والدراية بمحاجات الشعب العامة .

تلك أهم ميادين النشاط السياسى لرجال الأحزاب السياسية ... ولا شك أن رجلا يبدى تفوقا فى تلك الميادين رجل يصلح أن يكون وزيراً - وبما تقدم نستطيع أن نفهم كيف أن النظام البرلمانى كثيراً ما أستطاع أن يخرج للحكومات وزراء من ذوى الكفاءة . لاشك أنه وجد بينهم غير الكفاء ولكن ليس ثمة نوع من أنظمة الحكم يمكن أن يخلو من ذلك النوع من الوزراء (ديبواريشار : التنظيم الفنى للدولة ، ص ٢٦٩) .

فليس اذا من الضرورى للوزير لى يعد كفوئاً أن يكون « فنيا اخصائيا ، - أن الرجل « الاختصاصى » ، فى شئون الحكم ليس الرجل « الفنى » ، إنما هو الرجل السياسى (١) فعلى ذلك سارت الدول البرلمانية جميعا (والدولة البريطانية احداها) (٢) وحسبنا بذلك الاجماع على صحة ما نقول شاهدا ودليلا .

(١) بارتلى ، القانون الدستورى ص ٦٤٤ .

(٢) لو أننا لم نذكر فى معرض الاستشهاد سوى الدولة البريطانية لعكفانا ذلك مؤونة البحث فى الدول الأخرى للاستشهاد بما يجرى فيها . اذ أن المعروف أن النظام البرلمانى فى بريطانيا كان يسير على خير منوال كما أنه من الأمور المعروفة عن الشعب البريطانى « نظرا الى طابع مزاجه القومى » أن أنظمتة لم تكن وليدة عبقرية مفكرة أو نظريات فلسفية عميقة وانما هى ناتج تطور طويل الأمد ووليدة ضرورات الحياة العملية .

البرلمانات لا تمثل الشعب^(١)

إذا كان المقصود بهذا النقد أن البرلمانات لا تمثل دائما ارادة الأمة أو الرأى العام تمثيلا صادقا فإن هذا صحيح إلى حد كبير ، ولكن ليس فى ذلك ما يصح أن يمد نقدا سلبيا فى جميع الحالات ، ولقد تقدم الكلام - إلى حد ما - عن ذلك النقد بصدد مناقشتنا للنقد الموجه إلى الأحزاب (وبخاصة حزب أو احزاب الأغلبية) بأنها لا تمثل دائما الرأى العام تمثيلا صحيحا ، وقد إبدينا هناك بعضا من الملاحظات التى من شأنها أن تعمل على التخفيف من حدة ذلك النقد ، وحسبنا هنا أن نصيف إلى ما ذكرنا هناك^(٢) ما يلى من الملاحظات :-

(أولا) إذا سلطنا جدلا بإمكان تكوين رأى عام فى جميع الأحوال (أو دائما)

(١) راجع صفحة ٨٨ ، ٩٠ من هذا الكتاب حيث عرضنا لفرح هذا النقد ولا يفوتنا هنا أن نصيف إلى مذكرناه هناك ما يقوله الاستاذ بارتلى بذلك الصدد (فى كتابه : القانون الدستورى ص ٣٠٠) من أننا إذا رجعا إلى القوانين التى وافق عليها البرلمان وبمقتضاها عدد النواب الذين وافقوا عليها وعن عدد الأصوات التى أحرزها أولئك النواب فى الانتخابات إذا لوجدنا أن هؤلاء لا يكادون يمثلون سوى ما يقرب من (١ / ١٠) عشر عدد السكان ، فثلا قانون من القوانين الهامة التى صدرت فى فرنسا كقانون ٩ ديسمبر سنة ١٩٠٥ بصدد فصل الكنيسة عن الدولة قد صدر بموافقة أغلبية مكونة من ٣٤١ من النواب ، وهؤلاء انما يمثلون ٣١٥٦٤٧٢٢ صوتا من ١٠٠٠٠٠٠٠٠ وهى مجموع عدد الناخبين) فى أمة يبلغ عدد سكانها نحو ٣٨ مليوناً .

(٢) راجع صفحة ٢٣ وما بعدها من هذا المصنف : ويتلخص ما أبديناه هناك من ملاحظات فى أنه لا يوجد فى الواقع « رأى عام » بالمعنى العلمى الصحيح الا بصدد عدد قليل من المسائل ، ومن ناحية أخرى فإنه نظرة لكثرة التفسيرات واستداد =

كما يقولون) فإنه يجب ألا يفوتنا أن مهمة البرلمان — في النظام الديمقراطي النيابي — ليست (كما يظن البعض) أن يكون دائما تابعا خاضعا للرأى العام قابعا في دور الخادم بالنسبة لسيدة الشعب ، انما العلاقة بين البرلمان والرأى العام هي — كما يقول الاستاذ بارتلى — علاقة تعاون rapport de Collaboration بمعنى أنه يجب مراعاة قسط من الانسجام une certaine harmonie بين الأمة والبرلمان ، ومن أجل تحقيق ذلك الانسجام يجب — كما يقول بارتلى — مراعاة الاعتبارين التاليين : (١) أن البرلمان لا يستطيع التغاضى عن رغبات الناخبين ، أى أنه يجب أن يعمل «سابقا للرأى العام» (٢) ، والاعتبار الثانى يأتخص فى أنه لا يجوز — من الناحية الأخرى — للبرلمان أن يتبع الرأى العام على غير بصيره اذ يجب — كما يقول بارتلى — أن يكون للبرلمان أحيانا ألا يتبع رغبات الشعب ، لذلك وجب أن تكفل له قسطا من الاستقلال

= إطلاق أعمال الحكومات فى العصر الحديث فقد أصبح أعضاء البرلمان (كما يقول لوبيل) لا يجهدون لديهم وقتا كافيا لدراسة ومكوين رأى حقيقى بصددهما .

(٢) فأعضاء البرلمان لا يمكن أن يكون موقفهم لمزاء الرأى العام موقف القاضى الذى يجب عليه أن يقوم بعمله طبقا لما يوحى به فكره وضميره فى غير ماعة لاتجاه الرأى العام . وفى النظام النيابى — كما يقول بارتلى — تنص الدساتير على أحكام تكفل وجود روابط أو علاقات دائمة بين أعضاء البرلمان والناخبين مثل ضرورة تصويت أعضاء البرلمان على مشروعات القوانين وغيرها بطريق اللاتية (وذلك حتى يطلع الناخبون على أعمال أعضاء البرلمان واتجاهاتهم السياسية) ومثل المدة القصيرة للفصل التشريعى (أى مدة عضوية أعضاء مجلس النواب وهى خمسة سنوات كما كان فى مصر) ومثل منح الحكومة حق حل المجلس النيابى . وكل ذلك يدل على رغبة المشرع الدستورى فى قيام صلات وروابط بين أعضاء البرلمان و بين الناخبين أى رغبته فى الاحتفاظ بقسط من الانسجام بين سلوك أعضاء البرلمان ورغبات الناخبين .

حتى لا نجعله يتبع رأى العام بصورة عمياء ، أى حتى نمكته من أداء واجبه فى عدم انباع اتجاه رأى العام حين يسلك سبيل الخطأ أو الخطر (١).

اذ يجب ألا يفوتنا كما قدمنا - ذلك الدور الذى يلعبه المال أحيانا وغيره من وسائل الفساد فى توجيه رأى العام ، كما يجب ألا يفوتنا أن رأى العام قد تسيطر عليه أحيانا نزعات عاطفية وقتية أى غير صادرة عن سابق تفكير وتدير وروية (٢) ، وأنه أحيانا سريع التقلب والتغير بصدد الحكم على بعض

(١) من أجل ذلك يجب - كما يقول بارتلى - أن نرفض نظرية الوكالة (يقصد تلك النظرية التى يقول أصحابها أن العلاقة بين الناخبين والنائب تعد - من الناحية القانونية - علامة الموكل بالوكيل) تلك النظرية التى تجعل من النائب عبداً أو خادما للناخب ، كما يجب ألا نجعل سلطة الحكومة فى حل المجلس النيابى مسألة كثيرة السهولة والحدوث ، كما يجب ألا تكون مدة النيابة قصيرة ، وأن تقرر للنائب ضمانات تكفل استقلاله (كالحصانة البرلمانية الخ) . راجع فيما تقدم بارتلى « القانون الدستورى » ، طبعه ١٩٣٣ ، ص ١٠٦ ، ١٠٧ .

(٢) راجع ص ٣٧ من هذا الكتاب - وراجع لوويل صفحة ٥٠ - حيث يرى أن المبدأ الاساسى لنظام الحكومة الشعبية (يقصد النيابية) أى رأى العام يجب أن يطاع بشرط أن يكون رأيا مستقرا مستديما لا مجرد نزعة مؤقتة . ومن ذلك يرى أن هذا رأى يختلف بعض الشيء عن رأى الذى سبق أن ذكرناه للاستاذ بارتلى . وراجع لاسكى (كتاب الديمقراطية فى أزمة ١٥٨ ، ١٥٩) حيث يقرر بأن العقل يلعب دورا ضعيفا بصدد تكوين آراء الأفراد فى الميدان السياسى ، وللتدليل على ذلك يقول « ان كل فرد على قسط من سلامة التقدير (common sense) يرى أن تسوية المنازعات الدولية بواسطة الحرب هى طريقة تخالف مصالح الجنس البشرى ، أن علاقات الدول فيما بينها هى خير دليل على ضعف الدور الذى يلعبه العقل فى منع استعمال القوة ، كما يدل على ذلك تاريخ المنازعات بين الدول ورأس المال وتاريخ الصدام بين مختلف الأجناس »

ومما ذكره الدكتور جوستاف لوبون (فى كتابه « الاسس العلمية لفلسفة التاريخ طبعة =

الأمور أو على بعض الشخصيات (١) .

فالنظام النيابي لا يتطلب أن يكون البرلمان بصورة من الأمانة ، كما قد يظن بعض الساسة ، والا لوجب أن يكون البرلمان في بلد كمصر (في ظل نظامها البرلماني السابق) مكونا من نحو ٨٠٪ منه من الأميين المعدمين حتى يصبح تماما د صورة ، من الشعب المصري ١١ ان أعضاء البرلمان لا يتطلب منهم - على حد تعبير بعض الكتاب

= ١٩٣١ س ٢٩١) د أن الرئيس (الأمر بكى) هوفر يرى أن الجماهير انما تسيروا عواطفها ونزعاتها الوقتية »

(١) وبينا لذلك نكتفي بذكر المثالين التاليين : —

(الأول) ا. ذ كره الدكتور جوستاف لوبون في كتابه La Psych. Politique (صفحة ٩٨) عن كرومويل « انه بعد أن قام بانزال الاسرة المالكة عن العرش وبعد أن رفض أن يتولى الملك دفن في مقبرة الملوك كما لو كان ملكا ، ثم لم تنقضى سوى فترة عامين وإذا بنا نجد جثته قد أخرجت من المقبرة ونزعت رأسه وعلقت على باب البرلمان » « ان ظاهرة تغير رأى الشعب — كما يقول لوبون — بصدد الشخصيات السياسية هي ظاهرة تلاحظ في جميع الاقطار ، وان تاريخ كرومويل هو أعجب مثال يصح أن يذكر يانا لهذه الظاهرة »

(والمثال الثاني) نستقيه مما حدث في السنوات الاخيرة في ايطاليا لاذ أنه حين استفتى الشعب الايطالي (حوالي آخر عام ١٩٤٦) في شكل الحكم الذي يريد انحرزت الملكية نحو عشرة ملايين الأصوات وحازت الجمهورية أنصارا لا يزيدون سوى مليونين عما احرزته أنصار الملكية (وذلك في بلاد يزيد سكانها عن الخمسين مليونا ، ومع ذلك فان الملكية التي أحرز أنصارها في الاستفتاء عشرة ملايين من الأصوات لم تحصل لالا على عدد ضئيل جدا من النواب في الانتخابات التي حدث لا انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية (المسكفة بوضع الدستور) وكان تاريخ انتخابها بعد حدوث الاستفتاء بفترة قصيرة (من مقال افتتاحي لصحيفة الاهرام عدد ١٣ ابريل سنة ١٩٤٧ بعنوان « الإهرام في ايطاليا — كيف ولدت الجمهورية ») ،

الفرنسيين أن يكونوا les photographes de Sa Majesté la Nation ومصوري صاحبة الجلالة الأمة، بل عليهم أن يكونوا أولا قادتها ومعلميها. أنه اذا كان واجبا وضروريا أن يقوم الرأي العام بمراقبة الحكومات والبرلمانات فإنه لا يقل ضرورة أن يكون الرأي العام كذلك — كما يقول بارتلى — موضع رقابة أولئك الذين يتحملون تبعه مسئولية توجيه سياسة البلاد، (١). والواقع أن ثمة مسائل كثيرة كان الرأي العام فيها — كما يقول بارتلى — لا يصبق تغيرات اتجاه سياسة الحكومة ولم يكن يوحى بها وإنما كان يتبعها، (٢).

ثم أنه يجب ألا يفوتنا أن الرأي العام الحقيقي ليس دائما — كما قدمنا — عبارة عن رأي أغلب الناحيين، فالآراء يجب كما قدمنا أن «توزن» كما هي «تعد»، (٣).

(١) مفكرة الكفاءة للاستاذ بارتلى ص ٢٥ .

Barthélemy: Démocratie et politique Etrangère (Pd, 1971) p.130 (٢)

« لقد كان يرى البعض — مثل جوريو Jurieu (أحد كبار رجال الفكر والدين في فرنسا في أوائل القرن الثامن عشر) — « أن الشعب على حق دائما » وأن هذا التقديس للرأي العام (كما يقول بارتلى) هو أحد أخطار الديمقراطية، أن الرأي العام يصح أن يخطئ وأن يخدع لذا عرفنا أمر الأموال الطائلة التي تنفق أحيانا من أجل انتشار أو انتصار رأي من الآراء »

راجع في ذلك مفكرة الكفاءة صفحة ٢٣ ، ٢٤ .

(٣) وما تجدر بنا ملاحظته أن بعض الدساتير ذاتها لا تأخذ أحيانا برأى الأغلبية إذ تغلب عليه رأى الأقلية ، ففي أمريكا مثلا نجد الدستور يشترط من أجل إبرام المعاهدات ان يوافق عليها مجلس الشيوخ بأغلبية تزيد عن ثلثي الأعضاء . ويترب على ذلك أن تلك الأعضاء (أى الأقلية) يستطيع أن يحول دون إبرام معاهدة توافق عليها الأغلبية (الثلثان) ويقول الاستاذ جيرو (في كتابه « السلطة التنفيذية » صفحة ٥٢) تقلا عن جازرر صفحة ١٨) تعليقا على ذلك أن الشعب الأمريكي =

ثم أن القول بأن البرلمان « يجب أن يتبع رغبات الناخبين » إنما يتفق مع نظرية « الوكالة الانزامية » التي كانت سائدة قديما في فرنسا وإنجلترا حتى القرن الثامن عشر ، تلك النظرية التي كانت تعد العلاقة بين النائب والناخب كالعلاقة بين الموكل والوكيل فكان يجب على النائب بناء على ذلك أن يتبع تعليمات ناخبيه . ولكن هذه النظرية تعد الآن مناقضة لمبادئ النظام النيابي وقد نصت بعض الدساتير صراحة على نبذها ، ومن تلك الدساتير الدستور المصري الملغى (بالمادة ٩١) (١) :

المقصود أن العلاقة بين أعضاء البرلمان والناخبين ليست علاقة الخادم بالسيد أو الوكيل بالموكل وإنما هي علاقة تعاون فيجب أن نراعى قسما من الانسجام بين البرلمان والرأى العام — ورغم ما وجه الى نظام وجو الانتخاب من مساوئ — فإن القول بوجه عام — كما يرى الأستاذ لوريل — بأن الانتخابات (وبالتالى البرلمان) تمثل الاتجاهات العامة للرأى العام هو قول قريب من الحقيقة وذلك فى بلاد قطعت شوطا طويلا فى طريق النضوج السياسى والحكم الديموقراطى (٢)

== يخضع بارتياح الى رأى الأتلية فى مثل هذه الحالة التى يعطى فيها الدستور للأتلية الحق فى فرض رأىها على الأغلبية : ثم يقول أنه نظرا لأن مجلس الشيوخ فى امريكا إنما يمثل الولايات (بعضون عن كل ولاية) ونظرا لأن تلك الولايات تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا من حيث عدد السكان فاننا نجد من أجل ذلك ان أغلبية أعضاء مجلس الشيوخ لا تمثل أغلبية السكان فى الولايات المتحدة :

(١) تنص المادة ٩١ من الدستور المصرى (للسنة ١٩٢٣) على أن «عضو البرلمان ينوب عن الأمة ولا يجوز لناخبيه ولا للسلطة التى نعيته توكيله بأمر على سبيل الانزام » .

(٢) « ولكن الأمور — كما قول لوريل — لا تجري دائما على هذا المنوال فى جميع البلاد ، فى أسبانيا مثلا (قبل الحرب العالمية الأولى) كانت الوزارة تحجز الأغلبية فى الانتخابات مهما كانت سياسة تلك الوزارة ، فى هذه الحالة لا يمكن أن يقال أن »

ففي مثل تلك البلاد (التي قطعت مثل ذلك الشرط) نجد أن تدخل الحكومة وتأثيرها على الانتخابات قد أصبح شيئا لا يكاد يكون مذكورا ، ويلاحظ ذلك في فرنسا التي كانت تستطيع الحكومة فيها — حتى أوائل هذا القرن — أن تتدخل في الانتخابات وأن تؤثر فيها تأثيرا غير قليل (١) .

ويجدر بنا أخيرا ألا ننسى أنه يكثر أن تعرض أمام البرلمان — كما يقول لوييل — مشاكل جديدة يهتدى أعضاء البرلمان في حلها لاعلى هدى رأى عام أو على ضوء معلومات فنية خاصة وانما هي تحل اعتمادا على ملكة سلامة التقدير والحكم على الأشياء (bon sens) (٢) .

(ثانيا) أما عن النقد الموجه الى البرلمانات بأنها « لاتمثل الا السياسة في حين

== الانتخاب هو أداة التعبير الصادق عن الرأى العام ، وفي ذلك التفسير لكثرة حوادث الثورات في الأرضى الاسبانية ؛ وذلك أمر يدعو الى التفكير الكثير كلما أريد أن ندخل — بطريقة سريعة — الانظمة النيابية في بلد لم يسبق له أن عرفها وألفها » .

(١) راجع جيرو « السلطة التنفيذية » ص ١٩١ (طبعة سنة ١٩٣٨) هامش رقم ١ حيث يقول : « منذ نحو ثلاثين سنة كانت تستطيع الحكومة (في فرنسا) — استنادا على رجال الادارة — أن تؤثر على الانتخابات تأثيرا غير قليل . ولكن نفوذ الحكومة الآن قد أصبح شيئا لا يكاد يكون مذكورا » وصرح ذلك — من ناحية — الى تقدم الحركة النقابية في المرافق العامة ، ومن ناحية أخرى الى زيادة استقلال الناخبين الذين نقص الآن مبلغ خوفهم من الادارة . ثم أن النائب يزاول هو نفسه نفوذا وتأثيرا على الادارة وكما يقول سيجفريد Siegfried (في كتابه : Tableau des partis pol طبعة ١٩٣٠ ص ٢٢٣) ان المديرين يتلقون التعليمات السياسية من نواب مديريته أى محافظته (حتى لو كانوا من نواب اليسار) كما يتلقونها من وزير الداخلية « .

(٢) لوييل : الرأى العام والحكومة الشعبية ص ٢٦٤ .

أنها يجب أن تمثل أيضا الاقتصاد ، فبجانب تمثيل الآراء يجب أن تمثل المصالح وذلك حتى يصبح البرلمان — كما يقولون « صورة ، للأمة أو « مرآة ، للرأى العام » .

فحسبنا هنا أن نشير الى ما سبق لنا أن ذكرناه وبيناه من أنه ليس من مبادئ أو أركان النظام النيابي (في الديموقراطية الغربية) أن البرلمان يجب أن يكون « صورة ، للأمة ، ثم أن تمثل الرأى العام ولا يكون — كما يقول لوييل — بتمثيل المصالح الاقتصادية المتعارضة للطوائف والمهن والحروف المختلفة ، وإنما هو — كما يقول دايسى Dicey عبارة عن « تمثيل التيار الفكري العام السائد في البلاد بصدد مسألة من المسائل (١) » وليس من الضروري أن يكون الأفراد المنتسبون لطائفة أو مهنة واحدة ممن يعتنقون مبادئ أو أفكار واحدة ، ثم أن النائب لا يعد ممثلا لطائفة ، بل الأمة فواجبه ألا ينظر إلا لما يعتقده المصلحة العليا للأمة فلا يصح إذا أن يعد ممثلا لطائفة أو أرباب مهنة ولمصالح تلك الطائفة أو المهنة .

— ٥ —

ضعف السلطة التنفيذية

أما ما ذكرناه عن نزعة المجالس النيابية الى العمل على اضعاف السلطة التنفيذية فحسبنا هنا أن نشير إلى ما ذكره الأستاذ جديرو من أن المجالس النيابية تسودها « روح الجماعة ، esprit de corps » وهذه الروح تغمر جميع أعضاء المجالس وتؤلف فيها بينهم جميعا على اختلاف أحزابهم ، فالمجلس تسيطر عليه روح الغيرة على حقوقه ، ويحرص على أن يكون دوره وشأنه كبيرا ، لذلك فهو لا يرضى

أن يرى الوزارة — التي يعدها صنيعه من صنائعه — تسيطر على كيانه أو تغطي على سلطانه (١) .، وأنه ليدولنا أنه اذا صح ذلك الذي يراه الأستاذ جيرو في بلد مثل فرنسا حيث لا يوجد حزب قوى له وحده أغلبية برلمانية تستند اليها الوزارة فإن ذلك غير صحيح — فيما نرى وفيما يرى فعلا — في بلد آخر كإنجلترا حيث تستند الوزارة عادة الى حزب قوى واحد ، ففي هذه الحالة نجد أن روح الجماعة التي تسيطر على الحزب (أو بعبارة أخرى النزعة الحزبية) أقوى من تلك الروح التي تؤلف بين أعضاء المجلس النيابي جميعا (والتي يتحدث عنها جيرو) .

ويضيف الأستاذ جيرو الى ما تقدم أنه مهما تكن ميزة وزارة من الوزارات فإن الحكم من شأنه أن يؤدي تدريجيا الى اضعافها (٢) .

— ٦ —

استغلال أو سوء استعمال الرقابة البرلمانية

ان هذا العيب لا يصح كذلك أن يمد من الأمور أو العيوب الملازمة حتما للنظام الديمقراطي ، فالمشكلة هنا هي مسألة تربية سياسية وأخلاق لدى النواب وهي قبل كل شيء مسألة تتعلق بملغ نضوج وقوة الرأي العام . فليس مما تجرى به مثلا عادة النواب الانجائز — كما يقول جيرو (خلافا لملائهم الفرنسيين) أن يعملوا على التدخل في شئون الإدارة أو أن يعملوا ما هو أسوأ . وهو التدخل في شئون القضاء

(١) جيرو صفحة ٢٤٠ .

(٢) » ويرجع ذلك كما يقول جيرو (صفحة ٢٤١) الى انهيار الآمال التي عقدت على الوزارة في بداية عهدها والى ان تولى الحكم من شأنه أن يظهر موضع الضعف فيها أكثر مما يظهر مزاياها كما يرجع الى أن الجمهور (وكذا البرلمان) يدل عادة وبضيق بوزارة يتسع امامها ويطول بها أمد الحكم .

وذلك كله من أجل كسب تأييد الناخبين (١) .

وفي مقدمة العوامل التي أدت الى وضع حد لتلك العادة السيئة التي كانت سائدة في إنجلترا حتى منتصف القرن التاسع عشر ما تقرر اذ ذاك من نزع سلطة تعيين الموظفين (اللهم الا اذا استثنينا القليل) وكذلك ترقية منهم من يد الوزير ، اذ أن هذه السلطة الواسعة (في الدول الديمقراطية ولاسيما البرلمانية) هي أكبر ميدان للاستغلال السياسي (وسوف نعود الى معالجة هذه المسألة ببعض التفصيل بعد قليل) (٢) .

Sirieux : Le régime parlementaire anglais contemporain (١)

نقلا عن كتاب جيرو « السلطة التنفيذية » صفحة ١٢٨ . ويضيف جيرو الى ما تقدم قوله : « انه من أجل أن يكسب النائب (الانجليزى) تأييد الناخبين فانه يظهر السخاء نحو الجمعيات والمفروعات المحلية » وفي فرنسا يذكر بارتلى (في كتابه مشكلة الكفاءة صفحة ٢٣٧ ، ٢٣٨) أن الصورة الأكثر انتشارا للمحاباة (أو المحسوبية) هي المحاباة من أجل توصيات رجال البرلمان (le favoritisme parlementaire) ولقد وجد وزير الدفاع في نفسه المجاعة الكافية لكي يخاطب يوما أعضاء البرلمان قائلا متألما : « أن مسألة ترقية الضباط بين أيديكم » ولقد أشار الى هذه التوصيات والصلات (les relations) أحد الوزراء في وثيقة رسمية ، وقد كان ذلك في ٢٣ سبتمبر عام ١٩١٧ لاذ أرسل راؤول بيريه Peret وزير العدل الى رؤساء المحاكم والنواب المومسين منشورا انتقد فيه ما يحدث من كثرة التوصيات على القضاة « ثم يقول بارتلى وأن وباء تلك المحاباة أكثر انتشارا بالنسبة الى وظائف الارياف أو الوظائف الصغيرة منه بالنسبة الى وظائف باريس أو الوظائف الكبيرة فوزير العدل مثلا يصح أن يحول النواب أو هيئة كبيرة محلية بينه وبين تعيين رئيس لمحكمة ابتدائية بالارياف ولكنه يستطيع تعيين هذا القاضي ذاته مستدارا بمحكمة النقض دون معارضة » .

(٢) راجع فاينر (Finer) المرجع السابق . الجزء الثاني صفحة ١٢٩٥ وما بعدها حيث يقول أنه حتى عام ١٨٥٤ في إنجلترا كانت الوظائف غنية للأحزاب السياسية يتخذونها أداة لرشوة أتباعهم .

٧ - توزيع المسئولية

تقدم القول بهذا الصدد أن المسئولية السياسية للوزراء تكاد تكون في الواقع صوريه (١)، وأن أكبر ما يدعو إلى وجود هذا الغيب هو أن الوزير يجمع في قبضة يده بين الإدارة والسياسة معا، وليست هذه هي مهمة الوزير في النظام الديموقراطي لاسيما البرلمانى إذ أن مهمته يجب أن تكون قاصرة على المسائل الهامة التى تمس السياسة العامة للحكومة، وفيما عدا ذلك يجب أن تقتصر مهمته على الترجييه العام لنشاط وزارته وعلى مجرد الاشراف والرقابة تاركا الادارة الفعلية لوكيل الوزارة الدائم وأعوانه من مديرى المصالح ومخزاف المجالس واللجان الوزارية (٢).

فاذا تقرر ذلك أصبح واجبا - كما يقول بارترلى - أن يكون الرجال السياسيون مسئولين عن السياسة، والاداريون (أو الفنيون) مسئولين عن الادارة (أو الناحية الفنية)، لذلك وجب أن يكون فى كل وزارة رئيس فنى دائم كما هو الشأن فى انجلترا حيث يوجد وكيل وزارة دائم (٣).

(١) راجع صفحة ٩٢ ، ٩٣ من هذا الكتاب .

(٢) راجع لورانس لوييل (Nek York) The Government of England 1931 Vol. page 54

(٣) مشكلة الكفاءة صفحة ٢٢٩ ، ٢٣٠ — ثم يقول صفحة ٢٣١ .

(On ne saurait prétendre arriver à formuler, avec la précision d'une vérité mathématique, la règle des rapppris du technique et du politique. On ne saurait en faire l'objet direct d'une disposition. Il y la avant tout une question de nuances).

مناقشة انتقادات الماركسيين (الشيوعيين)

لليدوقراطية الغربية

(١) وينتقد الماركسيون الديمقراطية الغربية - كما قدمنا - بأنها ديمقراطية سياسية فحسب ولذلك فهي ديمقراطية غير كاملة ، فالديموقراطية الكاملة (في نظر الماركسيين) يجب أن تكون كذلك ديمقراطية اقتصادية - اجتماعية أى أن يكون من خصائصها كذلك أن تكفل للفرد ما يطلق عليه في العصر الحديث بالحقوق الاجتماعية ، (أو الحقوق الاجتماعية - الاقتصادية) ، (٢)

هذا النقد كان صحيحا في الوقت الذي كتب فيه ماركس (أى حوالى منتصف القرن التاسع عشر) (٣) ، ولكن الديمقراطية الغربية تتطور في العصر الحديث نحو الأخذ بهذه الحقوق الاجتماعية - الاقتصادية . على أنه لا يزال يؤخذ على تلك الديمقراطية الغربية أنها حين تنص على تلك الحقوق في دساتيرها فإنها تعد تلك الحقوق بمثابة مجرد برامج ، لسياستها لا بمثابة واجبات ، أو التزامات قانونية بسوغ للفرد أن يطالب قانونا الدولة بأداء تلك الالتزامات بحيث يستطيع الفرد أن يضمن قيام الدولة فعلا بأداء تلك الخدمات والالتزامات . ثم أن هذه الحقوق الاقتصادية - الاجتماعية تتطلب من الدولة أن ترصد لها في ميزانيتها مبالغ طائلة بل هائلة تتجاوز المقدرة المالية للدولة في الديمقراطية الغربية (٤)

(١) راجع ص ١٠٤ - ١٠٦ من هذا الكتاب .

(٢) ففي تلك الفترة كان فيها المبدأ الفردى في أوج ازدهاره وانتشاره فكانت الحكومات - بناء على ذلك المبدأ - تجمع عن التدخل (عن طريق التفرغ) لحماية المال من استغلال أصحاب رؤوس الأموال .

(٣) راجع كتابنا « الأنظمة السياسية والمبادئ الدستورية » ص ٤٣١ - ٤٣٣

(ب) - وكذلك نجد أن الاتهامات التي يوجهها الماركسيون الى الحريات بأنها مزيفة في الديمقراطية الغربية ، نجد أنها (أى تلك الاتهامات) كانت تنطوى على قسط غير قليل من الصحة في الفترة التي عاش فيها ماركس .
ولكننا نشهد في العصر الحديث تبدل ذلك الحال في كثير من الدول الغربية إذ أن ذلك المبدأ (المبدأ الفردى) أخذ اليوم في الاحتضار والانهيار .

ثم أننا نجد بعض الدول الغربية أصبحت كذلك تعمل في هذا العصر على الحيلولة دون سيطرة أصحاب رؤوس الاموال على الانتخابات للبرلمانات ، وذلك عن طريق تحديد مبلغ النفقات التي يسمح للمرشح أن ينفقها (أو التي يصح أن تتفق من أجله) للدعاية الانتخابية .

على أنه لا يمكن إنكار ما لأصحاب رؤوس الاموال من السيطرة على الصحافة (وبالتالي على حرية الصحافة) في البلاد الغربية وما لهم من سيطرة على الانتخابات في غير قليل من تلك البلاد ، كما لا يمكن أن ينكر اتجاه سياسية تلك الرأسمالية لا سيما منذ أواخر القرن التاسع عشر نحو الاستعمار *emperialisme* أى نحو خلق الحروب وخنق حرية الشعوب (١) .

والرأى عندى أنه مما لا سبيل للريب فيه أن الأنظمة الغربية الديمقراطية

(١) وما يدعو تلك الرأسمالية الى ذلك الاتجاه نحو الاستثمار الرغبة في ضمان أسواق لشراء مواد أولية رخيصة ويد عاملة وفيرة ورخيصة في تلك البلاد الصغيرة الفقيرة ، وأسواق لتصرف منتجات الدول الكبيرة .

وتلك الرأسمالية التي بدأت مرحلتها الاستعمارية منذ أواخر القرن التاسع عشر ولا تزال سائدة في العالم حتى اليوم هي التي يطلق عليها الرأسمالية الاحتكارية *Capitalisme monopolistique* لأن سياستها (داخل بلادها) هي السيطرة أو الاحتكار لأهم وسائل الانتاج وأغلب المنتجات .

أكثر كفالة للحرية الشخصية من الأنظمة الماركسية التي لا ينكر أصحابها أنها ذات صبغة دكتاتورية ، وإن كان مدفها البعيد كما يقولون . - هو الحرية ، لكن يجب ألا يفوتنا أن ذلك الهدف لا يتحقق إلا بعد أن تبدأ تلك المرحلة الثانية (من مراحل تطور الدولة في مذهب ماركس) ، تلك المرحلة التي لم يستطع ماركس ولا أحد من أتباعه أن يحدد لنا بعدكم من عشرات أو مئات السنوات ستكون بدايتها ؟ فالنظام السوفييتي لا يزال يجتاز تلك المرحلة الأولى (مرحلة دكتاتورية البروليتاريا) منذ نحو نصف قرن !! ولعلمهم يعدون بقرب نهايتها . ولا ندرى أقربا أم بعيدا ما توعدون .. !!

حسين إبراهيم الكوسبي

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة

مكتبتي الخاصة

على موقع ارشيف الانترنت

الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem

المبحث الثالث

وجوه المصوح للأنظمة الديمقراطية

كلمة عامة - ليس من صواب الرأي ما يراه البعض من أن المسألة - في مجال العلاج - هي مجرد مسألة تشريع أى مسألة نصوص ، إنما هي في الواقع من الأمر كذلك - بل وقبل ذلك - مسألة الروح التي يطبق بها ذلك التشريع ، ومسألة روح عامة : مسألة نفسية ، وعقلية ، وتربية سياسية ، ومسألة ظروف اقتصادية ، وعوامل خارجية أو دوائية ، ثم أخيرا يجب ألا يهمل الدور الذي تلعبه المصادفة في التاريخ ، وظهور زعامات وشخصيات قوية على المسرح السياسي ، أن من خطأ الرأي - كما يقول الأستاذ الكبير چيرو - أن ننسب نجاح الأنظمة الديمقراطية أفضالها إلى تلك الأنظمة ذاتها ، فإن المزاج القومي والتقاليد التاريخية ونفسية الشعب وظروف البيئة الاجتماعية ووجود أو عدم وجود كفءات ممتازة في كراسي الحكم : هذه كلها عوامل تفوق كثيرا - من حيث الأهمية - النصوص الدستورية ، (١) .

واليك تفصيل ما أجمالنا .

١ - روح التضامن والتعاون

أن روح التضامن والتعاون بين مختلف الجماعات والهيئات هي أول وسائل العلاج - فيما نرى - لأدواء تلك الأنظمة الديمقراطية ، فإذا كانت تلك الأنظمة عاجزة مثلا - كما قدمنا - على أن تسير في يسر وتوفيق حين تستند داخل

(١) جيرو Giraud « السلطة التنفيذية » (المرجع السابق ذكره) ص ٧ ، ٨

البرلمان إلى أحزاب متعددة ، فأنا نجد تلك الأنظمة قد استطاعت - مع ذلك -
فى بعض البلاد أن تخرج رغم ذلك التعدد ، ومرد ذلك إلى روح التعاون التى
تسود مختلف الأحزاب : ذلك هو ما شهدناه - كما يقول جيرو - فى بلجيكا
وهولاندا والبلاد الكندنافية (١) .

ولا يجب هنا أن نفوتنا ملاحظة أن الإصلاحات الدستورية - كما يقول -
تستطيع أن تساعد على تقويم أو تدعيم تلك الروح (٢) . وأنه من أجل ضمان
حسن التفاهم والتعاون بين الأفراد - كما يقول المفكر الكبير الدوس هكسلى -
يجب أن تقل فيما بينهم الفروق الاقتصادية والترابية (٣)

(١) جيرو . صفحة ٣٩٦ - وهنا يجب ألا يفوتنا ملاحظة أن كتابه طبع
عام ١٩٢٨ .

(٢) جيرو . صفحة ٢٤٨

(٣) الدور مكسلى : « الواسل والغايات » (المرجع السابق ذكره) ص ١٣٢ ، ١٣٤
وراجع دوجى Duguit : Leçons de Droit Public (طبعة ١٩٢٦)
صفحة ٣٦ حيث يقول : « ان المثل الأعلى لكل جماعة يجب أن يكون على الأرض لا فى
السماء وأن يكون مستمدا من معارفنا عن المجتمع البشرى ، هذا المثل الأعلى هو التضامن
الاجتماعى ، وهذا المثل الأعلى يعبر عن حقيقة اساسية وهى أن الفرد لا يستطيع أن يحيا
إلا فى المجتمع ، وأن المجتمع لا يستطيع أن يحيا إلا بواسطة الفرد » .

ومما يتصل بروح التعاون والتضامن (التى نتحدث هنا عنها) رضى الشعب (لا سيما
الاقلية المعارضة) بما تقرره الأغلبية « أن تلك الظاهرة (كما يقول الفقيه الأمريكى جارنر)
طالما لفتت أنظار الباحثين الأجانب الذين قاموا بدراسة الديمقراطية الأمريكية ، فائتساء
الانتخابات نجد المرشحين هاجون خصومهم كما بهاجم الجيش جيشاً معادياً ، ولعنتنا نجد بعد
نهاية المعركة الانتخابية أن الحزب الذى حزم يقبل الهزيمة فى غير غضاضة ويخضع عن طيب
خاطر لارادة الحزب المنتصر » ثم يقول « ان هذه الروح هى فى مقدمة ما يعلمونها
ويلقنونها للمواطن الأمريكى فالخضوع لأرادة الأغلبية أصبحت بمثابة عادة من عاداته »
- جارنر : « آراء وأنظمة سيادية أمريكية » (الترجمة الفرنسية) صفحة ١٧ ، ١٨ -

٢- روح التطور

وكذلك يجب أن تراعى - لدى وضع الأنظمة الدستورية أو اصلاحها - روح التطور والتدرج لا نزعة الطفرة ، فإذا كانت الطفرة أمرا مستطاعا ، ومستحبا أو واجبا ، في ميدان الصناعة أو التعليم كما حدث في اليابان في عهد إمبراطورها العظيم « ماتسو هيتو » (الذي تولى حكمها فيما بين عامى ١٨٦٨ - ١٩١٢) (١) إلا أن تلك الطفرة - في ميدان الأنظمة الاجتماعية أو السياسية - تعد طريقا وعرا لا تؤمن عراقبه ، وتكثر شروره ومتاعبه .

ولقد كان في مقدمة عوامل نجاح النظام الديمقراطي في أمريكا - كما يقول جازنر - « أن الأمريكيين لم يقفوا حيث وقع غيرهم من الشعوب حين أدخلوا في بلادهم الأنظمة الديمقراطية ، فنجدهم (الأمريكيين) بدلا من أن يأخذوا مثلا بنظام الانتخاب العام مرة واحدة أخذوا أولا بنظام الاقتراع للمقيدين ثم أخذوا يعملون تدريجيا على التوسع من نطاق دائرة حق الانتخاب كلها أوسع نطاق النضوج السياسى للشعب ، حتى وصلوا في النهاية تدريجيا إلى نظام الاقتراع العام » (٢) .

(١) راجع في ذلك : « مبادئ السياسة المصرية » للرحوم الأستاذ محمد على علوبة (باشا) طبعة ١٩٤٢ ص ٤٢ ، ٤٣

(٢) جازنر Granar : « آراء وأنظمة سياسية أمريكية » (المرجع السابق ذكره) ص ٤ ، « وكذلك الشأن فيما يتعلق بالاستفتاء الشعبى كما يقول - فقد بدأ الأمريكيون بالأخذ بهذا النظام بصدد ما يرد ادخاله من التعديلات على الدستور ثم انتقلوا بعد ذلك الى الأخذ بهذا النظام بصدد التشريعات العادية ، الخلاصة أن الديمقراطية كانت في بداية العهد بها في أمريكا ذات صبغة معتدلة ونزعة محافظة على أنها بعد أن بدأت تلك البداية المتواضعة لم تلبث أن أصبحت تعد في عين المؤرخ والكتاب =

[وكذلك الشأن في انجلترا كانت مراعاة روح التطور والتدرج في مقدمة عوامل نجاح نظامهم البرلمانى ، فرغم قدم عهدهم بهذا النظام ورسوخ قدمهم فيه فأننا نجدهم هناك في انجلترا لم يأخذوا بنظام الاقتراع للعام في انتخابات مجلس العموم إلا عام ١٩١٨ ، ولم يتقرر للمرأة هناك حق الانتخابات تماماً كما للرجل (أى بنفس الشروط التى تشترط فيه من أجل أن يكون ناخباً) إلا عام ١٩٢٨ وحسبنا أن نذكر هذه الحقيقة ليتبين لنا إلى أى حد كان النظام السيامى (نظام الحكم) الانجليزى يخطو خطوات بطيئة تدريجية في طريق تطوره (١) .

قالوا قع أن التاريخ الدستورى الانجليزى كان يسير دائماً تدريجياً طبقاً لسنة التطور فتاريخهم هذا الطويل لا يكاد يعرف من الثورات (ذات الصبغة الدستورية) اللهم إلا ثورتين الثورة الأولى كانت عام ١٢١٥ وهى التى تمخضت عن الوثيقة الدستورية الشهيرة باسم « الماچنا كارتا » Magna carta ، والثانية كانت تلك الثورة التى قام بها كرمويل في القرن السابع عشر ، ولكن الثورة

=الفرنسى الكبير Tocqueville (حوالى عام ١٨٣٢) أكثر البلاد ديموقراطية في العالم ، ويقول بهذا الصدد افيقه الكبير الدكتور عبد الحميد بدوى (في محاضرة له بعنوان النظام السياسى للولايات المتحدة الأمريكية » في ١٧ ابريل سنة ١٩٤٣) أن في مهمة العوامل التى أدت الى نجاح النظام الدستورى في الولايات المتحدة ميل الأحزاب والسلطات الى قبول « الحلول الوسطى » . — وائى لأرى انه اذا صح الأخذ بسياسة الحلول الوسطى في ميدان الشؤون الدستورية والسياسية الداخلية فيما بين مختلف الجماعات والهيئات والسلطات داخل الدولة ، الا اننى ارى ان في ميدان العلاقات الخارجية حين يكون الأمر متعلقاً بالكرامة والحقوق الشرعية للدولة فانه لا موضع هنا للاخذ بسنة الحلول الوسطى ولا خضوع هنا الا امام قوة قاهرة لا قوة للشعب أو للدولة على قهرها .

(١) راجع في ذلك كتابنا « الفانون الدستورى والأنظمة السياسية » الطبعة الثانية

الأولى لم تتمخض إلا عن وضع بعض من القيود على سلطة الملك المطلقة أى أنها لم تأت بوثبة أو بطفرة فى الميدان الدستورى .

حقا أن ثورة كرمويل قد تمخضت عن وثبة طويلة فى الميدان الدستورى فقد ألغى كرمويل مجلس اللوردات كما ألغى النظام الملكى وأعلن الجمهورية ، ولكن هذه الوثبة الطويلة لم تلبس إلا سنوات قليلة ثم أعيد مجلس اللوردات ، وأعيدت الملكية بعد وفاة كرمويل (عام ١٦٥٨) ثم تابع التساير الدستورى الانجليزى سيره فى طريق التطور والتدرج . ذلك بعكس ما صنعتها ساير الثورات الفرنسيه فقد جاءت بطفرة فى الميدان الدستورى أى فى طريق الديمقراطية ، فأدى تطورها فى هذه الناحية إلى الفوضى السياسية والادارية والمالية وعدم استتباب الأمن : الأمر الذى مهد الطريق لقيام دكتاتورية نابليون (١) .

ولقد كان عدم مراعاة هذه الروح (روح التطور والتدرج وعدم الطفرة) فى مقدمة الأسباب التى أدت الى فشل الأنظمة الديموقراطية فى بعض البلاد الناشئة التى كانت تترشح تحت نير حكم مطلق أى لم تكن ذات ماض فى خبرتها بالأنظمة النيابية الديموقراطية الحرة ثم انتقلت طفرة إلى أنظمة ديموقراطية نقلتها عن بلاد أخرى ذات ماض قديم ، وذات طويل من الخبرة والممارسة لتلك الأنظمة . ذلك كان شأن غالبية جمهوريات أمريكا اللاتينية (الجنوبية) حين اقتبست النظام الديموقراطى الرأى من الولايات المتحدة ، وكما كان شأن دول أوروبا الوسطى (مثل بولندا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا) ودول البلطيق (ليتوانيا وفنلندا واستونيا) بعد الحرب العالمية الأولى حين اقتبست (فيما بين عامى ١٩٢٥ و ١٩٣٥) النظام الديموقراطى البرلمانى عن إنجلترا وفرنسا .

(١) راجع بارتمى : « القانون الدستورى » (طبعه ١٩٣٤) ص ٢٥٢ ، ٢٥٧

فالمقد أدت تلك الطفرة بتلك البلاد الناشئة الى أن تسمى استعمال الحرية التي عرفتها ، كما أساءت بوجه عام تطبيق الأنظمة الديمقراطية التي نقلتها عن غيرها ، وأن اساءة استعمال الحرية (فيما يقرر الأستاذ الكبير بيردو « Burdeau ») يهد الطريق لقيام الأنظمة الدكتاتورية (١) .

ويعد أخذ مذهب ماركس ، والأنظمة الماركسية (أى الشيوعية : نظام الاتحاد السوفيتي والديموقراطيات الشعبية) بسنة التدرج ، في مقدمة الأسباب التي عملت على بقاء مذهب ماركس في حين اندثرت المذاهب الشيوعية أو الاشتراكية الأخرى السابقة عليه كمذهب أفلاطون في اليونان القديمة ومذهب أوين في إنجلترا ومذهب فورييه وسان سيمون وبرودون « Prodhon » ، وغيرهم في فرنسا ، كما يعد في مقدمة الأسباب التي أدت الى بقاء ونجاح تلك الأنظمة الماركسية .

فرغم أن جوهر مذهب ماركس هو اشتراكية الملكية (أى ملكية المجموع أو الدولة باعتبارها ممثلة للمجموع لوسائل انتاج الثروة كالارض والمباني والمناجم والمصانع الخ) فإننا نجد لينين (الزعيم الماركسي الشيوعي المعروف) حين استولى على الحكم في الاتحاد السوفيتي (بعد ثورة اكتوبر ١٧ - ١٠ الشيوعية) وأخذ في تطبيق مذهب ماركس لم ينزع ملكية صغار الملاك الزراعيين ، بل عمل على توزيع أراضي النبلاء وكبار الملاك على الفلاحين : الأمر الذي أدى الى ازدياد عدد الملكيات الزراعية الصغيرة ، ويلاحظ أنه لم يبدأ في نزع الملكيات الزراعية الصغيرة واستيلاء الدولة عليها الا في عام ١٩٢٧ وكان ذلك في عهد ستالين .

وكذلك نجد الديموقراطيات الشعبية (وهي بلاد شيوعية المذهب تدين

(١) راجع « القانون الدستوري والأنظمة السياسية » (المرجع السابق ذكره) ص ٢٠٠ .

بمذهب ماركس) لم تعد الى تحقيق مبدأ اشتراكية الملكية طفرة فى رغم قيامها عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية (سنة ١٩٤٥) أى منذ ما يقرب من العشرين من السنين ، فهى لا تزال حتى اليوم كقاعدة عامة تعترف بالملكية الخاصة للأفراد لوسائل الانتاج ولو أنها تخضع لبعض حدود وقيود شديدة ، على أنها تعتبر النظام السوفيتى بمثابة مثل أعلى لها تعمل تدريجيا على التطور نحو الأخذ به (١).

(١) لقد وصف ماركس وأنجلز Engels فى « البيان الشيوعى » Manifeste Communiste) الاجراءات التى تتخذها البروليتاريا (حين تصبح فى كراسى الحكم) بأنها « تختلف بداهة اختلافا كبيرا باختلاف البلاد » - ولقد كتب أنجلز شارحا آراء ماركس لزاء صفار الملاك الزراعيين فقال : حين نستولى على سلطة الحكم فلن نفكر فى نزع ملكية أراضى صفار الملاك (سواء كان ذلك بتعويض أو دون تعويض) أصوة بما سنأتيه من نزع ملكية كبار الملاك الزراعيين ، أما ستقتصر مهمتنا فى البداية لزاء صفار الملاك على مجرد تحويل الملكية الفردية والانتاج الفردى الى ملكية تعاونية وانتاج تعاونى »

ذلك هو ما ذكره لينين فى مقال (يقع فى ٣٦ صفحة) كتبه عن ماركس عام ١٩١٤ ونشر فى الانسكلوبيديا كما نشر فى كتاب sected works (الطبعة الثالثة . لندن ١٩٤٥) ج ١ ص ٤٨ وراجع أيضا « البيان الشيوعى » لكارل ماركس وأنجلز Le Manifeste Communiste Traduction de Laura Lafargue طبعة باريس ١٩٤٥ ص ٣٨ حيث نجدهما (ماركس وأنجلز) يميان على الكتاب والمفكرين الألمان الاشتراكيين والشيوعيين « أنهم عملوا على نقل آراء زملائهم الفرنسيين ، وقد نسوا أن ينقلوا معها ظروف البيئة الاجتماعية الفرنسية » .

وراجع فى ذلك « البيان الشيوعى » ص ٣٣ حيث نجد ماركس وأنجلز بحدود كلامهما عن المرحلة الأولى فى الثورة العالمية يقولان « إن البروليتاريا - لستنادا الى ساهاتها السياسى - تعمل تدريجيا على انتزاع رأس المال من البرجوازيين حتى تتمكن من وضع جميع وسائل الانتاج بين أيدي البروليتاريا وقد نظمت كطبقة حاكمة .

ولزيادة التفصيل راجع كتابنا « الأنظمة السياسية والمبادئ الدستورية العامة » (طبعة ١٩٥٨) ص ٥٦٥ — ٥٦٧ والمراجع المشار إليها فيه

ولعل خير ما نختم به هذه النبذة أن نكرر ما سبق أن قال به الفقيه الدستوري الكبير بارتلى من « أن القواعد الجامدة مكانها في العلوم الرياضية والطبيعية ، أما في العلوم المتصلة بحياة الجماعة (يقصد العلوم الاجتماعية والسياسية) فإن تلك القواعد الجامدة تفضى بنا إلى السخف ، (أو على حد تعبيره) [^(١) ils aboutissent à l'absurdité]

٢ - العقلية العملية

وكذلك يعد بين العوامل التي تكفل نجاح سير النظام الديمقراطي في بلد من البلاد طابع العقلية العملية غير ذات الولوع بالخلافات النظرية والاعتبارات المنطقية ، إذ أن لتلك العقلية أثرا كبيرا في تخفيف حدة الخلاف بين مختلف الجماعات والهيئات والسلطات وفي الحد من تعدد الأحزاب ، ذلك هو الشأن - كما يقول الباحثون - في إنجلترا وأمريكا ^(٢) ، والامر عكس ذلك في كثير من البلاد وفي مقدمتها فرنسا ^(٣) .

(١) راجع مؤلف بارتلى

La Problème de la compétences dans la démocratie éd. Paris, 1918) p. 190

(٢) راجع جارنر صفحة ١٣٩ حيث يقول : ان المزاج القوي (في أمريكا) لا يميل إلى تعدد الأحزاب فالأمريكيون لا يميلون إلى المناقشات في المسائل النظرية لذلك فهم لا يختفون بسهولة بصدد الامور الثانوية أو التفصيلية « ويقول في موضع آخر (صفحة ١٢) « أن الأمريكيين يميلون إلى إجراء تجارب في شئون الحكم ولكنهم لا يميلون إلى أحداث حركات انقلابية في أنظمتهم » .

جرو صفحة ١٨٩ وانظر كذلك .

Madariaga:Anglais, Français Espagnols éd.paris 1930)p,173 et s,

(٣) « قيمة الحرية » لبارتلى ص ٤

ضعف دور المنطق في الأنظمة الدستورية: وما هو جدير بالذكر بهذا الصدد أن طابع العقلية المنطقية لدى كثير من القادة ورجال الفكر السياسيين (وبخاصة من كان منهم من الرجال القانونيين) في كثير من الدول هو في مقدمة الألوان التي تصبغ العقلية السياسية بصبغة غير عملية ، وأنه مما يغيب عن الكثيرين ضعف دور المنطق في الشؤون الدستورية ، وقل أن يكون هنالك ما هو أكثر خطأً بل وخطراً على الأنظمة الدستورية من تلك العقلية المنطقية :-

فليس مما يتفق مع منطق النظام الديمقراطي أن يوحد مثلاً مجلس شيوخ معين أو بالوراثة كما هو شأن مجلس اللوردات بإنجلترا ، فالديموقراطية - كما يقول بارتلي - لا تتفق في أساسها مع الوراثة ، فهي تتطلب في أساسها الانتخاب فهو جوهر النظام الديمقراطي النيابي وبدونه لا يكون النظام النيابي - كما يقول - سوى مجرد مسألة صورية أو مجازية (fiction)^(١) ، ومع ذلك فإن إنجلترا تعد - من الناحية الدستورية العملية - في مقدمة الشعوب تقدماً من حيث حياتها وأنظمتها (الداخلية) الديمقراطية ، ونجد ساستها يفخرون بأن أنظمتهم السياسية غير منطقية فيما ذكره السير جون سيمون وزير خارجية إنجلترا (في محاضرة القاها بباريس عام ١٩٣٥) قوله : « انكم تجدون في دستورنا عدم مراعاة لأحكام المنطق وبعضاً من الاحتقار للتعلق بالشكليات واحتراماً كبيراً لدروس الماضي وحساباً كثيراً للحقائق والواقع ، وبخاصة روح اعتدال الى حد بعيد من شأنها ألا تجعل أحداً يطالب بجميع حقوقه كاملة غير منقوصة إذا كان في تلك المطالبة ما يتعارض مع الذوق السليم ، وقد لاحظنا أنه إذا طالب كل بضرورة احترام حقوقه الدستورية فإن الدستور الإنجليزي لا يمكن تطبيقه »^(٢) . وفي فرنسا نجد

(١) نشرت المحاضرة بصحيفة الطان Le Temps الباريسية عدد ٩ مارس سنة ١٩٣٠

أنه لا توجد نصوص دساتير أجملا ولا أكمل ولا أكثر انسجاما واتفاقا مع المنطق - كما يقول بارتلنى - من دستور ١٧٩١ ودستور السنة الثالثة (من دساتير عصر الثورة الفرنسية) ، ومع ذلك فإن هذين البنائين قد استحالوا لدى الهزة الأولى رمادا فكانا من أقصر الدساتير أعمارا ^(١) ، وبالعكس نجد أطول الدساتير الفرنسية عمرا كان أبعدهما انسجاما مع أحكام المنطق : ذلك هو دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة (لسنة ١٨٧٥ والذي ظل قائما حتى عام ١٩٤٠) فهذا الدستور الجمهورى إنما وضعته جمعية نيابية أغلبيتها من المالكين ، وهذا الدستور للطويل العمر إنما كان يقصد به واضعوه أن يكون دستورا ومؤقتا لا يبقى إلا ريثما يتم اتفاق الاغلبية الملكية على من سرف يعين ملكا ، ولكنها لم تتفق !

والنظام الديموقراطى المباشر أكثر اتفاقا مع منطق مبدأ سيادة الامة من النظام الديموقراطى النيابى ، ومع ذلك فإن ذلك النظام المنطقى هو نظام غير عملى إذ لا يمكن تطبيقه فى هذا العصر (اللهم الا فى بعض ولايات (cantons) قليلة صغيرة بل ضئيلة عدد السكان فى سويسرا) ، وفضلا عن هذه الاستحالة العملية التى تحول دون تطبيقه فإنه يترقب على الأخذ به فى البلاد الكبيرة - كما يقول بارتلنى - أخطار كبار ^(٢) .

== وفى مايو سنة ١٩٣٢ أذاع ماكدونالد (رئيس الوزارة البريطانية) خطابا بالمراديو على أعضاء الامبراطورية قال فيه : « أن بناء امبراطوريتنا غير منطقى ولا يمكننا نعلم أن التقيد بالمنطق فى ميدان النظم السياسية يقضى برجال السياسة إلى الافلاس » ثم يقول : « ان الامبراطورية البريطانية كائن حى ، كلما تعاقبت الأجيال وجب أن يتخذ صوراً وأشكالا جديدة ليتسنى لها أن تعبر تعبيرا أحسن فأحسن » .

(١) (٢) بارتلنى : القانون الدستورى (طبعة ١٩٣٣) ص ٩٠١ - ٩٠٣ .

أن المبدأ الديمقراطي الذي يقضى باشتراك أكبر عدد مستطاع من الأفراد في
مزاولة السيادة (السلطة) لا يمكن من الناحية العملية - كما يقول بارتلى - أن ندفع
به حتى نصل الى آخر نتائج المنطقية ، فالهدف الاسمى للبدا الديمقراطية يجب
أن يخفف - عند التطبيق والتنفيذ - باعتبارات تتصل باحوال البيئة الاجتماعية :
بحالة القوى الاجتماعية ، بمبلغ التربية السياسية للشعب ... الخ (١) .

الى جانب ما تقدم هنالك بعض من ~~الاصول~~ ^{المسؤولية} لها أثرها في
علاج عيوب الانظمة الديمقراطية ، نذكر أهمها فيما يلي :

٤ - كفالة الاستقرار السياسى

بينما - فيما أسلفنا - ضرورة الاستقرار السياسى (أى الاستقرار الحكومى أو
الوزارى) وكيف أنه يعد فى مقدمة العوامل التى يرجع اليها نجاح نظام الحكم فى
بلد من البلاد (كما هو الشأن مثلاً فى سويسرا والولايات المتحدة وانجلترا) (٢)
فما هى الوسائل أو الأسباب التى تكفل ذلك الاستقرار فى الانظمة الديمقراطية؟
يمكننا أن نلخص الإجابة فيما يلي :

(أَوْلًى) نظام الاستفتاء الشعبى : بينما - فيما تقدم - أن نظام الاستفتاء
الى التخفيف من حدة النزاع الحزبى والى بث روح الاعتدال فى نفوس رجال
الأحزاب السياسية ، وأنه يغنى عن الالتهاء الى حل المجلس النيابى واجـ.راء

(١) ، (٢) بارتلى ص ٨٠ ، ٨٤ ، وصفحة ٨٣ حيث يقول :

• En dépit de sa logique démocratique. le gouvernement
direct n'est ni pratique, in souhaitable dans l'Etat moderne»

(٣) راجع صفحة من هذا الكتاب .

الانتخابات ، وهذه عوامل من شأنها أن تكفل - كما أثبتت التجربة في بلد كسويسرا - الاستقرار السياسى .

(ثانيا) تنظيم طريقة الانتخاب . - ذكرنا أن في مقدمة الأسباب التى تؤدى إلى عدم الاستقرار تعدد الأحزاب تعددا يصعب معه أن يحرز أحد تلك الأحزاب الأغلبية المطلقة للمقاعد النيابية: الأمر الذى يترتب عليه حتما تشكيل وزارة ائتلافية (مكونة من عدة أحزاب لا يسود بينها الانسجام كما هو الشأن فى فرنسا) . وأن لطريقة الانتخاب أهمية كبرى من حيث اعتبارها وسيلة من الوسائل التى تكفل تكوين أغلبية برلمانية (أى تمتسب الى حزب واحد) والى تعمل على عدم تشجيع تعدد الأحزاب ، بل بالعكس تعمل على تشجيع الأحزاب الصغيرة على الاندماج معا والاندماج فى أحد الأحزاب الكبرى . وخير طريقة انتخابية تكفل بلوغ هذه الغاية هى طريقة الانتخاب الفردى ونجاح المرشح بالأغلبية النسبية وهذا هو النظام الانتخابى المعروف فى إنجلترا^(١) . فبفضل هذا النظام

(١) يقصد بطريقة الانتخاب الفردى ذلك النظام الانتخابى الذى تقسم فيه البلاد إلى دوائر انتخابية غير كبيرة تنتخب كل دائرة منها فردا أى نائبا واحدا (كما هو الشأن فى مصر وأغلبية الدول) ، وعكس هذا النظام هو طريقة « الانتخاب بالقائمة » حيث تقسم البلاد إلى دوائر انتخابية كبيرة كل دائرة منها تنتخب عددا معينا من النواب (لا يقل عادة عن ثلاثة) فالناخب فى هذه الحالة إنما يكتب قائمة ببيان من يريد انتخابهم عن الدائرة . وفى مصر (وكذلك فى أغلبية الدول) كان لا يعد المرشح فائزا فى الانتخاب إلا إذا حصل على الأغلبية المطلقة (أى النصف زائد واحد) لعدد الاصوات الصحيحة التى أعطيت فى الانتخاب ، فإذا لم يحصل أحد المرشحين فى المرة الأولى على الأغلبية المطلقة يعاد الانتخاب (فى بحر مدة قصيرة) بين المرشحين اللذين نالا العدد الأكثر من الاصوات . . الخ الخ . أما فى إنجلترا فان المرشح يبد فائزا فى =

تميل الأحزاب هنالك إلى التقلص في حزبين كبيرين : حزب الاغلبية وحزب المعارضة ، وحتى إذا حدث أن وجد حزب ثالث فإن الحزب الاكبر يستطيع عادة بهذه الطريقة الانتخابية أن يحصل على الاغلبية المطابقة للقاعد النيابية (١) . فمن الأمور الثابتة أن وجود حزبين كبيرين (يحصل أحدهما على الاغلبية المطلقة للقاعد النيابية) يعد من العوامل الأساسية لنجاح النظام البرلماني في انجلترا، ومن أجل أن تباع تلك الغاية يجب أن ننفذ طريقة الانتخاب النسبي (للأقليات السياسية) لأن هذه الطريقة الانتخابية تؤدي - كما هو معروف - الى تعدد الأحزاب (داخل البرلمان) مما يجعل من الصعب الأمور حصول حزب واحد على أغلبية المقاعد النيابية، أي أنها تزيد من صعوبة تكوين أغلبية حاکمة ، فهذه الطريقة - كما يقول بحق الاستاذ ربنيه كاييتان - لا تتلاءم مع النظام البرلماني (٢) . وإذا نحن نظرنا الى المسألة من ناحية العدالة في الانتخاب فإننا نجدنا - كما يقول الاستاذ جيرو - نشيد بطريقة التمثيل النسبي التي تجعل من البرلمان - كما يقولون - une image صورة صادقة بقدر المستطاع من مختلف الآراء والنزعات التي

الانتخاب إذا حصل على الاغلبية النسبية ، وبذلك لا يوجد هنالك إلا دور واحد للانتخاب فلا توجد إعادة انتخاب (أو انتخابات تكميلية) كما هو الشأن في مصر .

(١) ربنيه كاييتان، La Réforme du parlementarisme (éd. 1934), P.16-18.

(٢) ربنيه كاييتان : المرجع السابق صفحة ١٥

يقصد بطريقة الانتخاب أو التمثيل النسبي (للأقليات السياسية) ذلك النظام الانتخابي الذي يكمل للأحزاب وللأحزاب الصغيرة تمثيلاً في البرلمان يتناسب بقدر المستطاع مع عدد انصارها (خارج البرلمان)

وينسب الى نظام التمثيل النسبي أنه أدى الى زيادة اقسام البرلمان الألماني وعجزه بل وإلى سقوط الدستور الألماني الديموقراطي ذاته في ٣٠ يناير عام ١٩٣٣ ، أما الدستور الذي نعينه هنا فهو المعروف بدستور فيمر Weimar (لعام ١٩١٩) .

تسود البلاد (١) ، ولكن العدالة في الانتخاب ليست وحدها التي يجب أن يحسب لها حساب ، فإن حسن سير الانظمة الديمقراطية - كما يقول بحق الاستاذ جيرو - يجب أن يحسب لها الحساب الاول والاهم ، وإلا فإن هذه الانظمة اذا تعثرت في سيرها أصبح وجودها على كف القدر ، عرضة للخطر (٢) .

(١) راجع في ذلك جيرو صفحة ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

ومما يحذر بنا هنا ذكره أننا إذا كنا بوجه عام لانحيز الاخذ بنظام التمثيل النسبي ، إلا أننا كنا نرى الاخذ به في مصر نظرا لظروفها الخاصة والزاياء العديدة التي تنسب إلى ذلك النظام الانتخابي ولا نرى هنا موصفاً للافضاء بيانها . وقد أبدينا رأينا هذا تفصيلاً في بحثنا السابق الاشارة اليه « مشكلة إصلاح نظام الانتخاب في مصر » من صفحة ٥٧ — ٦٣ (طبعة ١٩٤٨) ويلاحظ أننا عدلنا عن هذا الرأي في محاضراتنا التي ألقيناها بالجامعة عن تلك المشكلة في يونيو سنة ١٩٥٢

(٢) جيرو « السلطة التنفيذية » صفحة ٢٩٧ — ثم يردف الاستاذ جيرو إلى ما تقدم : « يجب أن تفهم أولاً ما هو مغزى الانتخابات ؟ ان الهدف الاول للانتخاب انما هو السماح للبلاد أن تعلن عن رأيها أي الوزارات تريد وأية سياسة عامة تريد لتلك الوزارة ، وليس ذلك الهدف الاول هو التعبير عن جميع النزعات والآراء التي تسود هيئة الناخبين ووزن تلك النزعات والآراء » ثم يقول عن نظام التمثيل النسبي « أنه يشجع الاحزاب أن تتقدم للانتخاب دون أن تلجأ إلى الائلاف بعضها مع البعض وبذلك يسهل على الاحزاب الاخذ بسياسة العزلة والعناد وكل ذلك من شأنه أن يؤدي ، بلا ريب إلى خلق الصعوبات في وجه تكوين أغلبية حكومية وهي أمر لاغنى عنه وكما يقول الاستاذ ريتيه كاييتان (في بحثه السابق ذكره صفحة ١٤) أن النظام البرلماني لا يتطلب تمثيلاً للأفكار أو للمصالح أمام السلطان le Pouvoir وإنما يتطلب انتخابات يتولد منها السلطان ذاته »

(Le parlementarisme) [exige non une representation des opinions ou des intérêts devant le pouvoir, mais des élections qui donnent naissance au pouvoir lui-même]

وأخيرا يجدر بنا أن نضيف إلى ما تقدم أنه يجب كذلك الأخذ بطريقة الانتخاب الاجبارى (أى جعل التصويت اجبارياً على المواطنين الذين تتوفر فيهم شروط الناخبين) ، فإن التصويت الاجبارى - كما يرى بحق الأستاذ نوجارو - من شأنه أن يجذب المعتدلين الى الادلاء باصواتهم ، وذلك مما يدعو الى الاستقرار (١) ، لا سيما اذا لاحظنا كثرة عدد اولئك المعتدلين الغائبين (الممتنعين عن التصويت فى الانتخابات) الى حد يصل بنسبتهم فى بعض البلاد الى الاغلبية من عدد الناخبين (٢) . على أنه يجب بداهة أن تجرى الانتخابات فى سرية وحرية كاملتين .

ثالثا : تقيد سلطة اسقاط الوزارة

السلطات ، التى تستطيع - فى النظام الديموقراطى البرلمانى - إسقاط الوزارة هى المجلس النيابى ، ورئيس الدولة . وآلآن نتكلم عن كل منها :-

(١) نوجارو . « آراء فى اصلاح الدستور » (المرجع السابق ذكره) صفحة ١٠ .
(٢) وصلت نسبة الغائبين عن التصويت فى بعض البلاد حدا كبيرا . ففى فنلندا بلغت نسبتهم ٧٧٪ فى انتخاب يوليو سنة ١٩٢٢ ، وفى ايطاليا الديموقراطية قبل قيام النظام الفاشستى بلغت مبالغا كبيرا ، حتى أن مجلس العموم (وهو مجلس يتكون بأجمعه عن طريق التعيين الملكى) كان يعد أكثر تمثيلا للشعب من مجلس النواب الذى ينتخب أعضاؤه بواسطة الانتخاب العام - وفى انجلترا بلغت نسبة الغائبين نحو ٥٠٪ فى انتخابات سنة ١٩١٨ وأكثر من ٣٠ فى المائة فى انتخابات ديسمبر سنة ١٩٢٢ . سدوفى فرنسا عرفت تلك الظاهرة (كثرة الغائبين) منذ عرف بها النظام الديموقراطى فى عهد الثورة الفرنسية فقد بلغت نسبتهم نحو الاربعة أخماس ، وقد كان المؤرخون يفسرون هذه الظاهرة بأنها ترجع الى انتشار الجهل والخوف بين الناخبين ، ويقول الأستاذ بارتملى بأن هذين السببين قد زالا فى العصر الحديث ولكن حل مكانها الآن سبب آخر ، هو الفور (الآخذ فى الازدياد) من الهيئات النيابية (بارتملى) ص ٣٤١ ، ٣٤٢ .

(أ) سلطة المجلس النيابي في إسقاط الوزارة (وهو ما يعبر عنه عادة بحق الاقتراع بعدم الثقة بالوزارة) .

يلاحظ الأستاذ بارتلى - في شيء من العجب - أن إسقاط المجلس النيابي لوزارة من الوزارات يدير أمراً أكثر سهولة من قرار تصدره الحكومة بنقل معلم من معلمى المدارس الأولية أو بإيقاف عامل يريد (١) . ويلاحظ الأستاذ جيو أن التغييرات الوزائية هي إلى حد كبير - من صنع رجال البرلمان والساسة المحترفين ، ففي بحر الفصل التشريعي ينذر أن تكون تلك التغييرات نتيجة لرغبة عامة للرأى العام (٢) .

إن إسقاط الوزارة - كما يقول بحق الأستاذ بارتلى - هو أمر خطير ، ف فيما يتعلق بإصدار قانون يستطيع المجلس أن يهيئ لنفسه وقتاً كافياً للتفكير والروية وذلك بطالب قراءة ثانية لمشروع القانون ، ثم أنه يجب أن تقوم بتحضيره لجنة برلمانية ، ولكن مسألة إسقاط وزارة يمكن أن يبت فيها المجلس النيابي في جلسة واحدة . أن طريقة تنظيم المسؤولية الوزارية - كما يقول بحق - هي طريقة بدائية غير منظمة وقد انتقلت إلينا من إنجلترا ، (٣) .

(١) بارتلى . القانون الدستورى (طبعة ١٩٣٣) (ص ١٧٤)

(٢) جيو صفحة ٢٤٤ . وراجع صفحة ٢٤١ حيث يقول « فى المجلس النيابى الفرنسى الذى يبلغ عدد أعضائه الستمائة (٦٠٠) نجد أن عدد النواب الذين يأملون أن يصبحوا وزراء عدد كبير » ،

(٣) بارتلى صفحة ٧١٥ - يضيف على ما تقدم قوله « وإذا كان الامر يتطلب تعديل حدود إحدى المقاطعات فانه يجب لذلك موافقة المجلسين ، أما فيما يتعلق بإسقاط وزارة فانه يحتفى بتصويت مجلس واحد » وقد تشار مسألة الاقتراع بعدم الثقة =

(١) من أجل ما تقدم رأينا بعض رجال الفقه وكذلك بعض الدساتير قد رأت أن تحيط حق المجلس النيابي في الاقتراع بعدم الثقة (بالوزارة) ببعض الشروط والاجراءات المقيدة التي توضع حداً للعجلة أو للمناورات أو شهوات بعض أعضاء المجلس النيابي الطامعين في مناصب الوزارة : فمن ذلك مثلاً ما كان ينص عليه دستور تشكوسلوفاكيا (قبل الحرب العالمية الثانية) من أنه يشترط لدى الاقتراع بعدم الثقة أن يمضى على طلب الاقتراع مائة من النواب ، ثم بعد ذلك تبحث الموضوع لجنة برلمانية عليها أن تقدم تقريراً للمجلس ، وفي دستور اليونان (قبل الحرب العالمية الأخيرة) كان يمكن .. لدى طلب الاقتراع بعدم الثقة - تأجيل المجلس فترة لا تتجاوز ٤٨ ساعة وذلك بناء على طلب عشرين من النواب . ويقول الأستاذ بارتلى أن مثل هذا الشرط مفيد لأنه يهيء فرصة الروية وتهدئة الجو ، وقد كان يشير بإدخال هذا الشرط في فرنسا (في اللائحة الداخلية للمجلس أى دون حاجة إلى إدخال تعديل على الدستور)^(١) .

==مفاجأة ولذير سبب من الاسباب الهامة وحين لا يكون بالمجلس سوى عدد قليل من الأعضاء وبنما يكون رئيس الوزراء مريضاً أو غائباً فيجىء الاقتراع بعدم الثقة في هذه الحالة بمثابة الطعن من الخلف « بارتلى صفحة ٧١٦ .

وراجع رينيه كاييتان (المرجع السابق صفحة ١٥) حيث يقول ان المشكلة الكبرى للنظام البرلماني هي التوفيق بين المسؤولية الوزارية وبين الاستقرار الوزاري .

(١) بارتلى صفحة ٧١٦ ، وجيرو صفحة ٤٠١ : ومن الدساتير ما كان شرط عند الاقتراع بعدم الثقة أغلبية ممتازة : ثلاثة أخماس عدد أعضاء المجلس جميعه مثلاً كما كان شأن دستور ليتوانيا ، أو الأغلبية المطلقة لعدد أعضاء المجلس جميعاً (لاعدد الحاضرين فحسب كما هي القاعدة العامة بالنسبة للتصويت على القوانين) كما كان الشأن في دساتير وبروسيا وإفاناريا والنمسا قبل الحرب العالمية الثانية (ودستور سنة ١٩٣٠ في مصر . ولقد كان دستور سنة ١٩١٩ الألماني الديمقراطي ==

(٢) ومن أجل ما تقدم رأى البعض — تخفيفاً لحدة شهوة الطامعين في المنصب الوزاري من أعضاء البرلمان : (أ) أن نعود إلى الأخذ بالقاعدة التقليدية من قواعد النظام البرلماني : تلك التي تلخص في أن عضو البرلمان الذي يختار للتعيين في منصب وزاري يجب عليه أن يتقدم ثانية أمام ناخبيه لترشيح نفسه للنيابة بحيث يفقد منصب الوزارة إذا لم ينجح في الانتخاب ، تلك كانت القاعدة المتبعة في إنجلترا ، على أنها أوقف إلتباعها إبان الحرب المالية الأولى (وذلك بمناسبة الوزارة التي شكلت أثناءها (في ديسمبر سنة ١٩١٦) ، (ب) أو كأن يتقرر مبدأ عدم الجمع بين عضوية البرلمان والمنصب الوزاري بمعنى أنه يصح اختيار الوزير بين أعضاء البرلمان ولكنه يفقد مقعده في البرلمان حين يتبوأ كرسى الوزارة (١) ، (ج) أو كأن يتقرر إعطاء زعماء المعارضة في مجلسي البرلمان مرتبات شهرية كما هو الشأن في كندا .

== ينص على أنه حين يقترح الرئيس : (أي المجلس النيابي) بدم الثقة بالوزارة فإن لرئيس الدولة أن يأجأ الى إجراء استفتاء شعبي أو الى حل المجلس النيابي .

(١) مشكلة الكفالة صفحة ٢١١ ، ٢١٢ — ويعلق الاستاذ بارتلي على هذين الاسلوبين بقوله : « ان الاسلوب الأول كان له ما يبرره قديماً حين كان رئيس الدولة قوياً ذا نفوذ كبير على الوزراء ففي هذه الحالة كان يصح القول بأنه كان واجبا على عضو البرلمان الذي يمين وزيراً أن يتقدم ثانية أمام ناخبيه لترشيح نفسه للنيابة ، وذلك لأن الناخبين كانوا يمتقدون — لدى انتخابه — أنهم انما يختارون نائباً يؤدي عمله في استقلال ولكنه بقبول المنصب الوزاري قد نزل — الى حد ما — عن ذلك الاستقلال ثم يقول الاستاذ بارتلي أن ذلك الاسلوب كان يتلاءم مع ظروف وأحوال تبدلت الآن ، فالآن وقد ضعف نفوذ رئيس الدولة لاسيما في بلد كفرنسا لم يعد من المقبول اتباع هذا الاسلوب لالسبب إلا لوضع حد لشموة المستوزرين » ونحن نرى أن هذا الاسلوب — في البلاد التي لم تقطع شوطاً طويلاً في سبيل النضوج السياسي — لا يكفل تحقيق ذلك الهدف لأن الوزير سيكون مطمئناً الى ==

(ب) سلطة رئيس الدولة في إسقاط الوزارة

لرئيس الدولة — في النظام البرلماني — حق إقالة الوزير (أو رئيس الوزارة أى الوزارة كلها) ، ولهذا الحق — كما يقول بارتلى — فائدته في حالة ما إذا رفض الوزير (أو رئيس الوزارة) الاستقالة بعد أن أقرخ المجلس النيابي بعدم الثقة به (١) .

على أننا نجد في الواقع أن التجاء رئيس الدولة إلى إقالة الوزارة — في الدول الديموقراطية الغربية — هو أمر نادر الحدوث : ففي تاريخ فرنسا مثلاً لا نجد رئيس الجمهورية قد لجأ إلى إقالة الوزارة إلا مرتين (عام ١٨٧٧ ، وعام ١٩٢١) (٢) .

وفي إنجلترا لم يلجأ الملك إلى إقالة الوزارة منذ نيف ومائة عام ، وقد كان آخر

لمعادة انتخابه، أما عن الأسلوب الثاني (تقرير مبدأ عدم الجمع بين عضوية البرلمان والمنصب الوزاري فيقول الأستاذ بارتلى « أن عيبه يتلخص في أنه يعهد عن الوزارة رجالاً ممتازين لا يرضون التضحية بمقعد النيابة في سبيل كرسى الوزارة ، فوزير ممتاز مثل Thiers مثلاً لم يكن ليرضى بمثل تلك التضحية » ونحن نرى أن هذا إذا صح في بلد كفرنسا حيث عمر الوزارة قصير بل وغاية في القصر ، فإنه غير صحيح في كثير غيرها من البلاد وفي مقدمتها بلد كمصر !

(١) بارتلى ، المرجع السابق صفحة ٦٤١ .

(٢) كانت المرة الأولى (عام ١٨٧٧) حين كان رئيس الجمهورية المارشال ماكMahon ورئيس الوزارة Jules Simon للمرة الثانية في يناير سنة ١٩٢١ حين كان رئيس الجمهورية ميللران ورئيس الوزراء بريان Briand ومثل هذه الإقالة تحدث عادة حين تكون الأغلبية البرلمانية مؤيدة لرئيس الدولة أى حين تكون قد أصبحت معارضة للوزارة ، وعلى وشك الاقتراع بعدم الثقة بها .

راجع فيما تقدم جيو صفحة ٢٠٥ ، ٢٠٦

مرتين أقيمت فيها الوزارة (وتبعها حل مجلس العموم واجراء انتخابات) عام ١٧٨٤ في عهد الملك جورج الثالث ، وعام ١٨٣٤ في عهد الملك غليوم الرابع حين أقال الملك اللورد Melbourne ليعين السير روبرت بيل peeI (١) .

وفي عام ١٩١٣ أثبتت في إنجلترا مسألة حق الملك في إقالة الوزارة وحل مجلس العموم ، وقد دافع البعض عن هذا الحق لاستنادا الى أن الملك أن يلجأ اليه إذا كان ثممة ما يجعله على الاعتقاد بأن سياسة الوزارة لا تنال - رغم تأييد المجلس النيابي لها - موافقة الشعب عليها (٢) . على أن أحد رجال الفقه الدستوري في إنجلترا وهو الأستاذ جيننجز Jennings عارض ذلك الرأي إذ يرى بحق أن الملك لم يوضع الموضع الملائم الذي يسمح له بأن يلم الماماً تاماً صادقاً باتجاه الرأي العام ، ثم هو يخشى عليه ألا يكون بمنجاة من التأثير بالعوامل الشخصية (٣) :

ولقد كان يرى العميد لارنود (Larnaude) أنه يجب تحديد مدة كحد أدنى لعمر الوزارة مهما قبل في مخالفة ذلك لمنطق النظام البرلماني (٤) .

والرأي عندى أنه يصعب التوفيق بين مبدأ عدم مسئولية رئيس الدولة (وهو من المبادئ الأساسية للنظام الديمقراطي البرلماني) وبين منحه حق إقالة الوزارة

(١) جيو المرجع السابق صفحة ١٣٢ .

(٢) جيو صفحة ١٣٣

(٣) جيننجز Cabinet Government, p, 386-440 ، وذلك قلا عن كتاب جيو صفحة ١٣٣ .

(٤) جيو ص ٩٦ الهامش رقم ١ - وبما تجدر هنا ملاحظته أن الدستور السويسرى (كما قدمنا) يحدد للسلطة التنفيذية مدة ٤ سنوات ، ولو أن الواقع أن رجال السلطة التنفيذية يعاد دائماً اختيارهم حتى أن الوزارة هنالك تبدو بظهر «الوزارة الدائمة» على حد تعبير المستر برايس Bryce في كتابه الذائع الصيت Modern Democracies, t.I, p. 644 ولا يفوتنا هنا أن نكرر بأن النظام الدستوري السويسرى هو إحدى مـدو «نظام حكومة الجمعية النيابية» .

إذ أنه بما يقضى به هذا المبدأ ألا ينسب إلى رئيس الدولة عمل من أعمال الدولة قد
يؤدى إلى وضعه موضع الانتقاد بسببه . فأعمال الحكومة يجب أن تعتبر أنها من
صنع الوزارة فلا يجوز أن تنسب إلى رئيس الدولة ^(١) ، « والوزراء — على
حد تعبير الأستاذ أزمن Esmein — يجب أن يغطوا دائما نشاط رئيس الدولة
(٢) • Les ministres couvrent toujours le chef de l'Etat »

ولكن يبدو لنا أن عمل رئيس الدولة — في حالة الإقالة — يغدو مكشوقاً
لا ينجح في تغطيته ستار المسؤولية الوزارية ^(٣) ، وبذلك يصبح هذا العمل —
إذا أخطأ التوفيق محلاً للنقد ، والشخص الأول موضع النقد هنا إن يكون في

(١) بل إن رجال الفقه الدستوري الفرنسي يذهبون أبعد من ذلك إذ يمدون أن
من النتائج التي تترتب على مبدأ عدم المسؤولية : أنه لا يصح في المناقشات البرلمانية
باستغلال اسم رئيس الدولة أو سلطته أو حتى مطالبته باستعمال سلطة من سلطاته
الدستورية ، ولقد حدث مرة في مجلس الشيوخ الفرنسي أثناء المناقشة بسبب أحد
القوانين أن قام أحد الخطباء وطلب أن يستعمل رئيس الدولة حقه في أن يطلب
من البرلمان إعادة النظر في مشروع القانون « وذلك تحقيقاً لما يقضى به صالح
الدفاع القومي » فبهه رئيس مجلس الشيوخ المسيو Failières إلى أن ذلك أمر
محظور .

راجع بارتلى طبعة ١٩٢٧ صفحة ٣١٨ .

وفي إنجلترا جرت التقاليد على أنه لا يجوز ذكر اسم الملك ورأيه في مناقشات
البرلمان للتأثير في مجرى السياسة .

H. Finer : The Theory & Practice of modern government: راجع
vol. II, p. 1115. (1932)

(٢) أزمن Esmein: القانون الدستوري ، طبعة ١٩٢٧ ، الجزء الأول صفحة ٢٣٧ ، ٢٤٨ .

(٣) أننا نرى هنا مسؤولية الوزارة الجديدة التي قبلت مهام الحكم بعد حدوث الإقالة .

الواقع إلا رئيس الدولة ذاته ، وهذا أمر يتناقى - كما قدمنا - مع مبدأ هدم المسؤولية . أن النظام الديموقراطى البرلمانى لا يتناقى مع لإشتراك رئيس الدولة مع الحكومة فى شئون الحكم ، ولكن بشرط أن يكون ذلك الاشتراك ، بواسطة وزرائه ، وأن تكون مظاهر ذلك الاشتراك (أى آراؤه أو سياسته الخاصة) محاطة بالكتان ، وذلك حتى يظل بمنأى عن كل ما قد يضره موضع النقد وحتى تظل أعمال الدولة غير منسوبة - كما قدمنا - إلا للوزراء ، أن إتباع رئيس الدولة لهذا النهج فى انجلترا قد أدى الى توطيد النظام الملكى وزيادة هيبة ومقامه هناك (كما يقر ذلك الأستاذ أزمى نقلا عن بعض رجال الفقه الانجليز)^(١) .

فـرئيس الدولة فى النظام البرلمانى - كما يقول بارتلى - ليس رئيس الحكومة - *chef du Gouvernement* ، إنما رئيس الحكومة هو

(١) أزمى المرجع السابق صفحة ٢٢٧ حيث يقول :

« M. Jenks constate qu'avec le plein développement du gouvernement du Cabinet la prestige de le royauté a grandi ».

ومما هو جدير هنا بالذكر أننا كنا نحمد الملك فى بلجيكا (الى ما قبل الغزو الالمانى لها فى الحرب العالمية الثانية) يلعب دورا كبيرا فى الحياة السياسية للبلاد ، ويرجع ذلك الى أن الملكية ظهرت هناك متشعبة بصفة قومية لا متضامنة مع حزب من الاحزاب ، والى أن ملوكها (اليوبولد الاول والثانى والبرت الاول) كانوا يحرزون صفات سياسية عالية ، ثم أن الملك هناك لا يعمل الا عن طريق اسداء النصيح للوزراء ، واذا عرفنا أن النصيحة إنما يشير بها ملك يعد بمثابة الحلقة السياسية التى تربط ما بين عنصرى الامة المختلفين من حيث اللغة (اللغة الفرنسية واللغة الفلاماندية *Flamande*) ملك يتمتع بحجة صادقة من أمته ثم هو لا يسيء استعمال نفوذه حين يتدخل فى شئون الحكم ، اذا عرفنا ذلك كله ادركنا أن لمثل هذه النصيحة وزنا كبيرا .

راجع فى ذلك جيرو صفحة ٢٥٧ ، ٢٥٨ .

رئيس الوزراء ، وأن من الأمور التي يقرها الفكر السليم والتي أثبتتها التجارب ... كما يقول — أن مبدأ عدم مسئولية شخصية من الشخصيات من شأنه أن يؤدي حتما إلى سحب سلطتها ، وذلك في بلد أحرز من النضوج السياسي قسطا ، أن من لا يسأل ليس له أن يعمل ^(١) qui est irresponsable ne doit pas agir

المقصود : أن رئيس الدولة في النظام البرلماني في بلد بلغ قسطا وافر من النضوج السياسي يجب — في رأينا — أن يظل خارج دائرة عالم السياسة ، ولكن له أن يشرف عليه بما لمركزه الكبير من نفوذ أدبي وبما له هو شخصياً من قوة الشخصية ولكن على أن يظل ذلك الاشراف مجرباً عن الانظار بحجاب المسئولية الوزارية ، أنه حين تمثل على المسرح السياسي أحيانا مأساة من المآسى لا يمكن أن نتنظر من رئيس الدولة أن يقف من ذلك المسرح موقف أحد المتفرجين ، ولكنه من الناحية الأخرى لا يجوز له أن يظهر على المسرح ليقوم بدور أحد الممثلين ، إنما يجب أن يقوم بمهمة رئيس الأوركستر الذي لا يشترك مع الموسيقيين ولكنه يعمل على المحافظة على حسن الانسجام والتعاون فيما بينهم .

(١) بارتلي : موجز القانون الدستوري طبعة ١٩٣٧ صفحة ٩٤ - ٩٦ .

ومما تجدر ملاحظته أن رؤساء الدول للأوربية التي كانت دساتيرها لا تترك لهم سوى مجرد مركز شرف ، قد الفيناهم يطالبون بسلطات حقيقية فعلية ، أو الفيناهم يضعون أيديهم فلا على تلك السلطات الفعلية ، كما كان مثلاً شأن ملك يوغوسلافيا وملك بافاريا (قبل الحرب العالمية الثانية) . راجع كتاب *La révision de la Constitution* المرجع السابق ذكره صفحة ١٥٣ ، ١٥٤ .

ونحن نلاحظ أن هذه الدول حديثة العهد بالانظمة الديمقراطية فضلاً عما كانت تعانيه من اضطراب حياتها السياسية .

هناك : ولا يفوتنا - ونحن نختم هذا الموضوع - أن نذكر أننا نبتعد عن الهواب إذا اعتقدنا أن المسألة - فيما يتعلق بضمان الاستقرار - هي مجرد مسألة نصوص (تنطوي على بعض الشروط والقيود) ، فالواقع أن ثمة إعتبارات أو ضمانات أخرى لا تقل عن تلك النصوص أهمية .

وفي مقدمة تلك الاعتبارات نذكر شخصية ونفوذ رئيس الوزارة: فهي - كما يقول الأستاذ جـيرو - في مقدمة العوامل التي تكفل الاستقرار الوزاري ^(١) ، « أن الشخصيات القوية كما يقول تخلفن حولها جوامع النظام والاستقرار ، ولأننا إذا ألقينا نظرة على الوزارات التي استقرت في الحكم بفرنسا فترة طويلة (نحو ستين ١١) فأننا نجد أن رؤساء تلك الوزارات كانوا من رجال الدولة العظام الذين يمتازون بصفات عالية . وترجع قوة أولئك الرؤساء الى ما يحرزون من نفوذ على رجال البرلمان أو الى ما يتمتعون به من محبة لدى الشعب ، وان لمحبة الشعب أهمية كبرى إذ أن النواب حين يتبعون مثل هذا الرئيس إنما يعملون في الوقت نفسه على توطيد مراكزهم لدى جمهور الناخبين ^(٢) .

(١) جـيرو وصفحة ٢٤٢ - ثم يقول (صفحة ٢٤٥) « أنه من أجل أن تستطيع وزارة من الوزارات في فرنسا أن تستمتع بأجل طويل فإنه يجب أن يكون لرئيسها مكانة ونفوذ معترف بها خارج دائرة حزبه » .

(٢) جـيرو صفحة ٢٤٤ - ونجد في موضع آخر (ص ٢٩٣ ، ٢٩٤) يقول عن اليونانيين أنهم يهتمون كثيرا بوجود شخصيات قوية في الحكم ، والفترات اللاحقة في التاريخ السياسي لليونان هي تلك التي تولى الحكم فيها شخصيات قوية مثل فينيزيولوس ، Théotokis, و Kolletis ، ثم يقول (ص ٢٩٦) « وأن الاضطرابات التي هزت اليونان ما بين عامي ١٩١٥ ، ١٩٣٦ إنما كانت ترجع الى الانقسام الذي حدث بها ما بين شخصيتين قويتين (هما الملك Constantin والزعيم فينيزيولوس) وما بين انصار كل منها » .

كما لا يفوتنا في النهاية ان للعوامل الاقتصادية والمالية، كما ان للظروف الدولية
أحيانا ، أثرا كبيرا في كفاية الاستقرار السياسي

خاتمة - النظام الرئاسي والبحث في هل يعر ههوما ازاا عرم
الاستقرار السياسي

يجدر بنا قبل أن نختم هذه النبذة أن نشير الى ما يلاحظ لدى بعض أساتذة
الفقه الدستوري وبعض رجال الفكر السياسي سواء في الدل الغربية أو الشرقية
من الاعجاب بالنظام السياسي (الرئاسي) الأمريكي (١) . ويدعوهم إلى ذلك
الاعجاب ما يمتاز به ذلك النظام من الاستقرار السياسي ، وهى ميزة تعوز غير
القليل من الأنظمة البرلمانية للديمقراطيات الغربية .

الاستقرار والنظام الأمريكي

واذا كان النظام السياسي (نظام الحكم) الأمريكي ينعم بالاستقرار فإن
ذلك يرجع -- من ناحية -- إلى أن السلطة التنفيذية فيه لا تملك حق حل الهيئة
النيابية ومن ناحية أخرى لأن رئيس السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية) غير
مسئول سياسيا أمام الهيئة النيابية (الكونجرس) وإنما أمام الشعب الذى يملك
-- لدى نهاية مدة انتخابه -- عدم تجديد انتخابه ، والوزراء غير مسئولين أمام
الهيئة النيابية وإنما أمام الرئيس وحده ، وهو يعينهم ويعزلهم فرادى فى يسر
ودون ضجة ودون أن تحدث أزمات يطلق عليها الأزمات الوزارية التى كثيرا
ما تؤدى الى تعطيل أعمال الحكومة ، نظرا لما يترتب أحيانا على تلك الأزمات
من بقاء البلاد -- بعد سقوط الوزارة -- بدون وزارة -- أمدا غير قصير

(١) يجب أن يكون ههوما أنه حين ينادى البعض بالأخذ بالنظام الرئاسي إنما تتجه
أنظارهم الى النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية الذى يتمتع فيه رئيس الجمهورية
بسلطات واسعة .

يتجاوز الشهر أحيانا كما كان يحدث أحيانا في فرنسا - كما يرجع ذلك الاستقرار في الولايات المتحدة الى أن الرئيس ينتخب لمدة أربع سنوات ، ولقد جرى العرف على ألا يعاد انتخاب الرئيس الا مرة حدة (أى أنه يصح أن يظل على رأس الدولة والحكومة طيلة ثمان سنوات) ، فمدة ٨ سنوات أوحى في السنوات في الحكم تعد لاستقرارا لأداة الحكم يغبط أمريكا عليه الكثير من دول الديمقراطية الغربية البرلمانية (١) . وهذه الميزة (ميزة الاستقرار) تعد في مقدمته العوامل (وأحيانا نجد لها أول تلك العوامل) التي تجذب بعض الدول (التي تشكو عدم الاستقرار الوزاري) الى محاولة إقتباس النظام الأمريكى

ملاحظات على نزعة البعده الأخرى إقتباس النظام الأمريكى (الرياسى)

إذا كان النظام السياسى الأمريكى ينعم بميزة الاستقرار ، فان ذلك وحده لا يبرر تلك النزعة التي تنزع بكثير من الدول الأخرى الى إقتباس هذا النظام إذ يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار الاعتبارات الآتية :

١ - أن النظام الأمريكى ليس وحده الذى ينعم بالاحتكار لميزة الاستقرار

(١) يجدر بنا هنا أن نوجه الانظار الى أن أكبر ما يميز النظام البرلمانى عن النظام الرياسى (الأمريكى) أمران : (الأول) عدم المسئولية السياسية للوزارة أمام البرلمان في النظام الرياسى بخلاف الحال في النظام البرلمانى ' ففي النظام الرياسى (الأمريكى) الوزراء مسئولون أمام رئيس الدولة وحده فهو وحده الذى يستطيع أن يعزلهم ، و (الثانى) أن رئيس الدولة في النظام الرياسى هو رئيس الدولة ورئيس الحكومة في الوقت ذاته (إذ لا يوجد فيه رئيس مجلس وزراء ، بخلاف الحال في النظام البرلمانى فـ رئيس الحكومة هو رئيس مجلس الوزراء .

فهنالك بلاد ذات أنظمة برلمانية (مثل إنجلترا والمملكةات البرلمانية لشمال أوروبا :
وهى السويد والنرويج وهولندا والدانمرك وبلجيكا) أو ذات نظام مجلسى (أى
نظام حكومة الجمعية النيابية) مثل سويسرا نجدها جميعا تنعم بميزة الاستقرار
السياسى^(١). بل ان هذه البلاد جميعا فضلا عن ذلك قد أصابت أنظمتها السياسية من
النجاح فوق ما أصابه النظام السياسى الأمريكى حيث لا يزال يشوب الحياة
السياسية الأمريكية — كما قدمنا — الكثير من ضروب الفساد ، وحيث يلعب
كبار أصحاب رؤوس الأموال دورا كبيرا فى إفساد الدم والضمائر وذلك فيما
يجمع عليه الباحثون المحايدون ، وفيما أقر به حتى بعض كبار الكتّاب السياسيين
الأمريكيين أنفسهم^(٢) .

٢ — إن الاستقرار السياسى لا يصح فيما نعتقد أن يعد ميزة كبرى الا
إذا كان يصحبه إستقرار إدارى واستقرار اقتصادى ، والأداة الادارية فى
أمريكا يعوزها الاستقرار كما هو معلوم ، وذلك لانتشار النظام المعروف فى
تعيين الموظفين باسم Spoils System (أو نظام الغنائم) ، فضلا عن أنه
لا يفضل الاستقرار الادارى فهو نظام يشوبه الفساد لأنه لا يجعل الكفاءة
والجدارة أساس التعيين فى الوظائف ، إنما يجعل أساسه النزعات الحزبية والسياسية
والاعتبارات الشخصية .

٣ — ان الكثير من الدول التى اقتبست النظام الأمريكى (النظام الرئاسى

(١) راجع بحثنا للاستاذ Werner . (الاستاذ بكلية الحقوق بجامعة جينييف) عن الدستور
والنظام السياسى السويسرى « منشور فى كتاب La Suisse (طبعة ١٩٣٥ ص ١ - ٣٦)
وكذلك جيرو Giraud « السلطة التنفيذية » (المرجع السابق ذكره) طبعة ١٩٣٨
ص ١١١ ، ١١٢ .

(٢) راجع بصدد الإشارة الى ما ينسب الى أداة الحكم فى أمريكا من العيوب ص ١٦

للولايات المتحدة) قد مهدت فيها تلك السلطات الواسعة المقررة لرئيس الجمهورية الى أن يزاول سلطة ذات صبغة دكتاتورية ، ذلك هو ما حدث في جمهوريات أمريكا الجنوبية التي اقتبست النظام الرئاسى للولايات المتحدة (١)

٤ - أنه إذا كان الاستقرار السياسى يعد بلا ريب ميزة كبرى لاسيافى فترات الازمات وبوجه خاص فى البلاد الناشئة الحديثة العهد بالانظمة الديمقراطية النيابية الا أنه يجب ألا تفوتنا ملاحظة أن الاستقرار السياسى لا يعد بداة ذا وزن فى ميران الانظمة السياسية الصالحة اذا لم يكن سوى مجرد استقرار للطغيان والاستبداد ، وكذلك نجده ينف الكثير من وزنه ويفقد الكثير من قيمته وميزاته اذا كانت الاداة الحكومية والادارية (كما هو الشأن فى أمريكا) يشوبها الكثير من شوائب الفساد . الخلاصة أن الاستقرار لا يعد حقاً أحـد المزايا الا اذا كان استقراراً للكفاية والجداة والنزاهة والامانة وينطوى على الضمانات للحريات

- على أنه يجب ملاحظة أن تلك السلطات الواسعة التى يتمتع بها الرئيس الأمريكى لم تؤد الى تلك النتيجة التى يخشاها البعض فى البلاد الاخرى التى تقتبس ذلك النظام وهى الاستبداد والطغيان ، ولكن مرد ذلك الى تأصل روح التمسك

(١) بارتملى : « القانون الدستورى » (طبعة ١٩٢٣) ص ١٥٧ .

وفى سوريا صدر فى عهد أديب الشيشكى فى ١١ تموز (يوليه) ١٩٥٢ دستور وصف بأنه أخذ بالنظام الرئاسى ، ولم يكن فى ذلك كفالة للاستقرار ، إذ لم تنقضى بضعة شهور حتى شهدنا سقوط ذلك الدستور وصاحب ذلك الدستور على أثر الانقلاب الذى قام ضد حكومة الشيشكى فى ٢٥ فبراير ١٩٥٤ .

راجع فى ذلك كتاب « موجز القانون الدستورى » (طبعة ١٩٦٠ ص ٤١٩ ، ٤٢٥)
للككتور طعيمة الجرف .

بالحرريات في نفوس أبناء الشعب الأمريكى ، ولأن الحكومة هنالك تحسب لقوة
الرأى العام وقوة المعارضة (الحزب المعارض) حسابا كبيرا (١)

- ثم أنه يجب أن يكون مفهوما أننا لسنا هنا بصدد وضع مبدأ عام أو قاعدة
عامة جامدة بهذا الصدد : مؤداها أن النظام الرئاسى نظام لا يصلح لبلد آخر غير
الولايات المتحدة ، فالقواعد الجامدة - كما قدمنا - لا مكان لها إلا في علوم
الطبيعة والرياضيات فلا مكان لها في ميدان العلوم السياسية على حد تعبير الفقيه
الكبير بارتلى

هـ - ونلاحظ أن الذين ينادون باقتباس النظام الأمريكى في البلاد الأخرى
سعيًا وراء توسيع سلطات الرئيس في تلك البلاد يفوتهم أن الرئيس الأمريكى لا
يملك حق حل المجلس النيابى ، كما يفوتهم أن الدستور الأمريكى قد أشرك مجلس
الشيوخ مع الرئيس في بعض اختصاصاته الهامة المتعلقة بشئون السلطة التنفيذية
كتعيين الوزراء والسفراء وغيرهم من الممثلين السياسيين والقناصل وقضاة المحكمة
العليا وكبار الموظفين ، فالدستور الأمريكى يشترط موافقة مجلس الشيوخ فيما
يتعلق بتعيين الوزراء وغيرهم من كبار رجال الدولة . على أنه قد جرى هناك عرف
قديم - قدم الدستور ذاته - على ألا يعترض مجلس الشيوخ « من باب المجاملة »
Senatorial Courtesy على اختيار الرئيس لأعوانه الخصوصيين (أى الوزراء) (٢)

(١) راجع كتابنا « القانون الدستورى والانظمة السياسية » ص ٢٠٧ - ٢١٠ .

(٢) بارتلى « القانون الدستورى » (طبعة ١٩٣٣ ص ١٥١ ، ١٥٣ - ولافتاير
« القانون الدستورى » ص ٧٦١ .

ويبدو أن الباعث الذى أدى الى نشأة ذلك العرف يرجع الى أن الوزراء مسئولون عن
أعمالهم أمام الرئيس ، والرئيس بدوره مسئول عن تصرفاتهم أمام الشعب فهم يعدون بمثابة
سكرتيرين أو مساعدين للرئيس .

على أنه قد حدث أن اعترض مجلس الشيوخ على ترشيحات الرئيس لبعض الوزراء ورفض هذا المجلس الموافقة على تعيينهم ، ولو أنه يلاحظ أن هذا الرفض من جانب المجلس لم يحدث في تاريخ الولايات المتحدة إلا في حالات قليلة بل نادرة لا تتجاوز الست مرات (١)

فيما تقدم صورة من صور الجهل السائد في البلاد الاجنبية عن النظام السياسى (نظام الحكم) الأمريكى ، ذلك الجهل الذى سبق أن أشار اليه أحد الأساتذة الأمريكين (وهو الاستاذ جريفيث Griffith) إذ دعى فيما بين عامى ١٩٥١ و ١٩٥٣ إلى إلغاء معاهدات عن نظام الحكم الأمريكى بجامعة اكسفورد وورمنجهام وغيرهما من الجامعات الانجليزية ولقد تبين له بعد أن أقام فى إنجلترا تلك الفترة غير القصيرة أن نظام الحكم الأمريكى لم يكن مفهوما فهما صحيحا فى إنجلترا (٢).

وإذا كان ذلك النظام السياسى الأمريكى لم يكن مفهوما فهما صحيحا لدى أبناء عمومتهم الانجليز فإنه لا يغدو اذاً عجيبا أن نقرر أن هذا النظام غير مفهوم

(١) راجع « رئيس الجمهورية الأمريكية (كيفية اختياره واختصاصاته المتنوعة) » بحث للدكتور سعد عصفور الحامى (والاستاذ المساعد للقانون العام سابقا بكلية الحقوق بجامعة الاسكندرية) ص ٣٠ هامش ١

(٢) ذلك هو ما ذكره فى كلمة التصدير التى كتبها لكتابه :

The American System of government

طبع بالولايات المتحدة عام ١٩٥٤ وترجه الى العربية الدكتور محمد عبد المنز نصر (وكيل كلية الآداب بجامعة الاسكندرية)

حيث ورد مانعه : « ان الاهتمام بنظام الحكم الأمريكى كان (فى إنجلترا) كبيرا ولكن التصورات الخاطئة والجمادة عنه واسعة الانتشار » .

فهما سليا في البلاد الاجنبية حتى لدى قادة الفـكر السياسى وأساتذة القانون الدستورى والانظمة السياسية . فالواقع أن هؤلاء الاساتذة (وخصوصا لدينا في مصر كما هو الشأن في فرنسا) حين يعرضون لدراسة الانظمة الديمقراطية الغربية انما يوجهون عنايتهم إلى دراسة النظام البرلمانى (وهو النظام السائد في الديمقراطيات الاوربية اللهم الا سويسرا) دون النظام الأمريكى (الرئاسى)

٦ - **مفهوم المفعول «بالنظام الرئاسى»** - وأخيرا يجدر بنا أن نشير إلى صورة أخرى من صور ذلك الجهل (أو بالأقل عدم الفهم الصحيح) السائد في البلاد الاجنبية بصدد النظام السياسى الأمريكى . فالذين يناهون في البلاد الاجنبية بالأخذ بالنظام الرئاسى انما يقصدون اقتباس النظام السياسى (نظام الحكم) للولايات المتحدة الأمريكية ، ولكنهم لا يذكرون لنا أى نظام سياسى . يقصدون ؟ فهم يفوتهم أن نظام الحكم كما تقرر في الدستور يختلف اختلافا كبيرا عن النظام المطبق الآن فملا في الحياة العملية السياسية ، كما يفوتهم أن هذا النظام المطبق الآن في الحياة العملية السياسية الأمريكية لم يكن هو دائما ذلك الذى كان مطبقا قبل الحرب العالمية الثانية وعلى وجه الخصوص قبل الحرب العالمية الاولى

فاذا نحن نظرنا إلى الدستور الأمريكى فاننا نجد قد حرص على أن تكون هناك سلطة تنفيذية قوية (تتركز في رئيس الجمهورية) مع مراعاة أن هنالك فصلا تاما وتوازنا بين هذه السلطة (التنفيذية) والسلطة التشريعية ، أى أن تكون هاتان السلطتان على قدم المساواة بحيث لا تستطيع احدهما أن تسيطر على أخرى وتضعها لإرادتها (١) ، كما نجد ذلك الدستور قد كفل رجحان كفة مجلس

(١) على أن هنالك بعض استثناءات لمبدأ الفصل التام ليس هنا مقام بيانها .

الشيوخ في ميزان السلطان ، وتبدو مظاهر هذا الرجحان لكفة مجلس الشيوخ في أن الدستور الأمريكى قد اختص هذا المجلس دون مجلس النواب بالقيام بدور الرقيب على رئيس الجمهورية ، اذ أشرك الدستور مجلس الشيوخ مع الرئيس في بعض شئون السلطة التنفيذية (كتعيين الوزراء والسفراء وغيرهم كما قدمنا) ، وكذلك المعاهدات التى يعقدها الرئيس يشترط لتنفاذها موافقة مجلس الشيوخ (دون مجلس النواب) عليها

ولكننا اذا رجعنا الى الحياة العملية في هذه الآونة الحالية وجدنا ثمة فارقا هائلا بين الدستور الأمريكى كما وضعه منذ حين واضعوه ، وذلك الدستور كما طبقه فيما بعد مطبقوه ، اذ أننا نجد أن السلطة التنفيذية القوية التى أرادها الدستور قد تحولت تحت تأثير بعض الظروف (١) الى رجحان كفة الرئيس (أى الى علو وسيطرة سلطاته على سلطان البرلمان) ، في حين أن الدستور انما كان يهدف - كما قدمنا - الى التوازن (أى المساواة) بينهما فى كفتى ميزان السلطان

ومن ناحية اخرى وجدنا أن ما قرره الدستور من رجحان لكفة مجلس الشيوخ قد تحول في الحياة العملية تحت تأثير بعض الظروف الى الضعف والانهيار (٢) والرأى السائد لدى رجال الفقه الدستورى في مختلف الاقطار أن النظام الأمريكى (نظام الحكم للولايات المتحدة) هو نظام رياسى ، ولكن أى النظامين هو الذى يصح أن يوصف هذا الوصف (أى يوصف بأنه نظام رئاسى) ؟ هل هو ذلك النظام الذى أودع عام ١٧٨٧ فى قبور النصوص الدستورية ، أم هو ذلك

(١) ، (٢) لمرفة تلك الظروف راجع كتابنا « القانون الدستورى والانظمة السياسية »

النظام الذى يحيا الآن فى عالم الحياة السياسية العملية ؟ ثم ما هى الخاصية (أو الخصائص) الأساسية التى تدعو رجال الفقه الدستورى الى وصف هذا النظام « بالرئاسى » ؟

أنه لما يؤسف له الأسف كله أن نجد هذه الأسئلة وهى أساسية فى هذا الموضوع لا تجد من عناية رجال الفقه الدستورى الا قدرا يسيرا ، بينما نجد فى كتاباتهم بهذا الصدد من الغموض والتردد قدرا كبيرا ، وليس هنا موضع الأجابة عن هذه الأسئلة تفصيلا ، إنما أردنا هنا فحسب أن نوجه الأنظار الى ما يشوب هذا الموضوع من شائنة شائبة الغموض^(١)

(١) لزيادة الايضاح والتفصيل يراجع كتابنا (المرجع السابق ذكره) ص ٢٩٨ - ٣١١ وحسبنا هنا أن نشير — فى ايجاز — الى أن الرأى السائد لدى أساتذة الفقه الدستورى الفرنسى القدامى ولدى الكثيرين من الفقهاء الفرنسيين الماصرين هو أن النظام الأمريكى يعد نظاما « رئاسيا » لأن الرئيس فيه يجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة (وأن الوزراء بناء على ذلك مأمم الا مجرد سكرتيرين أو مساعدين له يعينهم ويعزلهم كما يشاء لا يسألون عن أعمالهم أمام البرلمان ، إنما يسألون أمامه وحده).

(راجع فيما تقدم ارتلى (المرجع السابق) ص ١٥٠ ، ودوفر جيـه Duverger القانون الدستورى والافظمة السياسية « طبعة باريس ١٩٥٨ ، ١٩٠٠ ، كما نجد الزملاء من أساتذة الفقه الدستورى المصرى قد جروا على هذا النحو فى تعريف « النظام الرئاسى »

(راجع فى ذلك « مبادئ القانون الدستورى » للرحوم الاستاذ الدكتور السيد صبرى طبعة ١٩٤٠ ص ٢١٣ ، ٢١٨ وكتاب « موجز القانون الدستورى » للاستاذين الدكتور عثمان خليل والدكتور سليمان محمد الطماوى (الطبعة الرابعة ١٩٥٣ - ١٩٥٤) ص ٢٥٨ ، ٢٦٤ .

أما التعريف الصحيح للنظام الرئاسى — فيما نعتقد — فهو أنه ذلك النظام الذى يقرر فيه =

ه — عدم تدخل السياسة في الادارة

أن الاصلاح في شئون الحكم أن تقتصر مهمة الوزير على الجانب السياسى ، محتفظا لنفسه في وزارته بالمسائل الهامة التى تمس السياسة العامة للحكومة وفيما عدا ذلك يجب أن تقتصر مهمته على التوجيه العام لنشاط وزارته وعلى مجرد الاشراف والرقابة تاركا الادارة الفعلية لوكيل الوزارة الدائم وأعوانه من مديرى المصالح والادارات . ونرى أنه يجب أن تنزع سلطة تعيين وترقية الموظفين (اللهم الا إذا استثنينا القليل) من يد الوزير إذ أن هذه السلطة الواسعة - فى الدول البرلمانية -

للرئيس الرجحان فى كفة ميزان السلطان ، وبعبارة أخرى أن النظام الأمريكى يوصف فى عصرنا الحالى بأنه نظام رئاسى لأن للرئيس فيه ذلك الرجحان على سلطان البرلمان .

ذلك هو التعريف الذى ذكره ثلاثة من كبار أساتذة الفقه الدستورى الفرنسى المعاصرين وهم الاساتذة لافاريير (فى كتابه : « القانون الدستورى » طبعة باريس ١٩٤٧ ص ٧٥٧) وجيرو (فى كتابه « السلطة التنفيذية » طبعة باريس ١٩٣٨ ص ٤٠ ، ٤٢) وييردو (فى كتابه « القانون الدستورى والانظمة السياسية » طبعة باريس ١٩٥٩ ص ١٢٢)

والذى يدعوننا الى اعتبار أن هذا هو التعريف الصحيح « للنظام الرئاسى » أننا وجدنا الرئيس الأمريكى ولسون Wilson فى كتاب وضعه عام ١٨٨٤ وترجم الى الفرنسية بعنوان : *Le gouvernement congressionnel* كان يعد السيطرة أو الرجحان للبرلمان (فى الوقت الذى كتب فيه كتابه) ولذلك وصف نظام الحكم فى أمريكا بأنه « حكومة الجمعية النيابية » (كما هو شأن النظام السويسرى) وهذا نظام يقف والنظام الرئاسى على طرفى قيفض .

وبناء على ذلك التعريف الصحيح (فى نظرنا) لا يصح أن يوصف الدستور الأمريكى بأنه يقدم « نظاما رئاسيا » ، وذلك لأنه - كما قدمنا يقوم على أساس المساواة والتوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية - :

هى أكبر ميدان للاستغلال السياسى وأول عامل من عوامل افساد الادارة بل والحلّة على النظم البرلمانيّ جميعا . ولقد كان في انتقال سلطة تعيين المرشحين في إنجلترا من يد الوزير الى لجان المباراة ^(١) في منتصف القرن التاسع عشر وما تبعها من نقل سلطة الترقية كذلك الى هيئة فنية دائمة واستبعاد النفوذ السياسى عنها ، نقول لقد كان ذلك في مقدمة العوامل التي عملت على تطهير النظام الادارى وتوطيد النظام البرلماني في إنجلترا ، ويرى العلامة لورويل أنه اذا كان النظام البرلماني لم يقدر له من النجاح في البلاد الاوربية الأخرى مثل ما قدّر له في إنجلترا فان ذلك يرجع الى أن تلك البلاد الاوربية حين نقلت هذا النظام البرلماني عن إنجلترا لم تنقل تلك الدعامه التي يقوم عليها ذلك النظام البرلماني الانجليزي ، وهى ذلك النظام الادارى الانجليزي القويم ^(٢) .

(١) ولجان المباراة تعمل تحت اشراف رقابة لجنة مكونة من ثلاثة من كبار الموظفين عدالتهم فوق كل رية يطلق عليها « رقباء الخدمة المدنية » (*civil service commissioners*) وهذه اللجنة مستقلة عن جميع الوزارات مهمتها وضع مناهج امتحانات المباراة واعتماد الدخول فيها وترتيب الاجئين ، ولا يستثنى من ذلك سوى حالات محدودة (تلك التي تتطلب خبرة فنية استثنائية ، وتلك التي يكون التعيين فيها بواسطة التاج ، والتي يكون اشغالها عن طريق الترقية) ، وكذلك الترقية أصبحت - كقاعدة عامة - لا تجري الا بناء على امتحانات المباراة أو بناء على تقارير سنوية يقدمها الرؤساء وتتضمن ملاحظاتهم عن مرؤوسهم من حيث الدراية بعلمهم والشخصية وقوة الخلق وحسن الحكم على الامور (أو حسن التصرف) والاستعداد لتحمل المسئولية وحسن الادارة ، ثم تنظر هذه التقارير لجنة من كبار الموظفين بالوزارة .

(٢) تفصيلات هذا الموضوع تدخل بنا في نطاق مادة القانون الادارى ، أى انها تخرج بنا عن دائرة بحثنا الدستوري .

راجع فيما يقدم فاينر (*Finer*) المرجع السابق . الجزء الثاني صفحة ١٢٩٥ ، وكتاب Lowell : *Greater European governments* (ed.) 1925, p. 31

حيث ينقل عن الفقيه الانجليزي الكبير Bagehot قوله :

فهناك مساوئ عدة تنجم حين يجمع الوزير في قبضة يده بين السياسة والادارة معا : فضلا عما ذكرناه من تدخل السياسة في الادارة وهو أمر لا مناص منه ما دام الوزير رجل ادارة وسياسة معا إذ أنه لا يستطيع أن يكون بمنجى عن ضغط القواب وزعماء حزبه وغيرهم ممن يدين لهم بفوزه في المعركة الانتخابية ، فانه يترتب على هذا الجمع (بين السياسة والادارة) ارهاق للوزير يعجز معه عن حسن القيام باختصاصاته الادارية الواسعة النطاق ، مما سيؤدى به الى أن يوقع على الكثير من الاوراق دون تمكنه من الامام شخصا بمحتوياتها ، كما يترتب على الجمع — كما قدمنا — أن المسئولية الوزارية تكاد تكون صورية .

٦ - اصلاح أنظمة الانتخاب :

أن إصلاح نظام الانتخاب هو الحجر الأساسى فى بيان النظام الديموقراطى ، إنه — على حد تعبير الأستاذ بارتلى — « إصلاح الإصلاحات ، *c'est la réforme des réformes* ، ولقد سبق لنا أن بحثنا عن وجوه اصلاح نظام الانتخاب فى مصر ^(١) . ولكننا لا نبحث هنا عن وجوه اصلاح هذا النظام فى بلد معين من البلاد ، انما نبحث عن اصلاح أنظمة الانتخاب بوجه عام لذلك لا يسعنا فى مثل هذا المقام الا أن نذكر بعض مقائل ومبادئ عامة يجب

== « It is not the business of a cabinet minister to work his department. His business is to see that it is properly worked.

وراجع بحثنا للدكتور محمد عبدالله العربى بعنوان : « اصلاح الاداة الحكومية والادارية فى مصر على ضوء قرارات المؤتمر الدولى الخامس للعلوم الادارية » بمجلة القانون والاقتصاد عدد مايو ١٩٣٤ .

وراجع ايضا كستاب القانون الادارى (طبعة ١٩٣٩) للدكتور وحيد رافى
صنعه ٦٦٨ وما بعدها .

(١) وذلك فى البحث الذى سبقت لنا الاشارة اليه فى اكثر من موضع — وما تجدر

مراعاتها - في مختلف الدول - لدى النظر في وضع أو إصلاح أنظمة الانتخاب :

فأولاً - أنه تكوين هيئة الناخبين ليست في جوهره مشكلة قانونية وإن مسألة تكوين هيئة الناخبين (أى بيان من يجب أن يكون لهم حق الانتخاب وبيان ما إذا كان يجب أن يكون الانتخاب مباشراً أو غير مباشر الخ...) لم تكن - كما يقول بارتلى بحق - ثمرة التحليل القانوني إنما هى الثمرة أو النتيجة الدستورية لحالة القوى الاجتماعية في بلد معين في زمان معين ، فمسألة تنظيم هيئة الناخبين - بعبارة أخرى - ليست مشكلة قانونية ، إنما هى مشكلة صعبة مترامية الأطراف من المشاكل الاجتماعية السياسية^(١) ، فليس لذا من صواب الرأى - حين نريد وضع أو إصلاح نظام انتخاب أن نبدأ أولاً بأن نستوحى مبدأ قانونياً أو نظرية فقهية معينة ثم نعمل على وضع أو إصلاح ذلك لنظام بما يتلاءم مع ذلك المبدأ القانونى أو تلك النظرية الفقهية ، فلا مبدأ سيادة الأمة ولا مبدأ المساواة ولا سواهما من المبادئ أو النظريات يحتم تقرير نوع معين من أنواع أو نظم الانتخاب^(٢) . إن القواعد العامة التى تبين كيفية تكوين هيئة الناخبين - كما يقول بارتلى - لا يصح استنباطها أو استخراجها

== ملاحظته أنا سبق لنا أن عرضنا (فى كتابنا هذا صفحة ١٣٠ وما بعدها) للكلام عن « تنظيم طريقة الانتخاب » ولكن من ناحية واحدة فحسب هى ناحية اعتبارها إحدى الوسائل التى تحول دون تعدد الأحزاب داخل البرلمان وبذلك تصد إحدى الأساليب التى تكفل الاستقرار الوزارى .

(١) راجع بارتلى ، القانون الدستورى (طبعة ١٩٣٣) صفحة ٢٣٨ ، ٢٩١ .

(٢) أن مبدأ سادة الأمة - كما يقرر رجال الفقه الدستورى الفرنسى - لا يتطلب ولا يحتم نظاماً معيناً من أنظمة الانتخاب أو من الأنظمة الحكومية بوجه عام ، فهذا المبدأ يتلاءم - وقد تلاءم فعلاً - مع مختلف الأنظمة الانتخابية بل ومختلف الأنظمة الحكومية بوجه عام (راجع فى ذلك صفحات ٣٢٨ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ من كتابنا « الفصل فى القانون الدستورى ») .

من المبادئ القانونية، وإنما تستنبط هذه القواعد وتستوحى من الواقع : من ظروف البيئة وبخاصة من القوى الاجتماعية المعروفة بتلك البيئة . . . ولما كانت

== وكذلك لا يعم مبدأ المساواة الأخذ بنظام معين من أنظمه الانتخاب ، فأول دساتير الثورة الفرنسية لسنة ١٧٩١ نص واضموه بالمادة السادسة من اعلان حقوق الانسان على أن « جميع المواطنين لهم الحق في الاشتراك بأنفسهم أو بنواب عنهم في وضع القانون » ومع ذلك فإن واضي هذا الدستور لم يأخذوا بنظام الانتخاب العام الذي كان يبدو كنتيجة منطقية لهذا النص وإنما أخذوا بنظام الاقتراع المفيد ونظام الانتخاب غير المباشر (نظام الدرجتين) ، كما نص بتلك المادة السادسة على أن « جميع المواطنين يقبلون في جميع مراتب المنصب والاعمال والوظائف العامة بناء على مؤهلاتهم ودون تمييز بينهم الا بسبب صفاتهم الخلقية ومؤهلاتهم » فالتمييز بين الافراد بسبب « مؤهلاتهم » لا يعد اذا تناقضا لمبدأ المساواة، لذلك نجد كثيرا من الدساتير الديمقراطية السابقة - واه في فرنسا أو غيرها قد أخذت بنظام الاقتراع المفيد (بشرط نصاب مالي أو بشرط كفاءة) أى أنها لم تملك مسلك التمييز بين الافراد أمام حق الانتخاب . وقد كان ذلك هو الشأن في إنجلترا حتى عام ١٩١٨ .

(راجع فيما تقدم بأورلى (طبعة ١٩٣٢) ص ٧٣ ، ٢٩٨) .

فبدأ المساواة - في النظام الديمقراطي الغربي - إنما يرمى في الواقع الى عدم التمييز بين المواطنين بسبب الأصل (الجنس) أو اللغة أو الدين . وذلك هو مانص عليه الدستور المصري لسنة ١٩٢٣ صراحة (بالمادة الثالثة منه) . فالمساواة التي تعد إحدى سمات المبدأ الديمقراطي إنما يقصد بها « المساواة أمام القانون » (*égalité de droit*) أى أن القانون يجب أن يكون واحدا بالنسبة لجميع المواطنين (وذلك دون تمييز بسبب الأصل أو اللغة أو الدين)

فليس المقصود بتلك المساوات أن تكون (مساواة فعلية) (*égalité de fait*) أى مساواة الأفراد في حالاتهم وظروفهم وميزاتهم الاجتماعية وإنما المقصود أن تلك الميزات الاجتماعية (التي يتمتع بها المواطنون) يجب أن تعطى من القانون بحماية واحدة دون تمييز بين الافراد بسبب واحد من العوامل التي أشرنا إليها : وقد عبر عن ذلك أول دساتير الثورة الفرنسية (بالمادة السادسة) حين قررت :

قوة العدد في البلاد الغربية هي أهم هذه القوى الاجتماعية فقد كان لازماً على المشرع هنالك أن يقرر نظام الانتخاب العام ، (بارتلى صفحة ٢٣٨ ، ٢٩١) .

ثانياً - سرية التصويت: يجب أن يشترط أن تكون طريقة ادلاء الناخبين لاصواتهم محوطة بالسرية ، فاذا فقد الصوت سرية فقد الانتخاب حريته ، ففي ميدان الانتخاب لا حرية بلا سرية ، لذلك نجد سرية التصويت من الأمور التي تشرطها عادة قوانين الانتخاب في الدول المختلفة (وبينها مصر)^(١) .

= (La loi doit être la même pour tous, soit qu'elle protège soit qu'elle punisse)

والكثيرون من رجال الفقه والعلم (من أنصار الديمقراطية) يرون كذلك أن التمييز بين الافراد بسبب المؤهلات والكفاءة لا يعد أمراً منافياً لمبدأ المساواة الذي يعد أحد مميزات الديمقراطية ، فنجد مثلاً الاستاذ لوبيل (في كتابه عن الرأي العام والحكومة الشعبية « ص ٥٧) يقول بأن الناحية الاجتماعية للديموقراطية يبدو مظهرها في تحقيق مبدأ « المساواة في الفرض أمام الجميع » أو على حد تعبير نابليون « أن باب أي عمل من لأعمال مفتوح أمام ذوي المؤهلات » *la chance égale pour tous* أو ما يعبرون عنه « مبدأ تسكفؤ الفرض » *la Carrière ouverte aux talents* - وكما يقول كوندورسية Condorcet أحد كبار الهيئة التأسيسية التي كان يطلق عليها في عهد الثورة الفرنسية *la Convention* « وأن كل تمييز بين الأفراد (بقرره القانون) هو انتهاك مباشر لحزمة حق المساواة ، اذا لم يكن ذلك التمييز نتيجة حتمية لاستعمال حق الملكية أو لمزاولة الفرد لمبلغ ما يحرز من كفاية ومؤهلات » .

راجع مؤلفنا عن الديمقراطية وتمثيل المصالح في فرنسا (بالفرنسية) طبعة ١٩٣١ ص ٩٠ .
(١) وجدبر بناهنا أن تشير الى نقص خطير في نظامنا الانتخابي بمصر في ظل دستور ١٩٣٠ ، ذلك انه رغم أن قانون الانتخاب قرر (بالمادة ٣٩) سرية التصويت الا أنه أجاز (بالمادة ٤٣) للناخبين الأمين أن يبدوا آراءهم أمام لجنة الانتخاب شفها ، فاذا عرفوا أن الأمين هم الأغلبية الهضمي من الناخبين ، واذا عرفنا أن كثيرين ممن يعرفون القراءة والكتابة يعطون =

ثالثاً - الرقابة القضائية على عملية الانتخاب: قد يحدث أثناء عملية الانتخاب أعمال مخالفة للتانون : فهناك مواطنون قد تدرج أو لا تدرج أسماءهم في جداول الانتخاب دون وجه حق ، وقد تمتنع المحافظة عن استلام طلب المرشح (وما يقدمه من الأوراق الدالة على استيفائه للشروط المطلوبة للترشيح دون وجه حق ، وقد يكون هنالك وعيد أو تزوير يتصل بعملية الانتخاب ، لذلك كان مما لا بد منه وجود رقابة قضائية على عملية الانتخاب في مراحلها المختلفة (١) ، فيجب أن يكون هنالك سلطة غايدة مستقلة ذات عارف قانونية يطمئن إلى نزاهتها وعدالتها المرابطون ليعهد إليها بالنظر في أمر تلك الأعمال المؤثرة على شرعية الانتخاب ، ولا يمكن أن تكون هذه السلطة سوى القضاء .

أما عن مسألة تقسيم أو تحديد الدوائر الانتخابية فلا توجد هنالك سلطة قضائية للنظر في الشكاوى التي قد يثيرها ذلك التقسيم (اللهم إلا في البلاد التي يختص قضاؤها بالنظر في دستورية القوانين) ، إذ أنه إنما يتم بناء على قانون (٢) .

== اصواتهم كذلك علنا لأنهم اشترط ذلك عليهم لقبض الاجر أو لبقاء ما قد يصيبهم من شر وإذا كانت تلك المادة (٤٣) لم تذكر في عداد الاصوات الباطلة تلك الاصوات الشفوية ممن يرفون القراءة والكتابة ، اذا عرفنا ذلك كله تبين اننا أن حرية الانتخابات قد قضى عليها اذ قضى على سرية التصويت ، فأذا لم نعد الى اصلاح هذا النظام فان كل كلام من رجال الدولة وزعماء السياسة لدينا عن مبلغ حرصهم على « حرية الانتخابات » و « نزاهة الانتخابات » انما هو كلام من طراز تلك العبارات السياسية الفخمة الضخمة ضخامة كبريات الطبول ، قد يجده مكلنا في عالم بعض العقول ولكن ليس له في عالم الحقائق مكان ! ملحوظ: نذكر هنا الإشارة الى أننا نتكلم عن نظامنا الانتخابي أو الدستوري قبل إلغاء دستور ١٩٢٣ .

(١) أى بما في ذلك الطعون أو المنازعات الخاصة بتحرير جداول الانتخاب ، أو بعملية الترشيح ، أو بعملية الانتخاب ذاتها .

(٢) بارتلى (طبعة ١٩٣٣) صفحة ٤٣٠ ، ٤٣١ .

ونجد كثيرا من الدول تهتد بأمر الرقابة على عملية الانتخاب إلى الهيئة النيابية ذاتها ولكن هذه الطريقة متبينة لأنه إذا كانت مهمة تلك الهيئة النيابية (لدى النظر في تلك المازعات) تعد من الناحية النظرية - مهمة قضائية إلا أنها من الناحية العملية تخضع لسلطان الاعتبارات السياسية (١) .

من أجل ذلك نجد اتجاها إلى نزع تلك السلطة من الهيئات النيابية واستنادها إلى هيئات قضائية . ففي إنجلترا نجد مجلس العموم ذاته هو الذى قرر لدى انعقاده - بعد مركة انتخابية حامية وطيسها - بأنه غير أهل للفصل في صحة نيابة أعضائه ، وأن ذلك من شأن القضاء (٢) .

رابعاً - نزاهة الانتخابات: فضلا عما تقدم ذكره من ضرورة الحرص على سرية التصويت وتحريم التصويت علنا في الانتخابات ، ضمانا لحريتها ونزاهتها ، وفضلا عن معاقبة الجرائم الانتخابية المعروفة (كالرشوة والتهديد الخ)

(١) « اذ نجد الانصار السياسيين والأصدقاء المخلصين للعضو المظنون في صحة نيابته أمام الهيئة النيابية ، يصوتون عادة الى جانبه ، ولو أننا لانستطيع القول (كما يقول بارتلى) وكما لاحظ ذلك في الهيئات النيابية الفرنسية) بأن المصوم يصوتون دائما ضد العضو الخصم فبعض هؤلاء يصوتون احيانا الى جانبه ولكننا لا نجد ابدا من الانصار والاصدقاء احدا يصوت ضد صديقه » .

« ثم أن عضو البرلمان المظنون في صحة نيابته يتنازع عن خصومه (الذين قدسوا الوطن) بكثير من الميزات ، فنظرا لوجوده في البرلمان فان في استطاعته ان يكون له اصدقاء بين الاعضاء ، وفي استطاعته ان يتكلم بالمجلس ويضع عن نفسه ، من حيث لا يستطيع ذلك منافسه المرشح الذى لم ينجح في الانتخاب . فالعرق القضائي يكفل بالارباب صانعات أوفر ، راجع بارتلى . صفحة ٤٣٧ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٥ .

(٢) بارتلى . صفحة ٤٣٨ - « على ان التشريع الانجليزى جعل من ذلك الوطن (في صحة نيابة العضو) عملا ذا خطورة على من يقدم الوطن إذا اشترط لتقديم الوطن دفع مبلغ من المال يحسره الطاعن اذا حكم بعدم صحة ذلك الوطن » .

فانه يجب كذلك معاقبة الأعمال التي تعد منافية للزاهة ولحسن الأخلاق والآداب الانتخابية (مثل تأجير عربات لركوب الناخبين إلى صندوق الانتخاب للدلاء بأصواتهم ومثل تأجير الخطباء وغيرهم ممن يقومون بمهمة التأثير على الناخبين hiring of canvassers) كما يجب تحديد مبلغ النفقات التي يصح للمرشح أن ينفقها (أو التي يصح أن تنفق من أجله) للدعاية الانتخابية (في نفقات النشرات والاعلانات والمقالات الصحفية ، وسراقات الاجتماعات الخ) : ذلك هو الشأن في إنجلترا (١) .

وبذلك يستطيع المرشحون المحدود الدخل أن ينافسوا المرشحين الأثرياء . ولا ريب أن تحديد تلك النفقات يختلف في المدن عنه في الأرياف حيث يكون الناخبون متفرقين في قرى متباعدة .

ولقد أدت تلك الاجراءات إلى تطهير الانتخابات في إنجلترا مما كان يشوبها من قبل من عوامل الفساد والرشوة (٢) .

كما أنه يجب من باب أولى تحريم دفع المرشحين لمبالغ من المال لحزائن الأحزاب مقابل ترشيح أو تأييد تلك الأحزاب لهؤلاء المرشحين في الانتخابات واعتبار ذلك العمل من الطرفين في عداد الجرائم الانتخابية (٣) .

(١) وإذا كان سهل في بلد كإنجلترا اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمراقبة مسألة النفقات الانتخابية فإنه يبدو لنا ان من السير في بلد كمصر اجراء مثل هذه الرقابة .

(٢) راجع فيما تقدم

f. Austin Ogg : European Governments and Politics
(Second edition, New York 1947). p. 167.

كذلك كتابه : English Government and Politics (New York, 1947).

(٣) لقد كانت الأحزاب والمرشحون قديما في فرنسا يأخذون بتلك العادة الفاسدة التي تبلغ من الفساد - فيما ارى - ما تبلغه أقيج الجرائم الانتخابية التي يعاقب عليها القانون، ولكن =

٧ — نظام الاستفتاء الشعبي (Referendum)

بعد الأخذ بنظام الاستفتاء الشعبي أحد وجوه الإصلاح لكثير من مساوي النظام الديمقراطية ، نظرا لما يذنب اليه وما أثبتته تجربته في بعض البلاد الغربية من المزايا .

ويجدر بنا أن نوجه الانظار إلى أن هذه المزايا لا يمكن أن تتحقق الا إذا تحقق أو لا توفر بعض شروط معينة ، ويجدر بنا كذلك قبل بيان هذه الشروط وتلك المزايا أن نوضح الفارق بين الاستفتاء الشعبي (referendum) الذي هو موضوع كلامنا هنا وبين الانتخاب ، وبين ما نطلق عليه « الاستفتاء الشعبي الشخصي » (أو المباشرة) Plebiscite

١ — التفرقة بين الاستفتاء الشعبي ، والانتخاب ، والاستفتاء الشعبي

الشخصي (أو المباشرة) Plebiscite

(أ) يقصد بالاستفتاء الشعبي عرض موضوع معين على الشعب (أى على الأفراد المتمتعين بحق الانتخاب) . ففي هذه الحالة نجد البرلمان يعرض عليه مشروع القانون كما لو كان الحال تماما في حالة الديمقراطية النيابية . ولكن مشروع هذا القانون لا يصبح من الناحية القانونية تاما أو كاملا أى لا يصبح قانونا إلا بعد عرضه على الشعب للتصويت أو الموافقة عليه (أى أنه في هذه الحالة يعرض مشروع القانون على الناخبين لتؤخذ أصواتهم « بلا ، أو « بنعم ») أى بالتصويت بكلمة « موافق ، أو غير « موافق ») ، وكما أن الاستفتاء يصح أن يكون متعلقا بالقوانين العادية (ويطلق عليه « استفتاء تشريعي Ref législatif) فإنه يصح كذلك أن

== هذه المادة قد قضى عليها منذ أمد غير قصير (كما ذكر لنا ذلك زميلنا واستاذنا المرحوم برونيه Brunet الذى كان نائبا في البرلمان الفرنسي كما كان استاذا بكلية الحقوق بجامعة الاسكندرية وبالجامعات الفرنسية) كما ذكر لنا انه يجرى الآن تمويل خزائن الأحزاب الفرنسية عن طريق أقساط شهرية يدفعها المنسوبون للحزب .

يكون متعلقا بقوانين دستورية (ويطلق عليه في هذه الحالة « استفتاء دستوري » ،

Ref. Constiuant

أهم صور الاستفتاء - وللإستفتاء صور مختلفة .

فهو يختلف - كما قدمنا - باختلاف موضوعه . أى باختلاف ما اذا كان موضوع الاستفتاء متعلقا بقوانين دستورية أو بقوانين عادية .

كما يختلف بالنسبة الى « القوة القانونية » التى تقرر لرأى الشعب الذى يديه عند الاستفتاء ، فهناك استفتاء « ملزم » للبرلمان والحكومة ، كما أن هناك بالعكس استفتاء « استشاريا » ، كما يختلف الاستفتاء من حيث ضرورة اجراءه ، فقد يكون الاستفتاء « إجباريا » أى أن تكون السلطة التأسيسية ، أو السلطة التشريعية أو التنفيذية بحكم الدستور مجبرة على عرض الموضوع على الشعب لاستفتائه فيه ؛ قبل التصويت على مشروع ذلك الموضوع (وذلك كالنص على بعض المعاهدات ومثل تعديل الدستور أو وضع دستور جديد ، أو فى حالة ما إذا طلب اجراء الاستفتاء عدد معين من الناخبين) - كما أن الإستفتاء قد يكون بالعكس واختياريا ، Ref. Facultatif أى أن الامر فيه مترك للمشيئة الحكومة أو الهيئة النيابية ، أى أن الدستور أحيانا ينص على أن الاستفتاء فى بعض مواضيع معينة يجرى اذا طلبته الحكومة أو طلبه عدد من أعضاء البرلمان .

(ب) أما الانتخاب فهو يختلف عن الاستفتاء فى أن فى حالة الانتخاب

يختار الناخب « شخصا » (أو أكثر من شخص فى حالة الانتخاب بالقائمة) بين المرشحين فى الانتخابات . أما فى حالة الاستفتاء فان « موضوعا » من المواضيع يعرض على أفراد الشعب (الذين تتوفر فهم شروط الناخب) لابداء الرأى فيه

(ج) أما الاستفتاء الشعبي (أو المباشرة) وهو الذى يطلق عليه

الفقهاء الفرنسيون Plébiscite ، فهو - كما عرف أولا في البلاد الغربية ثم في البلاد الشرقية (١) - له صورتان .

الصورة الأولى : نجد فيها صاحب حركة انقلابية أو ثورية بعد نجاحها والاستيلاء على الحكم يتقدم الى الشعب يطلب منه إبداء رأيه بالموافقة أو عدم الموافقة (في الاستفتاء) على رئاسته للدولة وعلى نظام الحكم الجديد (الذي يقوم بوضعه في شكل مشروع دستور جديد) ، وهذا الاستفتاء إنما يتقدم به الى الشعب رجل (وهو رئيس الدولة) أحرز محبة الشعب وثقته ، أو أن الشعب يحس بشعور الحاجة لوجوده على رأس الحكومة ، وكلا هذين الأمرين (كما يقول الأستاذ لافاريير Laferriere) يكفل أن تكون نتيجة الاستفتاء الى جانب ذلك الرجل ، لا سيما أن هذا الاستفتاء يجري عادة أبان تلك الفترة التي تلى الحركات الثورية أو الانقلابية ، وهي فترة لا تكفل فيها للأفراد حرية الرأي ولا غيرها من الحريات لأنها - كما قدمنا - فترة تقوم بالحكم فيها « حكومة واقعية ، Gouvernement de fait (أى حكومة ثورية ،) » (٢)

(١) مما تجدر ملاحظته أن العادة جرت لدينا في مصر وغيرها من الأنظار العربية على أن يطلق وصف « استفتاء شعبي » على ما أطلقنا عليه « استفتاء شعبي شخصي » (أو « مبايعة ») وقد آثرنا هذا الوصف تبيانا لمغزاه (لأن العنصر الشخصي بارز في هذا الاستفتاء) وتمييزا له عن « الاستفتاء الشعبي » الذي هو موضوع عنايتنا هنا (والذي عرفناه في النبهة « ا ») والذي يعرف في في البلاد الغربية بأسم Referendum

ويلاحظ كذلك أنه كثيرا ما يطلق الساسة في مصر على الانتخاب « استفتاء » ، ولكن كلمة فارظا كبيرا بين الانتخاب وبين الاستفتاء بمعناه العلمي المعروف كما قدمنا .

(٢) سميت تلك الحكومة بهذا الأسم لأنها لا تلقى عادة تفويضا شرعيا وإنما تستمد سلطانها من الواقع - وهنالك عدة ظروف مل ضرورات من شأنها دائما أن تفرض على هذه الحكومة صبغة أو نزعه دكتاتورية . يراجع في بيان ذلك تفصيلا كتابنا « القانون الدستوري والأنظمة السياسية » (الطبعة الثانية) ص ٧٧ - ٨٠

وأول بل وأهم مثالين هرف فيهما هذا الاستفتاء الشعبي الشخصي في الدول الغربية كان في فرنسا الأول كان في عهد حكم نابليون والثاني ، في عهد حكم نابليون الثالث (١) ، وهذان النظامان يعدان في عداد الأنظمة الدكتاتورية رغم أن كلا منهما يقوم - من الناحية النظرية - على أساس الاعتراف بأن الأمة هي صاحبة السيادة ، ولكنها أودعت هذه السيادة بين يدي رئيس الدولة ، وذلك عن طريق ذلك الاستفتاء .

الصورة الثانية: هي تلك التي كان يعتمد اليها هتلر بعد توليه الحكم، حيث كان يعرض على الشعب من آن لأن بعض القرارات والتصرفات الهامة (التي كان يتخذها هتلر) لكي يبدى الشعب رأيه بصدد ما في الاستفتاء ، وقد كان هتلر يعرف مقدما أن الشعب سيوافق عليها ولكنه كان يهدف من وراء ذلك الى أن يظهر للعالم الخارجي وللشعب الالماني أن الشعب يؤيده في سياسته

بروز العنصر الشخصي - أن الذي يميز الاستفتاء الشعبي الشخصي (أو المبايع) عن الاستفتاء الشعبي (الذي هو المقصود هنا بكلامنا عنه كحد وجوه العلاج لازمة الديمقراطية) هو بروز العنصر الشخصي في الأول بخلاف الثاني : ففي الصورة الأولى نجد أنه حين كان يعرض الدستور على الشعب لاستفتاءه فيه فقد كان يعرض على الشعب في الوقت ذاته اسم شخصية واضحة (أو مقدمه للشعب) ، واقد أثبتت التجربة (كما يقرر الاستاذ لافاريير) أنه حين يطلب الى الشعب أن يدلي برأيه عن دستور معين وعن شخصية معينة (هي عادة شخصية

(١) ولقد تقدم نابليون للشعب (بعد نجاح حركته الانقلابية) بدستور الدنة الثامنة

(عام ١٧٩٩) لاستفتاءه فيه

وتقدم نابليون الثالث للشعب - بعد نجاح حركته الانقلابية بدستور ١٨٥٢ لاستفتاءه فيه

رئيس الدولة) في وقت واحد فان أنظار الشعب توجه قبل كل شيء الى تلك الشخصية أى أن الشعب انما يعنى في الواقع بشخصية ذلك الرئيس أكثر مما يعنى بذلك الدستور الجديد،^(١) وفي الصورة الثانية كان هنار يهدف من وراء ذلك الاستفتاء الى أن يظهر للشعب الالماني وللعالم الخارجي أن المرافقة على الاستفتاء تعنى الثقة في شخصية الزعيم «الموهرر» أى في شخصه ، بعبارة أخرى أن الذى كان يطلب الى الافراد - حين الاستفتاء - لم يكن في الواقع ابداء آرائهم بصدد موضوع معين كما هو الحال في حالة referendum وانما اعلان الثقة في الزعيم «المحبوب»^(٢) !!

* * *

أما وقد انتهينا من ايضاح المقصود «بالاستفتاء الشعبي» الذى نعنيه في هذا المقام، رفعا للالتباس ودفعاً للخلط بينه وبين الانتخاب أو الاستفتاء الشعبي الشخصى (المبايعه) ، فاننا ننتقل الآن الى بيان الشروط التى يجب توفرها - في اجراء - الاستفتاء - حتى تتحقق مزاياه وجدواه ، كعلاج لازمة الديمقراطية .

٢ - الشروط الواجب توفرها لدى إجراء الاستفتاء

الشرط الاول : يتعلق بالجو الذى يجرى فيه الاستفتاء . فلا يجوز الادعاء بأن ثمة استفتاء صحيحاً حقيقياً (كما يقول الفقيه الفرنسى الكبير بار تلى) بدون حرية صحيحة حقيقية ، فليس هنالك استفتاء صحيح إلا إذا كانت هنالك

(١) أى أن الشعب يبنى في الواقع موافقته أو عدم موافقته على الدستور على أساس مدى ثقته بشخصية الرئيس (رئيس الدولة) الذى يقدم للشعب ذلك الدستور لاستفتاءه فيه ، لاعلى أساس أحكام الدستور ذات - ولقد ذكر المؤرخ الفرنسى الكبير مادلان L. adelin من دستور السنة كمنه التى عرضة نابليون على الاستفتاء أن الدستور «كاد يكون غير مفهوم Presque inintelligible ولكن الشعب صوت بالموافقة عليه لأنه كان يرى في ذلك الدستور الغامض شخصية نابليون الذى كان موضع محبة الشعب وتقديره .

(٢) فكل الدعاية (كما يقول الأستاذ دفر وجيه Duverger) انما كانت توجه هذا

سرية تامة لدى إبداء الأفراد لآرائهم حين الاستفتاء ، ففى ميدان إستفتاء — كما هو الشأن فى ميدان الإنتخاب — ولا حرية بلا سرية ، ، كما انه لا يجوز الإدعاء بأن ثمة استفتاء صحيحا حقيقيا إذا لم تكن الحرية الشخصية وحرية الصحافة وحرية الإجتماع وغيرها من الحريات المعروفة مكفولة للأفراد (١)

الشرط الثانى : يتعلق بالأشخاص الذين يشتركون فى الإستفتاء .

ففى بلد يكثرفيه عدد الاميين ، فإنه يجب — ضمنا لجدية الإستفتاء وحرصا على أن يكون تعبيرا حقيقيا — لاصوريا — عن رأى عام سائد ثابت ومستنير ، يجب أن يقصر حق الإشتراك فى الإستفتاء على المتعلمين (أى غير الاميين) ، وذلك لأسباب كثيرة ، حسبنا أن نذكر منها :

(أولا) لأن من المبادئ المقررة فى العلوم السياسية أن الجماعات يجب أن يسوس أمورها خيارها أى أوفر الأفراد حكمة ومقدرة ، لذلك لزم أن يكون الفرد صاحب الحق فى الإشتراك فى الإستفتاء على قسط من التعليم ، والحد الأدنى للتعليم هو معرفة القراءة والكتابة (٢)

(ثانياً) لأنه يعد من عسير الأمور (عسرا يكاد يبالغ حد الاستحالة) أن تكفل بغير هذا الشرط سرية التصويت التى تشترطها القوانين فى مختلف البلاد .

= الاتجاه ، انها تهدف الى اظهار ذلك الاستفتاء فى صورة حلل قومى اجماعى ، ولكنه فى الواقع حفل يقام حول شخصية فرد .

(١) راجع للاستاذ بارتملى كتابه *Valeur de la liberte* ص ٢٤٢

(٢) بارتملى : « القانون الدستورى » طبعه ١٩٢٣ ص ٢٩٢ ، « وستوارت مل »

Stuart Mill : (الترجمة الفرنسية لكتابه *Gouvernement representatif* ١٩٠٠

وما بعدها .

ولإذا فقد التصويت سرية فقد الاستفتاء أو الانتخاب حرية ، ففي ميدان الانتخاب (كما هو الشأن في ميدان الاستفتاء) لا حرية بلا سرية ، (١) .

فالكأ (لأن الأمل فيما أثبتت التجربة هو أكثر الناس خوفاً من الحكومة ، ولقد كان الجبل والخوف قديماً فيما يقرر الاستاذان الكبيران بارتلى ، وجيرو (Giraud) من أكبر أسباب غياب الناخبين عن التصويت ، ومن أكبر عوامل تدخل الإدارة وفسادها للإنتخابات (٢) .

نرفع اعتراضى . ولا عبرة بما يعترض به بعض رجال الفقه الدستوري من أن نظام الاستفتاء لا يصلح الأخذ به في بلد (كصر) حديث العهد بالنظام الديموقراطى النيابى (٣) .

أن هذا رأى - فيما أرى لا يمكننا قبوله لأنه فضلاً عن إعماله للزاياء العديدة التى سببها لنظام الاستفتاء فإن هذا الرأى في جوهره يقو على أساس فكرة غير صحيحة وهى أن نظام الاستفتاء الشمى هو أكثر دقة وصعوبة من النظام النيابى (الذى يقوم على الانتخاب) وأنه لا يجوز بناء على ذلك أن ننتقل بالشعب إلى نظام الاستفتاء وهو لا يزال حديث العهد بالنظام النيابى ، ونحن لم نثبت أقدامنا فيه . والرأى عندى أن المكس هو الصحيح أى أن مهمة الناخبين في ظل نظام الحكم

(١) راجع - Le vote des illetrés « تصويت الأميين » للاستاذ Pou opoulo طبعه باريس ١٩٢٣ ص ١٢٩ وقد أشير اليه في رسالة الدكتوراه للدكتور محمود عيد بيزران : « نظام الانتخاب في التشريع المصرى وللقارن طبعه ١٩٤١ ص ٩٠ ، ٩١ .

(٢) بارتلى - المرجع السابق ص ٢٤١ ، ٢٤٢ ، وراجع كذلك مؤلف الاستاذ جيرو (٣) السلطة التنفيذية في ديم. قراطيات أمريكا وأوروبا ص ١٠٠ .

(٣) ذلك هو الرأى الذى كان يقول به الزملاء من ائمة الفقه الدستوري في مصر في عهد ما قبل ثورة يولييه ١٩٥٢ ، أى في عهد دستور ١٩٢٣ : « ان الأمة المصرية - فيما يقولون - لم تحصل على النظام النيابى الحقيقى الا منذ عهد قريب جداً فيحصل بنا بل يجب

النيابي البحث (أى حين إنتخاب أعضاء البرلمان) هى مهمة أدق وأشق من مهمتهم فى حالة الاستفتاء ، ذلك لأن مهمة الناخب الحقيقية - حين الانتخاب - إنما تنحصر فى التصويت لشخص ، ولبرنامج ، أما فى حالة الاستفتاء فإن ما يطلب إلى الناخب إنما هو أن يصوت لبرنامج فقط بل لمجرد نقطة أو موضوع من المواضيع المتدة التى يتضمنها برنامج حزب من الأحزاب السياسية ، والفرد فى حالة الإختيار - كما يقول بحق الأستاذ بارتلى - أكثر عرضة للخطأ فى حالة الإختيار منه فى حالة الإستفتاء ، قضى الحلة الأولى (أى حالة الإختيار) نجد أن الناخب العادى يتأثر بالبرامج الخلابة وباللمصاحبة ويثق بالوعود التى يبذلها له المرشحون للنيابة . أما فى الحالة الثانية له (حالة الإستفتاء) أى حين تعرض أمام الفرد مسألة معينة لإبداء رأيه فيها فإن الفرد فى هذه الحالة يدلى بصوته بعيداً عن المؤثرات الشخصية أى بعيداً عن التأثير بعود أو ببلاغه خطابية وإنما هو يعطى صوته بناء على إقتناعه الشخصى ، وما يكفل لنا بعد الفرد (فى حالة الإستفتاء) عن العوامل الشخصية بقدر المستطاع أنه يعلم أن عدم موافقته على مشروع قانون ما ، لا يمنعه أن يستبقى ثقته فى الهيئة النيابية التى عرضت ذلك المشروع عليه وافقت على المشروع (١) .

على أنه لا يفوتنا هنا أن نقرر ونكرر أن مسألة البحث فمن يجب لإشراكه

معليها قبل أن تفسر فى نظام أكثر ديموقراطية من النظام الحالى (نظام الحكومة النيابية) أن تثبت أقدامنا أولاً فيما حصلنا عليه لاسيما أن جمهور الشعب المصرى لا يزال متأخراً متأخراً إلى التعليم .

راجع فى ذلك كتاب القانون الدستورى للأستاذين الدكتور وايت إبراهيم والدكتور

وحيد رافت (طبعه ١٩٣٨) ص ١٩٦

وكتب الأستاذ الدكتور سيد صبرى (طبعه ١٩٠٠) ص ١٤٨

(١) بارتلى المرجع السابق ص ١٢٥

في الاستفتاء شأنها شأن مسألة البحث فيمن يجب إشراكه في الانتخاب — ليست في جرورها مشكلة قانونية ، إنما هي مشكلة اجتماعية سياسية ، يستبطن فيها الحل طبقاً لما تقتضيه حال القوى الاجتماعية والسياسية في بلد من البلدان وفي زمن الأزمات ، فقد يغدو مثلاً ضرورياً في بعض الأحيان وفي بعض البلدان إشراك الأميين في الاستفتاء ، كما في الحالة التي يكون الاستفتاء فيها متعلقاً بمسألة تقرير مصير شعب من الشعوب .

الشرط الثالث : من الشروط التي يجب مراعاتها في الاستفتاء ما يتعلق بموضوع الاستفتاء

فليست كل للمواضيع بصالحه لأن تكون موضوع استفتاء ، فالأصل أن يكون موضع الاستفتاء خاصاً بالمسائل الرئيسية أي بالاتجاهات العامة المتعلقة بسياسة الدولة

ونجد هناك بعض مواضيع ينص عادة على عدم جواز إجراء استفتاء بصددھا كالمسائل الداخلة في اختصاصات الهيئات القضائية أو المسائل المتعلقة بالمعتقدات الدينية والمسائل ذات الصبغة الفقهية أو الفنية البحثية ، والميزانية ، والمسائل التشريعية المستعجلة ، والمسائل المتعلقة باتخاذ تدابير المحافظة على الأمن والنظام (١) .

٣ - مزايا الاستفتاء الشعبي

(أولاً) أنه حين يعرض موضوع على الشعب لاستفتائه فإن الناخبين يذسبون أنهم ينتسبون الى حزب معين ، بعبارة أخرى أن الفرد في حالة الاستفتاء إنما

(١) راجع في ذلك مؤلفنا : « الوسيط في القانون الدستوري » (طبعة ١٩٥٦)

يستوحى ضميره وفكره ولا يعمل طبقا لاهواء رجال الاحزاب السياسية
فالاحزاب - كما يقول بارتلى - هي آفة الديمقراطية (١) .

(ثانيا) أن نظام الاستفتاء يؤدي الى التخفيف من حدة النزاع الحزبي .
فبفضل نظام الاستفتاء - كما يقول العلامة دايسى Dicey - لم تصبح حكومة
سويسرا حزبية وذلك رغبا عن وجود الاحزاب السياسية بها لاذ أنه ما دام أن
نظام الاستفتاء يوفق للأمة السيطرة التامة الحقيقية على مصيرها (أى على اتجاه
سياسة حكومتها) فإنه يصبح اذا من الامور ذات الاهمية الثانوية أن يكون هذا
الحزب أو ذاك هو المسيطر على شئون الحكم . وهذا مما يؤدي الى بث روح
الاعتدال فى نفوس رجال الاحزاب السياسية . ومن ذلك نجد أن نظام الاستفتاء قد
قد جعل من سويسرا - كما يقول دايسى - حكومة مثالية (٢) .

(ثالثا) أن نظام الاستفتاء أداة من ادوات الاستقرار السياسى اذ إن الشعب
يستطيع - فى ظل نظام الاستفتاء - ان يدع فى الحكم (وفى البرلمان) رجالا
يقدرون كفائتهم وذلك رغم عدم موافقته على بعض تصرفاتهم او مشروعاتهم وهذا
هو ما يحدث فى سويسرا (٣) .

(١) بارتلى ص ١٢٢ .

(٢) دايسى . « مقدمة لدراسة القانون الدستورى » .

(Introduction to the Study of Constitutional Law)

(٣) بارتلى ١٢٤ - و « فضل نظام الديمقراطية شبه المباشرة » (وكذلك نظام
الديموقراطية المباشرة) اصبحت الحياة الساسية فى سويسرا (كما يقول بارتلى مهنة مرموقة
غاية الراحة) (une profession de tout repos) لاذ أن هذا النظام لا يمنع الناس

فبذلك لا يكون هناك مسوغ للاتجاه الى حل المجلس النيابي واجراء انتخابات وذلك بحجة مجرد الرغبة في معرفة اتجاه الراى العام بصدد مسألة من المسائل (كمشروع معاهدة مثلا) مادامت الهيئة الحاكمة مستعدة لقبول وتنفيذ ما تسفر عنه نتيجة الاستفتاء بصدد هذه المسألة، ومادام لا توجد هناك ضرورة او مصلحة عامة تتطلب التضحية بميزة الاستقرار السياسى (١).

(رابعا) ان الاستفتاء سائل يحول دون إستبداد البرلمانات. ان اكبر مساوىء النظام البرلمانى فى فرنسا (وفى كثير غيرها من البلاد) كما يقول أحد كبار الساسة الفرنسيين السالفين Emile Ollivier (بصدد بلاده) « انما هو التطرف فى النزعة الى الاستئثار بالسلطة المطلقة، فلا يصح أن يكون لأية هيئة من الهيئات سلطة مطلقة سواء كانت تلك الهيئة برلمانا أم ملكا أم رئيس جمهورية، والاستفتاء انما هو العلاج الوحيد لنزعة البرلمانات الى الاستئثار بالسلطة المطلقة (٢)

(خامسا) أن نظام الاستفتاء يسمح بالاستفادة من الطوائف والشخصيات الممتازة (من حيث الثقافة والكفاءة) التى تكون خارج البرلمان. فمثلك أطباء

= أن يدل بصوته طبقا لضميره وان يدع الراى الأهل للشعب « - قانون ذلك بما كتبه الأستاذ Georges Werner بعنوان « الدستور والنظام السياسى » فى كتاب (La Suisse) (من مجموعة الحياة القانونية للشعوب) السابق ذكرها. ص ١٥ حيث يقول: « أن الشعب السويسرى لا يتردد أن يثو ضد قرارات وافق عليها البرلمان بما يقرب الاجماع ومع ذلك لا يكون هذا حائلا دون أن يجدد الشعب ثقته فى أعضاء ذلك البرلمان حين تجديد انتخابهم ».

(١) وأن من شأن الاستقرار فى أوضاعنا السياسية (كما قرر أحد وزراء المالية النابيين لدينا) أن يضاعف الانتاج وأن يزيد من همم الماملين الذين يمتد نشاطهم الى جميع نواحي الإصلاح « (جريدة الأهرام عدد ٢٤ - ١ - ١٩٤٦).

(٢) بارطلى ص ١٢٣.

أو محامون ممتازون لا يستطيعون ترك عياداتهم أو مكاتبهم من أجل مقاعد البرلمان وهناك أساتذة أو علماء باحثون لا يريدون من أجل تلك المقاعد أن يتركوا مكاتبهم أو معامل أبحاثهم ، وهناك الكثيرون من الأشخاص النابهين عن يابون أن يخوضوا غمار المعركة الانتخابية حرصا على كرامتهم أن تسبها الأسلحة القذرة التي تستعمل عادة في المارك الانتخابية . ففي النظام النيابي ليس لهذه الطوائف والشخصيات الممتازة (الموجودة خارج البرلمان) تأثير على توجيه سياسة البلاد أما في حالة الاستفتاء فإن الأمر يغدو غير ذلك إذ أن كل مرة تعرض فيها للاستفتاء مسألة من المسائل سوف يتجه الشعب بأنظاره الى ذوى الرأى فى تلك المسألة (سواء كانوا داخل البرلمان أم خارجه) - فمثلا فى سويسرا نجد أن الحملة ضد مشروب الأيسنت (التي انتهت بإصدار تشريع بتحريمه) إنما كانت (أى الحملة) بقيادة جمعية منع المسكرات التي لم يكن بين أعضائها نائب واحد فى البرلمان (١) .

(سادسا) أن نظام الاستفتاء عنصر من عناصر التهدة والسلام داخل البلاد وبيان ذلك أن هنالك قوانين قد تلاقى بعد صدورهما تدمرا أو مقاومة بحجة أن القانون الذى صدر لا يعبر عن رأى أغلبية البلاد (أو غير ذلك من الأسباب) فنظام الاستفتاء يزيل الشك الذى قد يقوم فى الأذهان إزاء مطابقة رأى أغلبية أعضاء البرلمان لرأى أغلبية الناخبين ، وزوال هذا الشك مما يؤدى الى زيادة احترام الشعب للقوانين وما يبعث على تهدة نفوس المتمردين (٢) .

(١) بارتلى ص ١٢٥ .

(٢) فقد يفكر هؤلاء المتمدنون الثائرون ضد صدور القانون ، أن يهاجوا البرلمان (الذى أقر ذلك القانون) ، ولكن حينما يكون القانون صادرا بناء على إستفتاء الشعب وموافقة أغلبته ، فصد أية محاولة من المحافظات أو إقليم من الأقليم يصح إذا لأولئك المتمردين الثائرين أن يواجهوا هجومهم ؟ ، راجع كتاب « قيمة الحرية » طبعة سنة ١٩٣٥ ص ٢٣٦ للاستاذ بارتلى .

(سابعاً) : أن الاستفتاء يكفل تحقيق الصالح العام أكثر مما يكفله البرلمان . فاعضاء البرلمان كثيراً ما لا يجدون لديهم الشجاعة للوقوف ضد مصالح ورغبات شركات التجارة أو الصناعات أو النقابات القوية أو غيرها من الجماعات والهيئات التي تتركز نفوذها وتأثيرها في مجرى الانتخابات ، وقد تكون تلك المصالح والرغبات غير متفقة مع الصالح العام ^(١) . وهذا السبب في مقدمة الأسباب التي أدت إلى ادخال هذا النظام في دساتير الولايات « جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية » ونجد الشكوى من أن البرلمانات كثيراً ما لا تعمل بما يمل به الصالح العام ، تتردد في غير أمريكا من البلاد الأوروبية الكبرى . ففي فرنسا مثلاً نجد اثنين من كبار اساتذة كلية الحقوق بباريس يوجهان مثل هذا الاتهام الخطير إلى المجلس النيابي الفرنسي فنجد أن الاستاذ جاستون جيز يقول : « بما لا موضع للشك فيه أن فرنسا لم تعرف في تاريخها مجلساً نيابياً مثل هذا المجلس (الذي انتخب سنة ١٩٣٢) من حيث ضرره وخطره على الصالح القومي » . « وإن ضرر هذا المجلس يتجاوز حدود الخيال ، sa nocivité dépasse l'imagination »

ونجد الاستاذ بارتلي يشاركه هذا الرأي في تعليقاته على تلك العبارة ^(٢) (ثامناً) أن الاستفتاء أصدق تعبيراً عن اتجاه الرأي العام من البرلمان ^(٣)

(ثامناً) وأخيراً فقد أثبتت التجربة نجاح نظام الاستفتاء في البلاد التي أخذت به إذا أحسن اختيار المواضيع التي تعرض على الشعب لاستفتاءه فيها ^(٤) وبشرط أن يجرى - كما قدمنا - في جو حر حرية تامة .

(١) كتاب « قيمة الحرية » valeur de la liberté المرجع السابق ذكره من ٢٣٠

(٢) كتاب (قيمة الحرية) ص ٢٥٢ .

(٣) راجع صفح ٥٣ وما بعدها ، ٢٩ ، ٦٩ ، ٧٠ من كتابنا هذا .

(٤) ما تلمس ص ١٢٦ ، ١٢٧ .

ومن البلاد التي طبقت هذا النظام سويسرا وقد نجح بها هذا النظام نجاحا كبيرا (كما قدمنا) -

ومن ملك البلاد التي طبقته أيضا الولايات (أو الدويلات) المكونة لجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية (في دساتيرها الخاصة ، وقد انتشر بها هذا النظام على وجه الخصوص في القرن العشرين وكان يعد بمثابة علاج لمواطن الضعف في النظام النيابي ، إذ يعدون ذلك النظام النيابي (في الولايات الأمريكية) لا يكفل تحقيق الصالح العام لأن النوات (بل والقضاة أحيانا) يخضعون لنفوذ وتأثير قوى المال (الشركات التجارية والصناعية ونقابات التجار وجماعات المضاربين في البورصة الخ .) ولذلك فقد لجأت تلك الولايات إلى الإضعاف من سلطة البرلمان ونشاطه التشريعي بالاتجاه إلى وسائل شتى منها الأخذ بالإستفتاء الشعبي^(١)

- وكذلك انتشر هذا النظام في البلاد الانجلو سكسونية (كسندا وأستراليا وجنوب أفريقيا) منذ القرن العشرين . كما انتشر في أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى إذ أخذت به ألمانيا (في دستور سنة ١٩١٩) والنمسا (دستور سنة ١٩٢٠) وتشيكوسلوفاكيا ، دستور سنة ١٩٢٠ ، وحكومة أيرلندا الحرة ، دستور سنة ١٩٢٢ ، واليونان دستور سنة ١٩٢٥ ، والجمهورية الأسبانية (دستور سنة ١٩٣١) . كما أخذت به أخيرا بعد الحرب العالمية الثانية كل من فرنسا وإيطاليا وذلك بصدد مشروع الدستور الحالي لكل منهما

(١) ومن تلك الوسائل : الاتقاص من مدة انعقاد البرلمان ، ومنع أعضاء البرلمان من اقتراح القوانين في بعض مسائل معينة ، وحق لائحة النائب (Recall) وهي وسيلة غير كافية لأنها إذا كانت تكفل للتأخير التخلص من نائب غير صالح فهي لا تكفل انتخاب نائب يكون خيرا منه (راجع صفحة ١١٦ ، ١١٧)

خاتمة

[انظار نزعة التقليد لخدمة السياسة الأجنبية]

لا نرى خيرا في مقام الختام لهذا البحث بل ولهذا الكتاب من أن نوجه
الانظار الى تلك الإخطار التي تنجم عن تلك النزعة السائدة في الدول الناشئة
الصغرى من تقليد أو اقتباس الأنظمة السياسية (أنظمة الحكم) للدول الكبرى
نزعة التقليد هذه نجدها تارة تبدو - كما يقول ابن خلدون - ظاهرة من
ظواهر تقليد الضعيف للقرى ^(١) ، وتارة تبدو كأثر من آثار العقلية القانونية
(l'esprit jurist) أو كلون من ألوانها .

ولقد لاحظ ذلك زعيم الصين الشعبية (ورئيس جمهوريتها السابق) ماوتسى
تو ننج فيما لاحظته عن الكثيرين من فقهاء القانون إذ وجدهم ينزعون الى اقتباس
الأنظمة الأجنبية في غير مراعاة لما هنالك من وجوه الخلاف في ظروف البيئة
بين بلادهم وتلك البلاد الأجنبية ^(٢) - والواقع أن ذلك أيضا شأن الكثيرين من رجال

(١) راجع مقدمة العلامة ابن خلدون طبعته وروجعت بمعرفة لجنة من العلماء - المكتبة
التجارية بالقاهرة الفصل الثالث والمثرون في أن « الغلوب مولع أبنا بالافتداء بالغالب »
س ١٤٧

(٢) فانكوسن القانوني البحث يطبع العقل على أن يفكر دائما بطريق لاستنتاج من
مبادئ نظرية مجردة
« raisonner déductivement en partant des principes abstraits »
على حد تعبير الاستاذ الفيلسوف L. Liard ، فأولئك الذين طبعت عقليتهم به - فما
الطابع تراهم يوافقون أو لا يوافقون على عمل أو نظام سياسى معين لاتباء على آثاره العملية
ومبلغ ملاءمته لظروف البيئة الاجتماعية والسياسية ، وانما بناء على أنه يتفق أو لا يتفق مع
مذهب أو نظرية أو مذهب النتائج المنطقية لهذه أو ذاك ، كما نجدهم إذا اعتنقوا مبدأ معيناً =

السياسة فى البلاد الناشئة حديثة العهد بالانظمة النيابية ، فزعة التقليد لانظمة الدول الكبرى هى من النزعات المسيطرة على صفحات نفوسهم . والمسطرة على أعنة عقولهم منذ بعيد ، وعديد من السنين . وفى مثل هذا المقام يقول العالم الاجتماعى الكبير الدكتور جوستاف لوبون « أن الاموات يحكمون الاحياء »

(١) Les morts gouvernent les vivants

وكثيرا ما نلاحظ أن الكثيرين ممن يعجبون ببعض الانظمة الاجنبية لبعض الدول الكبرى اعجابا شديدا ؛ يصل فى الواقع مبلغ جهلهم بها مبلغ اعجابهم الشديد (٢) فكثيرا ما نجدهم يجهلون - أو باقل لا يعرفون معرفة

= حاولوا أن يطبقوا كل النتائج المنطقية لذلك المبدأ على الأنظمة السياسية فى غير مراعاة لظروف البيئة

راجع فى ذلك مقالا للاستاذ L. Liard بعنوان : La reforme de Licence en droit نشر بالمجلة الدولية للتعليم (بياريس) العدد ١٨ ص ١١٧ لسنة ١٨٨٩ - وراجع كذلك للاستاذ بارتلى « القانون الدستورى » طبعة باريس ١٩٣٣ ص ٣٧٢ ولزيادة التفصيل راجع بحثنا لنا بعنوان « أزمة القانون الادارى » الطبعة الثانية سنة ١٩٥٥ ص ٩ ، ١٠

(١) وهو معنى بذلك أنه ليس من اليسير أن نتخلص من سلطان النزعات والافكار والمعتقدات والمادات التى تسيطر علينا واتى ورثاها عن أجدادنا الراحلين .

(٢) هذه الظاهرة ليسب خاصة بالدول الناشئة الصغرى ، فأنتا نلاحظها كذلك فى الديمقراطيات الغربية الكبرى . وحسبنا أن نشير الى ما ذكره الاستاذ الأمريكى جريفيث Griffith (مما سبقت لنا الإشارة إليه ص ١٨٧) عما لاحظناه من أمر جهل أبناء عمومته الانجليز بالنظام السياسى الأمريكى وذلك بعد أن أقام نحو عامين فى انجلترا يلقى محاضرات فى جامعاتها عن النظام الأمريكى . وحسبنا كذلك - اثباتا لملاحظتنا بهذا الصدد - أن نشير الى ما ذكره الفقيه الفرنسى الكبير بارتلى (فى كتابه « القانون الدستورى » ص ١٥٤) حيث يقول : « لقد اعتدنا فى فرنسا منذ زمن طويل أن نعجب بالدستور الأمريكى » =

صحيحة - المذهب السياسى أو الإجتماعى الذى قد تكون قد استوحته أو اتمدت به تلك الدولة الكبرى فى وضع انظمتها ، كما اهم يفوتهم أن الكثير من الدساتير قد اختلف أمر تطبيقها - فى بعض نواحيها - فى الحياة العملية عما هو مدون فى نصوصها الدستورية ، وإن الكثير من المذاهب السياسية والاجتماعية قد اختلف أمر تطبيقها عما هو وارد فى مترنها ، كما وردت على لسان اصحابها .

وفوتهم أن الصلاحية فى ميدان الانظمة السياسية مسألة نسبية ، فكثيرا ما نجد نظاما سياسيا صالحا لبلد ، كفعل لها الحرية والامن ، فاذا ما نقل إلى بلد آخر لم ينقل معه سوى الإبتداد أو الفوضى . ذلك كان شأن بعض جمهوريات أمريكا الجنوبية حين نقلت عن الولايات المتحدة نظامها الرئاسى ، وشأن دول أوروبا الوسطى (مثل بولندا ويوغسلافيا وتشكوسلوفاكيا ورومانيا) ودول البلطيق (ليتوانيا وفنلندا واستونيا) حين اقتبست بعد الحرب العالمية الأولى (فيما بين عامى ١٩٢٥ ، ١٩٣٥) النظام الديمقراطى البرلمانى من دولتين كبيرتين عريقتين فى محاولة ذلك النظام وهما اجلترا وفرنسا . فعدم النضوج السياسى لتلك الدول الصغيرة أو الناشئة كان من شأنه أن جعلها حين نقلت تلك الانظمة عن غيرها

ولم يكونوا يعرفون أن الدستور الذى كان موضع اعجابهم لم يكن موضع التطبيق الصحيح ، فقد اعترف أحد كبار الفقهاء الفرنسيين أنفسهم (وهو الاستاذ بيردو Burdeau) فى مؤلفه « القانون الدستورى والأنظمة السياسية » طعة ١٩٥٩ ص ٢٠٥ بأن الدستور الأمريكى لم يـ... ن اوانع مطبق فهو الذى موجود كـ... لا كقاعدة non comme règle ثم يقول : « ولم يكن من المستطاع أن يكون الأمر عير ذلك ، لأن الاعتبارات أو الظروف ذات أهمية الاجتماع والنفسية والتاريخية التى كانت ذات تأثير كبير على واضع الدستور عام ١٧٨٧ ، نجد أنه لم يبق منها اليوم سوى النثر اليسير » .

لزيادة التعميل راجع كتابنا « قانون الدستور والأنظمة السياسية » ص ٢٢٧-٢٩٧

من البلاد العربية في مزاولتها — جعلها تسمى استعمال الحرية التي عرفها كإسماء
بوجه عام تطبيق الأنظمة الديمقراطية التي اقتبستها ، وإن إساءة استعمال الحرية
(فيا يقرر ألا تناذ يبردو) يهد الطريق لقيام الأنظمة الدكتاتورية ، وهذا هو
ما حدث فعلاً في تلك الدول الصغيرة أو الناشئة التي أشرنا إليها ، إذ أدى فشل
تلك الأنظمة الديمقراطية التي نقلتها إلى قيام أنظمة دكتاتورية فيها (١)

— اذكره الدكتور جوستاف لوبون (في أحد مؤلفاته) أن الساعين
الغربيين الذين رحلوا إلى أواسط أفريقيا شاهدوا في بعض الجهات بعض أنواع
من القرود تنقر على أكواخ عو مثل تلك التي يقيمها الزنوج هناك ، ولكن
تلك القرود لا تسكن تحت هذه الأكواخ ، وإنما تسكن فوقها . . . ولا يختلف
كثيراً عن هذا المثال وذلك الحال مثالاً أو حال بعض الدول الناشئة أو الصغرى .
فهم صدموا من ذلك : أنه حين يراد إقامة أو تقويم وتدعيم نظام من الأنظمة السياسية
فانه ليس من صحة النظر أن ننظر إلى أمر ذلك بعين العناية المنطوية ، أو أن
نسير في هذا السبيل تحت غير سلطان نزعة التقليد بالصورة التي رسمناها وبيناهما .
وإن بلداً يقيم دستوراً (أو نظاماً سياسياً) في غير مراعاة لأحوال بيئته السياسية
والاجتماعية شأنه في ذلك شأن من أقام من الفئس مسكنه أو اتخذ من الورق
ملبساً فإذا تهدم مسكنه أو تمزق ملبسه اتهم الرياح والعواصف ، وكان أولى به
ثم أولى أن يتهم نفسه حين أقام مسكنه شاه أن يتسددع ثم يهوى ثم يبلى أي
حين أقام دستوراً شأنه أن يغدر مجرد نصوص تتلى !

(١) - ارجع كتابنا « القانون الدستوري والأنظمة السياسية » ص ٥٢٠ ، ٥٢١ وذلك
بصدد كلاً من العوامل المؤدية لقيام الأنظمة الدكتاتورية في البلاد الغربية .

فهرس

صفحة

•

٧

مقدمة الطبعة الأولى

مقدمة الطبعة الثانية

المبحث الاول

٩ مظاهر أزمة الانظمة الديمقراطية في مختلف الدول النيابية (الغربية)

المبحث الثاني

١٩ أم المساوىء (أو الانتقادات) الموجة للانظمة الديمقراطية (الغربية)

الفرع الاول

الاحزاب السياسية : (النقد الأول) الاحزاب تسيطر عليها أقلية
(النقد الثاني) الاحزاب ليست دائما مرآة صادقة للرأى العام بل بالعكس تعمل
على تزييفه - ما هو الرأى العام : متى يعد الرأى عاما ، ؟ الرأى العام يجب
أن يكون رأيا ، - من الناحية العملية هل تعبر الاحزاب حقا عن الرأى العام
(ثنيا) : اتهام الاحزاب بأنها تعمل على تزييف الرأى العام - (النقد الثالث)
تطاحن الاحزاب - زاب يؤدى الى فصح عرى الوحدة القومية (النقد الرابع) .
تعدد الاحزاب يؤدى الى عدم الاستقرار الوزارى ، مساوىء عدم الاستقرار ،
الاستقرار هو فى مقدمة عوامل نجاح النظام الديمقراطى فى بعض الدول -
(النقد الخامس) : الحزب يميل الى خنق حرية النائب - (النقد السادس) :
نزعة الاحزاب الاستبدادية - الدكتاتوريات البرلمانية أو السعوية : (ا) الديمقراطيات
القديمة لم تعرف الحرية ، (ب) دكتاتوريات تستند الى مبدأ سيادة الامة أو الى

ارادة الشعب ، تحليل ظاهرة الاستبداد البرلماني أو الشعبي - (النقد السابع) :
اتهام الاحزاب بتفضيل الصالح الحزبي على الصالح القومي - (النقد الثامن) :
تسرب النزاع الحزبي الى انتخابات المجالس البلدية .

الفرع الثاني

عدم صلاحية نظام الانتخاب : الانتقادات الموجهة الى الانتخاب في
أمريكا وإنجلترا وفرنسا ٧٥

الفرع الثالث

ضعف مستوى الكفاءة لدى أعضاء البرلمان والوزراء :
(أولا) أعضاء البرلمان - (ثانيا) الوزراء ٨٢

الفرع الرابع

البرلمانات لا تمثل الشعب : (أولا) البرلمان (حتى بأجمعه) لا يمثل
سوى أقلية من الناخبين ، (ثانيا) فساد الانتخابات ٨٨

الفرع الخامس

ضعف السلطة التنفيذية : نزعة واضعئ الدساتير والبرلمانات الى
إضعاف السلطة التنفيذية - مساوية نزعة إضعاف السلطة التنفيذية، وجود
سلطة تنفيذية قوية كان في مقدمة أسباب نجاح النظام الديمقراطي في
بعض الدول ٩٥

الفرع السادس

استغلال أو سوء استعمال الرقابة البرلمانية : (فرنسا وأمريكا) :

الفرع السابع

- ١٠٠ توزيع المسؤولية :
- سبب آخر من أسباب أزمة الانظمة الديمقراطية (فيما يرى
- ١٠٣ بارنلى) هو ادخال النظام البرلمانى فى بلاد ذات نظام جمهورى

الفرع الثامن

- ١٠٤ انتقادات الشعوبيين الماركسيين للديمقراطية الغربية
- ("نقد الاول) : الديمقراطية الغربية ليست ديمقراطية كاملة ،
- (النقد الثانى) : ان الشعب ليس هو الذى يحكم فى الواقع ، (النقد الثالث)
- لحرية فى الديمقراطية الغربية هى مسألة صورية

المبحث الثالث

مناقشة المساوىء و الانتقادات الموجهة الى الانظمة البريموقراطية الغربية

- ١ - لاهزاب السياسية : وجود الاحزاب يعد احدى الضرورات
- فى الديمقراطية الغربية - مناقشة الانتقادات الموجهة الى الاحزاب وبيان
- بعض اعتبارات تخفف من تلك الانتقادات (الرأى العام والعوامل التى
- ١٠٧ أدت اضعاف أثره فى العصر الحديث
- ٢ - عزم صورية نظام الانتخاب : مع اسيادة الأمة لا يحتم
- الاخذ بنظام الاقتراع العام ، هذا النظام أصبح فى العصر الحديث فى
- ١٢٧ فى الدول المتقدمة احدى الضرورات

٣ ضعف مستوى الكفاءة لدى أعضاء البرلمان والوزراء :

الشعوب فى مختلف العصور دائمة الشكوى من سوء اختيار ممثليها ، ليس من

صفحة

الضروري للرجل السياسي أن يكون من رجال العلم أو من الفنانين ١٣٤

٤ — البرلمانات لا تمثل الشعب : بيان بعض اعتبارات تخفف من

١٤٤

حدة تلك الانتقادات

١٥١

٥ — ضعف السلطة التنفيذية

١٥٢

٦ — استغفل أو سوء استعمال الرقابة البرلمانية

١٥٤

٧ — توزيع المسؤولية

٨ — مناقشة انتقادات الماركسيين الشيوعيين للديموقراطية

١٥٥

الغربية

المبحث الرابع

وجوه العلاج للمرضى الانظمة الديموقراطية

١٥٨

١ — روح النظام والتعاون

١٦٠

٢ — روح التطور

١٦٥

٣ — العقلية العملية : ضعف دور المثل في الانظمة

٤ — كفالة الاستقرار السياسي : (اولا) نظام الاستفتاء الشعبي،

(ثانيا) تنظيم طريقة الانتخاب . (ثالث) تقييد سلطة اسقاط الوزارة

(في النظام البرلماني)

فائدة النظام الرئاسي والبحث في هل يعد علاجاً لهذا عظم

صفحة

- الاستقرار السياسى - ملاحظات على نزعة البلاد الاخرى اقتباس
النظام الامريكى الرئاسى - غرض المقصود بالنظام الرئاسى ،
- ١٩١ ٥ - ع - م ترهل السياسة فى الادارة
- ١٩٣ ٦ - اصلاوح المنظمة الانتخاب
- بعض حقائق ومبادئ يجب مراعاتها : (أولا) أن تكوين هيئة
الناخبين ليست فى جوهرها مشكلة قانونية ، (ثانيا) سرية التصويت ،
(ثالثا) الرقابة القضائية على عملية الانتخاب ، (رابعا) نزاهة الانتخابات
- ٢٠٠ ٧ - نظام الاستفتاء الشعبى
- ١ - التفرقة بين الاستفتاء الشعبى ، والانتخاب ، والاستفتاء
الشعبى الشخصى (أو المباشرة Plebiscite)
- ٢ - الشروط الواجب توفرها لدى اجراء الاستفتاء
- ٣ - مزايا الاستفتاء الشعبى
- خاتمة
- ٢١٥ أخطار نزعة التقليد للانظمة السياسية الاجنبية
- ٢٢٤ تصويب أخطاء ، طبعية

محمود يوسف اللبش

تصحيح أخطاء مطبعية

صفحة	مطر	اقرا
٢١	١٢ من الهامش	<u>وجوه الاختلاف في الآراء</u>
٣١	٨	حقه أن <u>تكون</u> « رأياً »
١٠٤	٧	[انتقادات الشيوعيين الماركسيين للديموقراطية الغربية]
١٢٧	٧	أن <u>يقدر</u> أبان
١٢٨	١٢	كانت تلك <u>الترية</u>
١٣٧	١ من الهامش	<u>وكتابه</u> مشكلة الكفاءة
١٦٤	٩ من الهامش	Selected works
١٨٢	٣	والبحث في <u>حل</u> بعد علاجها

محمّد يوسف اللومبني

تم الطبع بمون الله

في ١٩٦٤/١/٢٥

ملحوظة: سبق أن أشرنا بهامش ص ١١٩ إلى أن وضع بعض العبارات بين قوسين رسماً على هذا النحو [] يقصد به أن هذه العبارات أو أن هذا العنوان وما يتطوّل تحته من السطور ، تعدّ من الأشياء الجديدة التي أضفناها إلى هذه الطبعة الثانية (أي زيادة على ما تضمنته الطبعة الأولى)

هنا يوسف الدويهي

متاح للتحميل ضمن مجموعة كبيرة من المطبوعات من صفحة
مكتبتي الخاصة
على موقع ارشيف الانترنت
الرابط

https://archive.org/details/@hassan_ibrahem